الميزان

في بيان حقيقة توثيق العجلي للرواة – في كتابه "الثقات" – (دراسة تحليلية مقارنة).

إعداد

د/ محمد مأمون عبد الحي يوسف

مدرس الحديث وعلومه ، كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة ،

جامعة الأزهر

الميزان في بيان حقيقة توثيق العجلي للرواة – في كتابه "الثقات–، (دراسة تحليلية مقارنة).

محمد مأمون عبد الحي يوسف.
قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: Mohammedleala316.el@azhar.edu.eg

الملخص:

المقدمة: الحافظ العجلي – رحمه الله– من المحدثين المتقدمين الذين شغلوا العقل الحديثي المتأخر؛ لأقواله النقدية – خاصة التوثيقية منها– في كتابه "الثقات"، وقد أتى هذا البحث ليحسم الجدل والخلاف المعاصر فيها، ويبين مكانته العلمية الحقيقية، وقيمة أقواله النقدية، وحقيقة بعض الأصول الحديثية المهمة. الهدف: جاءت هذه الدراسة لتكشف حقيقة توثيقاته للرواة، من حيث أهميتها، وموقعها من الاعتماد وعدمه، من خلال مقارنتها بكبار نقاد عصره المتفق على إمامتهم وعلمهم، فهم الميزان لغيرهم. وقد تكوَّن البحث من مقدمةٍ، وأربعة مباحث، تناول المبحث الأول (الحافظ العجلي، وكتابه الثقات)، والمبحث الثاني (أئمة الميزان المتفق عليهم) – الذين سيقارن بهم–، والمبحث الثالث (الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي مقارنة بأقوال أئمة الميزان)، والمبحث الرابع (تحليل نتائج البحث، وبيان الموقف النهائي من توثيق الحافظ العجلي – رحمه الله– للرواة). وخاتمةٍ: تحتوي على أهم النتائج، وبعض المقترحات، وثبت لأهم المصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات. المنهج: اتبعتُ في هذا البحث المنهج التكاملي: (الاستقرائي – المقارن– التحليلي – الوصفي – الاستنباطي– التوثيقي). النتائج: الحافظ العجلي إمام كبير، ولكنه لم يكن من النقاد القلة الذين اتفق المحدثون على إمامتهم والرجوع إليهم في علم الحديث الشريف، ولم يبلغ مستواه العلمي لأن يكون مثلهم، فالأصل في توثيقه للرواة هو: النظر، والمقارنة، ومعرفة أسبابها، وليس القبول والاعتماد المباشر لأسباب مبينة في البحث. التوصيات: التوسع في تصنيف البحوث الحديثية المتخصصة لمعرفة منهجه في أقواله النقدية الأخرى، ومنهج غيره من المحدثين بهذه المنهجية المقارنة المتبعة، والتركيز على أئمة الميزان الذي قدمه البحث.

الكلمات المفتاحية: الميزان، حقيقة، توثيق، العجلي، الرواة، الثقات، مقارنة.

Al-Mizan in explaining the truth about Al-Ijli's authentication of narrators - in his book "Al-Thiqat" (Comparative Analytical Study.(

Muhammad Mamoun Abdel-Hay Yusuf.
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wah, Al-Azhar University, Mansoura, Arab Republic of Egypt.
Email: Mohammedleala316.el@azhar.edu.eg

Abstract:
Introduction: Al-Hafiz Al-Ajli - may God have mercy on him - is one of the early hadith scholars who occupied the late hadith mind. For his critical statements - especially the documentary ones - in his book "Al-Thiqat", this research came to resolve the contemporary controversy and disagreement therein, and shows his true scientific standing, the value of his critical statements, and the truth of some important hadith principles. Objective: This study came to reveal the truth about his documentation of narrators, in terms of their importance, and their place of reliance or lack thereof, by comparing them with the major critics of his time whose imamate and knowledge were agreed upon, so they are the balance for others. The research consisted of an introduction and four sections. The first section dealt with (Al-Hafiz Al-Ajli and his trustworthy writers), the second section (the agreed-upon imams of Al-Mizan) - with whom it will be compared -, the third section (narrators who were documented by Al-Hafiz Al-Ajli compared to the sayings of the imams of Al-Mizan), and the fourth section. (Analysis of the research results, and a statement of the final position on the authentication of Al-Hafiz Al-Ajli - may God have mercy on him - for the narrators). A conclusion: It contains the most important results, some suggestions, a list of the most important sources and references, and an index of topics. Method: In this research, I followed the integrative approach: (inductive - comparative - analytical - descriptive - deductive - documentary). Results: Al-Hafiz Al-Ajli is a great imam, but he was not one of the few critics whom the hadith scholars agreed upon as their imamate and to refer to them in the science of the noble hadith, and his academic level did not reach the level of being like them. The basic principle in his authentication of the narrators is: consideration, comparison, and knowledge of their reasons, not direct acceptance and reliance. For reasons explained in the research. Recommendations: Expanding the classification of specialized hadith research to know his approach to his other critical statements, and the approach of other hadith scholars with this followed comparative methodology, and focusing on the imams of Al-Mizan presented by the research.

Keywords: balance, truth, documentation, Al-Ajli, narrators, trustworthy, comparison.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

{الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ}[١]، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل خلق الله، وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن اهتدى بهداه.

أما بعد... فإن علم الحديث النبوي الشريف هو "علم الصّدر الأوّل، والذي عليه بعد القرآن المعوّل، وهو لعلوم الإسلام أصل وأساس، وهو المفسّر للقرآن بشهادة: {لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ}[٢]، وهو الذي قال الله فيه تصريحًا: {إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحيٌ يُوحَى}[٣][٤]. "وهو العلم الذي تفجّرت منه بحار العلوم الفقهية، والأحكام الشّرعية، وتزيّنت بجواهره التفاسير القرآنية، والشّواهد النّحوية، والدّقائق الوعظية. وهو العلم الذي يميز الله به الخبيث من الطّيّب، ولا يرغم إلا المبتدع المتريّب... وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي وإن برز في علمه، والفقيه وإن برّز في ذكائه وفهمه، والنّحوي وإن برّز في تجويد لفظه، واللّغوي وإن اتسع في حفظه، والواعظ المبصّر، والصّوفي والمفسّر، كلّهم إليه راجعون، ولرياضه منتجعون[٥].

وقد قيض الله – تعالى– له أئمة نقادًا، بذلوا أوقاتهم في خدمته محبة للمصطفى وإجلالا، وذبوا عن حياض سنته ليلاً ونهارًا، وفتشوا عن أحوال

---

١ – [الأعراف: جزء من الآية رقم ٤٣].

٢ – [النحل: جزء من الآية رقم ٤٤].

٣ – [النجم:٤].

٤ – الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ (١/ ٧).

٥ – المرجع السابق (١/ ٨– ٩).

رواته سرًّا وجهارًا، وقارنوا رواياتهم بروايات الثقات فكان هذا الميزان – إن شاء الله– إمامًا. قال الخطيب البغدادي – رحمه الله–: "فَقَدْ جَعَلَ رَبُّ الْعَالَمِينَ الطَّائِفَةَ الْمَنْصُورَةَ حُرَّاسَ الدِّينِ، وَصَرَفَ عَنْهُمْ كَيْدَ الْمُعَانِدِينَ؛ لِتَمَسُّكِهِمْ بِالشَّرْعِ الْمَتِينِ، وَاقْتِفَائِهِمْ آثَارَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. فَشَأْنُهُمْ حِفْظُ الْآثَارِ وَقَطْعُ الْمَفَاوِزِ وَالْقِفَارِ، وَرُكُوبُ الْبَرَارِيِّ وَالْبِحَارِ فِي اقْتِبَاسِ مَا شَرَعَ الرَّسُولُ الْمُصْطَفَى، لَا يُعَرِّجُونَ عَنْهُ إِلَى رَأْيٍ وَلَا هَوًى. قَبِلُوا شَرِيعَتَهُ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَحَرَسُوا سُنَّتَهُ حِفْظًا وَنَقْلًا حَتَّى ثَبَّتُوا بِذَلِكَ أَصْلَهَا، وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا. وَكَمْ مِنْ مُلْحِدٍ يَرُومُ أَنْ يَخْلِطَ بِالشَّرِيعَةِ مَا لَيْسَ مِنْهَا. وَاللَّهُ تَعَالَى يَذُبُّ بِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ عَنْهَا. فَهُمُ الْحُفَّاظُ لِأَرْكَانِهَا وَالْقَوَّامُونَ بِأَمْرِهَا وَشَأْنِهَا. إِذَا صَدَفَ عَنِ الدِّفَاعِ عَنْهَا فَهُمْ دُونَهَا يُنَاضِلُونَ، {أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}"[١][٢].

<u>أسباب اختيار موضوع البحث:</u> وهي كثيرة، منها:

١- التفاوت الرتبي بين نقاد الحديث – الذين ذكرت فضلهم سابقًا– فهم ليسوا جميعًا على حد سواء في المعرفة، فهذا أمر يحيله العقل والواقع، فضلا عن اختلاف مستوياتهم العقلية والإدراكية، مما أدى إلى نشأة الاختلافات والمذاهب والمدارس الحديثية في قواعد التصحيح والتضعيف للأحاديث الشريفة، والتوثيق والتضعيف للرواة، فكانت المدارس الحديثية في كل عصر، شاهدة بإخلاص المحدثين واستعمالهم الاجتهاد والعقل، وتطلب هذا وجود الميزان، لمعرفة الخطأ من الصواب، فكان هذا البحث أنموذجًا عمليًّا لبيان هذا الميزان[٣] – الذي يعتمد على أئمة من نقاد الحديث متفق على

١ – [المجادلة: جزء من الآية ٢٢].

٢ – شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص: ١٠).

٣ – لكل شيء ميزان، فالميزان الأكبر للمسلمين – بل للناس جميعًا– هو سيدي رسول الله ﷺ، فعليه توزن جميع أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم، وللمحدثين ميزان يعرفون به الأئمة والحفاظ – وهو محل هذا البحث بعون الله تعالى–، وميزان آخر لمعرفة الثقات، وثالث للأحاديث الصحيحة وهو مقايسته بأحاديث الصحيحين، وهكذا.

إمامتهم وعلمهم فيما ذكره ابن أبي حاتم وغيره-، واخترت شخصية الإمام العجلي – رحمه الله- فوضعناه في هذا الميزان؛ للاختلاف بين المحدثين في اعتماد أقواله، ولنقف بمقايسته على صنيع النقاد الكبار – أئمة الميزان- على حقيقة توثيقه للرواة.

٢- الكشف عن ميزان حديثي حساس، يقوم على كواهل بعض المحدثين ممن اتفق على تعظيمهم جميع المحدثين والناس، فهم أئمة الحديث المرجوع إليهم فيه، المبرزون في علومه ودقائقه وعلله وتصحيحات أحاديثه وتضعيفها وكل ما فيه، وبحسن تطبيق هذا الميزان يطمئن القلب على ما وصل إليه من نتائج، ويشهد نعمة الإنصاف مع علماء المسلمين الأكارم، ولم يستعمل هذا الميزان بهذه الصورة التطبيقية أحد قبلي، فهو جديد في بابه، ولله الحمد والمنة.

٣- بيان القيمة الحقيقية لتوثيقات وأقوال الحافظ العجلي – رحمه الله- الحديثية والنقدية، بوضعه على ميزان النقاد الكبار، فكان هذا البحث كاشفًا – بفضل الله- عن ميزانٍ يقيني، يعطي لكل محدث حقه دون مجاملة أو تعسف.

٤- إبراز أوجه الخلل عند بعض المشتغلين بعلم الحديث النبوي الشريف في فهم بعض المنهجيات، وكشف القصور الواضح عندهم في وزن أقوال بعض المحدثين وزناً حقيقيًّا دقيقًا؛ مما يترتب عليه الغلو والتجاوز في حقهم، أو التساهل المفرط في التعامل مع أقوالهم، وهذا مدخل واسع لتضعيف الصحيح من الأحاديث، وتصحيح ضعيفها، وتوثيق الضعيف من الرواة، وتضعيف الثقة.

٥- الذب عن أعراض المحدثين، وبيان مناهجهم النقدية، والدعوة إلى تفهم الخلاف في الأصول الحديثية، وحسن التعامل مع طرائقهم النقدية، وإنزال كل محدث منزلته ومكانته العلمية، ومراعاة الأدب وشهود الجميل ولو كانت طريقته – مقارنة بالنقاد الكبار- هزيلة عيية، والدفاع عن السنة المطهرة بأن لا يلصق بها ما ليس من أسوار قلعتها العتية.

📖 **حدود البحث وتساؤلاته:-** جمع الأقوال التي صرح الحافظ العجلي – رحمه الله- بلفظ التوثيق (أي: ثقة) فيها في كتابه "الثقات"، والوقوف على حقيقتها، من حيث أهميتها، وموقعها من الاعتماد وعدمه، وذلك بمقارنتها بأقوال كبار نقاد عصره المتفق على إمامتهم وعلمهم، وعرض أحاديث بعض الرواة، ومحاكتها للقواعد الحديثية المعروفة.

وقد أجاب هذا البحث – بفضل الله تعالى- على عدة تساؤلات مهمة، تطرقت في أصلها إلى نشأة علوم الحديث الشريف، فكيف عرف أهل العلم بالحديث والنظر التام فيه حال الرواة من جهة التوثيق والتضعيف؟ وعلى أي معيار عرفوا الأئمة والحفاظ من الثقات والمتروكين والضعفاء؟ وما مرتبة أقوال الحافظ العجلي – رحمه الله- نفسه في علوم الحديث النقدية؟ وهل وصل إلى درجة الإمامة والنظر التي وصل إليها الإمامان: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، النقدية كما ذكر بعض المحدثين؟[١] وهل تعتمد أقواله في توثيق الرواة الناقلين للسنة الشريفة؟ وما سبب اختلاف المحدثين المعاصرين في اعتماد أقواله النقدية؟ وهل هناك ميزان حديثي متفق عليه يمكن قياس ما سبق عليه؟

📖 **منهج البحث:-** يقوم هذا البحث على عدة مناهج بحثية منها: المنهج المقارن[٢]، والمنهج التحليلي الاستقرائي، والمنهج الوصفي الاستنباطي، والمنهج التوثيقي التاريخي[٣].

---

١ – سيأتي قائل ذلك في ترجمة الحافظ العجلي – رحمه الله- في نقطة "منزلته العلمية وثناء العلماء عليه" في المطلب الأول من المبحث الأول – إن شاء الله تعالى-.

٢ – ينظر في تعريفه وأنواعه: كتاب "المناهج الفرعية، المنهج المقارن"، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، صفحة ٣ فما بعدها.

(٣) وقد ذكرت حدود هذه المصطلحات ومفاهيمها في بحوث محكمة منشورة سبقت هذا البحث، فمنعًا للتكرار، ينظر في بيان مفهومها: مقال منهج البحث في الدراسات الشرعية، للأستاذ الدكتور/ رشيد كهوس على موقعه https://www.aboulyossr.com/news185.html ، والفصل الثاني ص ٥٧ من كتاب "منهج البحث في الدراسات الاسلامية تأليفا وتحقيقا" لفاروق حمادة.

📖 **الدراسات السابقة حول الموضوع:-** وقفت قرب انتهاء بحثي على بحث مختصر جدًّا بعنوان "تفردات، وموافقات، ومخالفات، الإمام العجلي للنقاد في الجرح والتعديل، في كتابه – معرفة الثقات- دراسة تحليلية مقارنة" للدكتور/ أحمد بن جابر بن رافع الشمراني. وقد بذل – رحمه الله- جهدًا كبيرًا على ما بدا له، ورتبه ترتيبًا جيدًا حيث ذكر ورسم نسبًا مئوية، وجداول مفصلة تشتمل على الاسم، والجزء والصفحة، ورقم الترجمة لكل راو في مطلبه -، وقد وافق فهمي فهمه في هذا التصور – غير أني لم أذكر الأسماء لئلا يطول البحث إطالة بالغة-، كما قارن بين توثيق العجلي – رحمه الله- للرواة وكلام النقاد، واستخرج نسبًا مئوية، وقارن بين الرواة في كل مطلب ونسبتهم المئوية من مجموع عدد الثقات في الكتاب؛ وكانت النتيجة أنه من أئمة الجرح والتعديل رأسًا برأس مع النقاد، لما وافقهم فيه من أحكام توثيقية، وتفرده بتوثيق لرواة كثر، اعتبره الدكتور زيادة علم!

وهذا الجهد الذي بذله فضيلة الدكتور جهد مشكور، ولكني أخالفه في التأصيل والنتائج، فلم يحدد لنا – مثلا- النقاد الذين اعتمدهم في بحثه بشكل اطرادي لا انتقائي، بل جمع المدارس الحديثية جمعًا، وقد دلّلت في بحثي على أن النقاد في كل عصر ليسوا سواء، لا في العلم ولا في القواعد العلمية جميعها، كما أن النسب المئوية – التي ذكرها- لا تقاس بعدد الرواة في نفس الكتاب، فليست قلة العدد أو كثرته هي المعيار، فقد يكون عددهم قليلا، لكنهم يروون أحاديث كثيرة، فإذا كانوا مجاهيل أو ضعفاء – مثلا-؛ كانت جميع هذه الأحاديث التي يروونها في حيز الرد لا القبول، ونتيجة لهذه التأصيلات التي ذكرها، ودمجه للمذاهب الحديثية مع بعضها البعض، وغير ذلك من منهجيته؛ خرجت النتيجة غير سديدة من وجهة نظري، كما بينته بالتفصيل في تحليلي لمطالب البحث في المبحث الرابع – بفضل الله تعالى-، وبقية البحوث المصنفة

في هذه المسألة لن تبعد قليلا عما فعله – حفظهم الله جميعًا–.

وتوجد بعض البحوث التي أشار إلى أسمائها فضيلة الدكتور في بحثه، منها ما جعل الحافظ العجلي – رحمه الله– إمامًا معتمدًا كالأئمة الكبار، ومنها ما وسمه بالتساهل، ومن هذه البحوث: "الأقوال المشرقات على منهج العجلي في كتاب الثقات" للأستاذ/ إبراهيم مزوز، و "تبرئة العجلي من وصف المحدثين المعاصرين له بالتساهل" للدكتور/ أنس الجاد، و "تصنيف الإمام العجلي من المتساهلين في الجرخ والتعديل" للدكتور/ أكرم محمد نمراوي، و "منهج الحافظ العجلي في كتابه الثقات" للدكتور/ محمد عبد الرازق الرعود، و "مسألة تسمية كتاب العجلي، ومسألة وصفه بالتساهل" للأستاذ الدكتور/ حاتم بن عارف العوني ... إلخ. وهذه البحوث وغيرها مما صنف عن هذا الإمام أخالفها في التأصيل المنهجي، وفي تحديد أئمة الميزان، وفي تفاصيل المنهجية البحثية، وفي طريقة الوصول إلى النتيجة، وغير ذلك مما سأذكره في ميزات البحث، وقد أفدت من بعضها كما سيأتي في المبحث الأول.

📖 ميزات البحث[١]:–

امتاز هذا البحث – بفضل الله تعالى– بعدة أمور، منها:

١–نقد الأقوال المروية في شخصية الإمام العجلي – رحمه الله–، وتمييز صحيحها من سقيمها؛ للوقوف على الحقيقة العلمية المحضة، والجمع في ترجمته بين كتب التراجم ودراسة الأسانيد المروية ونقدها؛ ولم أقف على أحد فعل مثل ذلك.

٢– فكرة هذا البحث بهذا الميزان الموضوع جديدة مبتكرة في بابها – لم

١ – ليس هذا من باب التفاخر المعرفي، بل هو بيان لجهد كبير مبذول في فكرة مبتكرة، رأيت أن أوصل لها – فيما عاينته؛ لتكون مصباحًا لمن أتى من الباحثين بعدي حين يعرف أهميته وقدره.

يستعملها أكثر الباحثين المشتغلين بعلم الحديث الشريف، والباحث أول من صرح بها في المجال الأكاديمي من المعاصرين، وهذا محض فضل من الله عليه-، وتطبيقها بصورة صحيحة في علوم الحديث الشريف يساهم في تجديده، ويعود به إلى منبعه وأصله علمًا وتحقيقًا وتخلقًا وسلوكًا.

٣- ميزان هذا البحث ميزان أصيل وحساس ودقيق للغاية، يعتمد على طائفة من كبار النقاد المتفق على إمامتهم وعلمهم والرجوع إليهم في هذا العلم المبارك، فالخروج عن منهجهم الدقيق حيود عن الاتفاق، وهم أهل هذا العلم الشريف وصناعه، وهو منهج قديم منصوص عليه، فلم يبتدعه الباحث من تلقاء نفسه.

٤- وضع القواعد الدقيقة التي تبين طبيعة المدارس الحديثية، والفصل في موضوع ما يسمونه ب" المتقدمين والمتأخرين"، وذكر الضوابط الدقيقة في تحديد أئمة الميزان، والترجمة لهم بصورة مختصرة – قدر الاستطاعة- تجمع بين ثناء المحدثين المعاصرين لهم والمتأخرين.

٥- مراجعة الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي – رحمه الله- راويًا راويًا، ووضع الضوابط الدقيقة لإدخال كل راو إلى ما يليق به من المطالب، وعمل إحصائيات وجداول، لا تخرج البحث إلى الطول المفرط، ولا شك أن هذا يحتاج إلى وقت كبير، ومجهود عظيم، ومراجعات مستمرة، فالحمد لله على الإعانة.

٦- المقارنة النقدية التي عرضها الباحث أمام القارئ بين العجلي وأئمة النقد – رحمهم الله جميعًا-؛ ليتميز بها مدى بعده أو قربه منهم.

٧- عرض معظم أحاديث الرواة الذين انتقاهم الباحث في مطالب البحث، منوعًا بين مقل للرواية ومكثر، ولا شك أن عرض أحاديثهم – بهذه المنهجية المبتكرة غير المستخدمة في البحوث- يكشف ما بها من تفردات وغرائب

ومخالفات ومناكير وغير ذلك، ويحسم القول في توثيقهم أو تضعيفهم.

٨- التحليل المقدم في المبحث الرابع لكل مبحث على حده، مع التحليل النهائي الذي يربط بينها جميعا، وذكر ما رجحه الباحث في توثيق العجلي – رحمه الله–للرواة، والتي قامت نتائجه – إن شاء الله تعالى– على الإنصاف والمنهجية العلمية المتجردة، فأعطى الباحث له حقه، ورفع وعظم من شأنه، وأنزله منزلته العلمية التي تليق به، مع كامل الأدب والحب والتكريم له ولجميع المحدثين، ولم يقدم الباحث بحثه إلا بعد الطمأنينة القلبية الكاملة بأنه لم يبخسه حقه – رحمه الله–.

📖 الصعوبات التي واجهت الباحث: –

١- العدد الكبير جدًّا من الرواة الذين رجع إليهم الباحث، والذين بلغ عددهم (١٧٤٣) راويًا، هم مجموع من وثقه الحافظ العجلي – رحمه الله– وأطلق عليهم لفظ التوثيق[١] في كتابه "الثقات"، وقد قام الباحث بمراجعتهم راويًا راويًا، والنظر في أقوال أهل النظر والنقد من المحدثين – ممن اعتمدهم في بحثه كميزان يقيس عليه ويزنهم به–، ومراجعة أقوال غيرهم، وأحيانًا يستدعي الأمر إلى مراجعة أحاديثهم في كتب السنة المطهرة، ثم مقارنة هذه الأقوال بتوثيق الحافظ العجلي – رحمه الله–، ثم تصنيف هؤلاء الرواة إلى عدة مجموعات، هي: رواة اتفق الحافظ العجلي في توثيقه لهم مع أئمة هذا الميزان، ورواة اختلف مع طائفة منهم ووافق طائفة أخرى، ورواة آخرون وثقهم وهم ضعفاء أو ضعفاء جدًّا أو مجاهيل عند هؤلاء المحدثين الكبار، وآخرون من الرواة انفرد بتوثيقهم لم يذكرهم الأئمة أصلا، أو

١ – لم يتعرض الباحث لغير من وثقه الحافظ العجلي – رحمه الله–، أو لم يطلق عليه لفظ التوثيق صراحة، كقوله في بعض الرواة: مستقيم الحديث، أو جائز الحديث، أو لا بأس به، أو صدوق... لاختلاف المحدثين أنفسهم في المقصود بها، وفي جميع الأحوال لن تختلف النتائج كثيرًا عن النتائج المذكورة في هذا البحث – إن شاء الله تعالى–.

ذكروهم ولم يحكموا عليهم – سواء اتفقنا على أن بعض هؤلاء الرواة في حكم المجاهيل عند هذه الطائفة من الأئمة أو ليسوا كذلك– مما تطلب تركيزًا دقيقًا، وجهدًا مضاعفًا، وضغطًا كبيرًا، وقراءات متعمقة في سير هؤلاء الرواة وتراجمهم وأحاديثهم، وقراءات أخرى في أقوال النقاد للمقارنة والنظر إلى مدى توافق الحافظ العجلي أو اختلافه معهم – رحمهم الله جميعًا، ثم تحليل هذا الكم الهائل من المعلومات، وكتابتها بصورة بحثية موجزة ميسرة؛ مما يستلزم عدة مراجعات وإبرازات متعددة.

٢- اختيار بعض الرواة كنماذج يمكن وضعهم في البحث، وهم وإن كانوا كثرة غير أنهم في حاجة إلى انتقاء ودقة وتروٍّ وتنوع، وجمع بين مقلين من الرواية ومكثرين، وموافقين لأئمة النقد ومخالفين...

٣- شح المعلومات عن المدرسة المغربية التي انتقل إليها الحافظ العجلي – رحمه الله– للإقامة، وبُعدها عن البلاد والمراكز العلمية الحديثية المشهورة، قال الوليد بن بكر: "وحديث أَحْمَد (أي: العجلي رحمه الله) وتصانيفه وأخباره بالمغرب، وحديثه عزيز بمصر والشام والعراق لبعد المسافة(١)؛ مما تسبب في جهد آخر بذله الباحث لمحاولة الوقوف على بعض صورها ودعائمها، حتى لا يظلم الحافظ العجلي – رحمه الله– في نتائجه في هذه الدراسة العلمية.

٤- القلق المصاحب لهذه الدراسة الحديثية في جميع مراحلها حتى تمامها؛ لثقل مهمتها التي أحكم بها على حافظ كبير اختلف المحدثون فيه بين معتمد لأقواله وبين رام له بالتساهل، والتحقيق في مثل هذه القضايا الخلافية عظيم أمره، شديد خطره، وقد وصلت – بحمد الله– إلى الطمأنينة القلبية التامة بنتائج ما وصلت إليه، ورأيت في مراحل كتابتها توفيق وإعانة، والحمد لله رب العالمين.

---

١ – تاريخ بغداد ت بشار (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦.

📖 **خطة البحث:**- اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ المَوضوع أَنْ يَأْتِيَ البَحْثُ في مُقَدِّمَةٍ، وأربعة مباحث، وخَاتِمَةٍ، وبَيَانُهَا فيما يلي: المُقَدِّمَة: وتشتمل على النقاط التالية:

١- أهمية علم الحديث الشريف، وبيان منزلة نقاده.

٢- أسباب اختيار الموضوع، وحدود البحث وتساؤلاته، ومنهجه، والدراسات السابقة حول الموضوع، وميزات البحث، والصعوبات التي واجهت الباحث.

٣- المبحث الأول: التعريف بالحافظ العجلي (ت: ٢٦١ هـ)، وكتابه (الثقات)، وفيه مطلبان، هما:

المطلب الأول: التعريف بالحافظ العجلي (ت: ٢٦١ هـ).

المطلب الثاني: التعريف بكتابه "الثقات".

المبحث الثاني: أئمة الميزان النقدي المتفق عليهم، وفيه مطلبان، وهما:

المطلب الأول: ضوابط اختيار أئمة الميزان النقدي.

المطلب الثاني: تراجم أئمة الميزان النقدي المتفق عليهم.

المبحث الثالث: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي مقارنة بأقوال أئمة الميزان، وفيه تمهيد، وأربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، مخالفًا أئمة الميزان، وفيه ثلاثة فروع، هي:

الفرع الأول: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من الضعفاء عند أئمة الميزان.

الفرع الثاني: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من الضعفاء جدًّا عند أئمة الميزان.

الفرع الثالث: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من المجاهيل عند أئمة الميزان.

المطلب الثاني: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، ووافق فيهم طائفة الموثقين

من أئمة الميزان، وخالف الطائفة الأخرى.

المطلب الثالث: الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يترجم لهم أئمة الميزان، أو لم يحكموا عليهم، وفيه فرعان، وهما:

الفرع الأول: الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يترجم لهم أئمة الميزان(١).

الفرع الثاني: الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يحكم عليهم أئمة الميزان.

المطلب الرابع: الرواة الذين وافق الحافظ العجلي أئمة الميزان في توثيقهم(٢) .

المبحث الرابع: تحليل نتائج البحث، وبيان الموقف النهائي من توثيق الحافظ العجلي – رحمه الله– للرواة.

٤– الخاتمة:– وتشتمل على أهم النتائج المختصرة التي توصلت إليها في البحث، وما اقترحته فيما يخص جوانبه، ثم ألحقت في نهايته ثبتًا لأهم المصادر والمراجع، وآخر للموضوعات؛ لتيسير الوصول إلى معلوماته.

منهج العمل في البحث:–

طريقة عملي في البحث تتمثل فيما يلي:

١– أكتب النص حسب القواعد الإملائية المتعارف عليها.

٢– أعزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة – دون الحاجة إلى ذكر كلمة (سورة) غالبًا لوضوحها–، ورقم الآية.

٣– أخرج الأحاديث التي يتطلب البحث تخريجها من مظانها، مكتفيًا بالمصادر التي أرى كفاية البحث بها.

---

١ – وهم ثلاثة أنواع.

٢ – الأصل موافقة الحافظ لأهل طبقته من كبار الحفاظ، فهم ميزانه الذي يوزن صنيعه عليه، والبدء بهذا المطلب لا يوصل إلى نتيجة مؤكدة حاسمة؛ فلهذا أخرت ذكره.

٤- أبين معاني الأنساب، وأعرف بالبلدان، التي أرى ضرورة لبيانهما، بحيث لا يثقلا كاهل البحث، ولا أشير إليهما حين يتكرران.

٥- أعتمد في نقل أسماء الرواة وتراجمهم الذين وثقهم الحافظ العجلي – رحمه الله–، على تحقيق الدكتور/ عبد المعطي قلعجي، لترتيب الحافظ الهيثمي لكتاب الحافظ العجلي – رحمهما الله–، والذي جعله بعنوان: "تاريخ الثقات"، كما أعتد بما زاده المحقق من تضمينات الحافظ ابن حجر لأقوال الحافظ العجلي – رحمها الله تعالى–.

٦- أقارن توثيق الحافظ العجلي – رحمه الله– للرواة بأحكام أئمة الميزان الذين ذكرت أسماءهم داخل البحث؛ مما نتج عنه هذه المطالب المذكورة في خطته.

٧- أذكر بعد كل مطلب أنموذجًا تطبيقيًّا أو أكثر على حسب ما يحقق المطلوب، ولا يخرج البحث عن الحجم الطبيعي للبحوث العلمية، وأحرص على تنوعها ما بين مقل ومكثر، فأذكر ترجمة الراوي كما في ثقات الحافظ العجلي – رحمه الله–، ثم أتبعه بأقوال أئمة الميزان فيه – الذين جعلهم ابن أبي حاتم – رحمه الله– وغيره ميزانًا متفقًا عليه يوزن به ويقاس جميع الرواة–، وقد أسوق أقوال غيرهم من المحدثين لفائدة، فأقارن قول الحافظ العجلي بأقوال النقاد المحدثين، ثم أتبع ذلك بنماذج من حديثه أو بجميعه تحت عنوان "أحاديثه"، لتتكشف للقارئ بصورة عملية نوعية أحاديث الراوي وأحوالها، ثم أعلق بعد ذلك تحت عنوان "النتيجة النهائية"، بما يلخص الصورة ويكشفها، وأعلق – كذلك– تحت الأحاديث التي أذكرها في هوامش البحث بصورة مختصرة، أصدرها بقولي: "قلت:"، تبين ما في الحديث المذكور من فوائد وتعليلات علمية نقدية، مما يعين في الوصول إلى النتيجة النهائية فيما بعد. .

٨- أكتفي بذكر أسماء الكتب وتفاصيلها كاملة في فهرس المصادر والمراجع التي رجعت إليها، ولا أذكرها تفاصيلها أول مرة أو في أول صفحة؛ منعًا للتكرار.

والله الموفق والمستعان وعليه التكلان، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد النبي الطاهر العدنان، وعلى آله وصحبه وأحبابه الكرام.

المبحث الأول:
التعريف بالحافظ العجلي (ت: ٢٦١ هـ)، وكتابه (الثقات)

وفيه مطلبان، وهما:

🕮 المطلب الأول: التعريف بالحافظ العجلي (ت ٢٦١ هـ)[١][٢].

✍ **اسمه، ونسبه، وكنيته:** هو الحافظ[٣]، الزاهد[٤]، الإمام[٥]، القدوة[٦]، الأَوحدُ[٧]، أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي، يكنى أبا الحسن[٨].

✍ **مولده:** قال العجلي رحمه الله تعالى: "كان مولدي بالكوفة سنة اثنتين

---

١ – للتوسع في ترجمته ينظر: تاريخ الطبري ٩/ ٢٥٥، وتاريخ بغداد ٤/ ٢١٤، ٢١٥ رقم ١٩٠٦، والعبر ٢/ ٢١، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٠٥– ٥٠٧ رقم ١٨٥، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٠، ٥٦١، ودول الإسلام ١/ ١٥٨، والوافي بالوفيات ٧/ ٧٩ رقم ٣٠١٩، ومرآة الجنان ٢/ ١٧٣، والبداية والنهاية ١١/ ٣٣، وطبقات الحفاظ ٢٤٢، وشذرات الذهب ٢/ ١٤١، وكشف الظنون ٥٨٢، ومعجم المؤلّفين ١/ ٢٩٤، وتاريخ التراث العربيّ ١/ ٢٢٢، ٢٢٣ رقم ٧٨.

٢ – الملاحظ أن أول من ترجم له من أصحاب كتب التراجم هو أبو سعيد، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، الشهير بابن يونس المصري (المتوفى: ٣٤٧هـ)، فبينهما فترة زمنية كبيرة، قال – رحمه الله–: "أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي: يكنى أبا الحسن. مات في سنة إحدى وستين". أي: (٢٦١هـ). تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ٢٥) ترجمة رقم (٥٨).

٣ – أطلق عليه لقب "الحافظ" أئمة منهم: الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (٥/ ٣٤٩)، ترجمة العجلي رقم ٢١٧٦، وابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٢/ ٩١٣)، والذهبي في "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" (ص: ١٩٣) ترجمة ٢٨٦، وفي سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٤١/١٠)، وفي تاريخ الإسلام ت بشار (٢٦٩/٦).

٤ – تاريخ الإسلام ت بشار (٢٦٩/٦).

٥ – الوافي بالوفيات (٥١/٧).

٦ – تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (١٠٧/٢)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤٦).

٧ – سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٤١/١٠).

٨ – تاريخ ابن يونس المصري (٢٥/٢)، وينظر: تاريخ بغداد ت بشار (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦.

وثمانين ومائة"[١].

❧ **أسرته، وشيوخه ورحلاته في طلب العلم:** "هو من بيت العلم والحديث، فجده صالح[٢] من شيوخ الكوفة من أقران[٣] سعيد الثوري والد سفيان، وأبوه[٤] كان قاضيًا بشيراز[٥] من أصحاب شعبة وإسرائيل... وابنه صالح بن أحمد كان من أهل العلم والرواية، وله سؤالات سأل عنها أباه [٦]. "قال العجلي: "طلبت الحديث سنة سبع وتسعين ومائة"[٧]. فهو "كوفي الأصل، نشأ بِبَغْدَادَ، وسمع بها وبالكوفة وبالبصرة، وَحَدَّثَ بها عَنْ شبابة بْن سوار، ومحمد بْن جعفر، وَالْحُسَيْن بْن عَلِيّ الجعفي، وأبي دَاوُد الحفري، وأبي عامر العقدي، ومحمد، ويعلى ابني عبيد الطنافسي، وجماعة نحوهم[٨]، قَالَ العجلي – رحمه الله–: "آخر سفرة سافرتها إِلَى الْبَصْرَة كتبت بهَا سبعين ألف حَدِيث منتقى إِلَّا حَدِيث حَمَّاد بن سَلمَة والقعنبي، واستعرت حَدِيث حَفْص بن عمر النميري، وَكَانَت عشْرين ألف حَدِيث فانتقيت مِنْهَا إِلَّا مِائَتي حَدِيث فسمعتها"[٩]، انتقل إِلَى بلد

---

١ – رواه ابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٢/ ٩١٤) بإسناده. وينظر: تاريخ بغداد ت بشار (٥/ ٣٤٩)، تاريخ الإسلام ت بشار (٢٦٩/٦)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤٦).

٢ – هو صالح بْن مُسلم العِجْليُّ البَكْريُّ. روى عَنْ: الشعبي، وَعَنْهُ: شريك، وأبو عوانة، وابن علية، وجرير، ويزيد بن زريع، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن اليمان، وثّقه ابْن معين، ولم يدركه ابنه عَبْد الله بْن صالح. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤١٣)، تاريخ الإسلام ت بشار (٤/ ٨٦).

٣ – قال ابن الصلاح – رحمه الله–: "هُمُ الْمُتَقَارِبُونَ فِي السِّنِّ وَالْإِسْنَادِ، وَرُبَّمَا اكْتُفِيَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِيهِ بِالتَّقَارُبِ فِي الْإِسْنَادِ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدِ التَّقَارُبُ فِي السِّنِّ". مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص: ٣٠٩).

٤ – ستأتي ترجمته – رحمه الله– قريبًا.

٥ – شيراز: هي قصبة فارس، ودار الملك بها. الأنساب ٣/ ٤٩١.

٦ – بغية الطلب في تاريخ حلب (٢/ ٩١٤) بتصرف بسيط.

٧ – تاريخ بغداد ت بشار (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦.

٨ – المرجع السابق (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦، الأنساب للسمعاني (١/ ٣٠١).

٩ – الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٤٨) ترجمة رقم ٦ للمؤلف، وعلق المحقق بقوله: "هو مصنف الكتاب، تقدمت ترجمته في أول الكتاب، ولعلها من إضافات الهيثمي".

المغرب فسكن أطرابلس[١]، وليست بأطرابلس الشام، وانتشر حديثه هناك[٢]. وذلك "بعد أن تفقه فِي الحديث[٣]، ونزح إِلَى الغرب أيّام المحنة بخلْق القرآن[٤]. وقد "قيل: إِنَّهُ فَرَّ إِلَى المَغْرِبِ لَمَّا ظَهرَ الامْتِحَانُ بِخَلْقِ القُرْآنِ فَاسْتَوطَنَهَا، وَوُلِدَ لَهُ بِهَا" [٥]. قَالَ الوليد: قلت لزياد بْن عَبْد الرَّحْمَن أي شيء أراد أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح بخروجه إِلَى المغرب؟ فقال: أراد التفرد للعبادة، يحكى ذلك عَنْ مشايخ المغرب[٦]، وسمعت عَلِيّ بْن أَحْمَدَ يحكى نحو ذلك[٧].

وبصورة أوسع، فقد (كان حافظًا كبيرًا كثير الحديث، تفقه في الحديث ومهر فيه، وخرج عن الكوفة وقدم الشام، ودخل أنطاكية، وتوجه منها الى الساحل، ودخل مصر، وتوجه الى أطرابلس المغرب وأقام بها إلى أن مات .سمع بأنطاكية نزيلها يعقوب بن كعب الحلبي، وبالمصيصة نزيلها موسى بن أيوب النصيبي، وروى عنهما وعن أبيه عبد الله بن صالح، وعن الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وعبيد الله بن موسى، والحسين بن علي الجعفي، وأبي أحمد

١ – أطرابلس: "مدينة قديمة جليلة على ساحل البحر عامرة آهلة وأهلها أخلاط من الناس، افتتحها عمرو بن العاص سنة ثلاث وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب، وكانت آخر ما افتتح من المغرب في خلافة عمر". البلدان لليعقوبي (ص: ١٨٤). وقال ياقوت الحموي – رحمه الله–: "مدينة في آخر أرض برقة، وأول أرض إفريقية". معجم البلدان (١/ ٢١٧). وأطرابلس اسم لبلدتين كبيرتين: "إحداهما على ساحل الشَّام مما يلي دِمَشْق، والأخرى من بلاد المغرب، وقد يسقط الألف عن التي بالشَّام". الأنساب ١/ ١٨٣.

٢ – تاريخ بغداد ت بشار (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦، الأنساب للسمعاني (١/ ٣٠١).

٣ – تاريخ بغداد ت بشار (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦. وينظر: الأنساب المتفقة (ص: ١١)، المؤتلف والمختلف لابن القيسراني = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط (ص: ٣٠)، الأنساب للسمعاني (١/ ٣٠١).

٤ – تاريخ الإسلام ت بشار (٢٦٩/٦).

٥ – سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٠/ ١٤١).

٦ – سيأتي قريبًا – إن شاء الله تعالى– ضعف إسناد هذا القول؛ لجهالة زياد بن عبد الرحمن شيخ الوليد بن بكر، وشيوخه.

٧ – تاريخ بغداد ت بشار (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦.

الأسدي، ومحمد بن جعفر غندر، ويحيى بن معين، وأبي داود الجفري، ومحمد ابن يوسف الفيريابي، وأبي سفيان الحميري، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وعثمان ابن محمد العبسي، ومحمد ويعلى ابني عبيد، وقاسم العرفطي، وأبي زيد سعيد بن الربيع الهروي، وأسد بن موسى، وقبيصة بن عقبة، وعفان بن مسلم، وحجاج بن منهال، وعبد الله بن نافع الزبيري، وشبابه، وسليمان بن حرب، ويزيد بن هارون واسماعيل بن عبد الكريم وابن أبي مريم، واسماعيل بن خليل، ونعيم بن حماد، وعمر بن حفص بن غياث، وجعفر بن عون، ويعقوب بن اسحاق، ويحيى بن آدم، ونصر بن علي، وعمرو بن عون، والعلاء بن عبد الجبار)[1].

✍ **تلاميذه:** روى عنه: ابنه أبو مسلم صالح بن أحمد، وكان زاهدًا، ورعًا، وهو من بيت العلم والحديث (وذكر أنه سمع منه سنة سبع وخمسين ومائتين)، وكان من أهل العلم والرواية، وله سؤالات سأل عنها أباه[2]. وحَدَّثَ عَنْهُ أيضًا: "سَعِيْدُ بنُ عُثْمَانَ الأَعْنَاقِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ فُطَيْسٍ، وَعُثْمَانُ بنُ حَدِيْدٍ الإِلْبِيْرِيُّ، وَسَعِيْدُ بنُ إسحاق، ولم أظفر بحديث من روايته"[3].

✍ منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه[4]: "كَان حافظًا كبيرًا كثير الحديث، تفقه في الحديث ومهر فيه[5]، و"كَانَ حافظًا دينًا صالحًا"[6]، "وكان يقول: مَن آمن

١ – بغية الطلب في تاريخ حلب (٢/٩١٣-٩١٤).

٢ – المرجع السابق (٢/ ٩١٤). وينظر: تاريخ بغداد ت بشار (٥/٣٤٩) ترجمة رقم ٢١٧٦.

٣ – سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٠/ ١٤١).

٤ – وقد كان – رحمه الله– حافظًا، زاهدًا، إمامًا، قدوة، أوحد، كما نقلته في بداية ترجمته نقطة "اسمه، ونسبه، وكنيته" في هذا المطلب.

٥ – بغية الطلب في تاريخ حلب (٢/ ٩١٣).

٦ – تاريخ بغداد ت بشار (٥/ ٣٤٩).

بالرجعة فهو كافر، ومَن قَالَ: القرآن مخلوق، فهو كافر"[١].

قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: "أَخْبَرَنَا حمزة بْن مُحَمَّد بْن طَاهِر الدَّقَّاق[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا الوليد بْن بَكْر الأندلسي[٣]، قَالَ: كَانَ أَبُو الْحَسَن أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح الكوفي من أئمة أصحاب الحديث الحفاظ المتقنين من ذوى الورع والزهد[٤]. ☜كَمَا سَمِعْتُ[٥] زياد بْن عَبْد الرَّحْمَن أَبَا الْحَسَن اللؤلؤي[٦] بالقيروان[٧]، يَقُولُ: سَمِعْتُ مشايخنا[٨] بهذا المغرب يَقُولُون: لم يكن لأبي الْحَسَن أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح بْن مُسْلِم العجلي الْكُوفِيّ ببلادنا شبيه ولا نظير فِي زمانه فِي معرفته بالحديث، وإتقانه وزهده[٩].

---

١ – تاريخ الإسلام ت بشار (٦/٢٦٩).

٢ – هو حمزة بن محمد بن طاهر، الحافظ أبو طاهر البغداديّ الدّقّاق، مولى المهْديّ. سمع أبا الحسين بن المظفّر، وأبا الحسن الدَّارَقُطْنيّ، وابن شاهين، فمن بعدهم. قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان صدوقًا، فهْمًا، عارفًا، وقال البَرْقانيّ: ما اجتمعتُ قطّ مع أبي طاهر حمزة ففارقتُهُ إلّا بفائدة علمٍ. وُلِد سنة ست وستين وثلاثمائة، وتوفي سنة ٤٢٤ هجريًّا. ينظر: تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (٨/ ١٨٠)، تاريخ الإسلام ت بشار (٩/ ٣٩٧).

٣ – هو الْوَلِيدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ مَخْلَدِ ابْنِ أَبِي زِيَادٍ الْغَمْرِيُّ، وقيل ابن أبي دُبَارٍ الغَمرِيّ، أبو العباس الأَنْدَلُسِيُّ. حدث عن: علي بن أحمد بن الخصيب بكتاب العِجْلِيّ في معرفة الرجال، وعن يوسف الميانجي، وغيرهما، وروى عنه: أبو الحسن العتيقي، والحسين بن جعفر السَّلَمَاسِيّ، وآخرون. قال الحافظ الخطيب: (كان ثقة أمينًا، كثير السماع)، ونعته الحافظ الذهبي بالحافظ العالم الرحال. توفي في رجب سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة. ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٣/ ٤٨١، تاريخ مدينة دمشق ٦٣/ ١١١، تاريخ الإسلام ٢٧/ ٢٧٦، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٥ – ٦٧، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٨٠، العبر ٣/ ٥٥، طبقات الحفاظ ٧/ ٤١٩، شذرات الذهب ٣/ ١٤١. قلت: وهو في سلسلة إسناد كتاب العجلي رحمه الله، وفي جميع الأقوال التي تروي أقواله.

٤ – إسناد هذا القول حسن؛ لأجل حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق، فهو صدوق.

٥ – القائل هو: الوليد بْن بَكْر الأندلسي – رحمه الله–.

٦ – لم أقف عليه.

٧ – القيروان: هِي بَلْدة بأفريقية من بِلَاد الغرب، بناها عقبَة بن نَافِع الفِهري. اللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٦٩).

٨ – لم أقف عليهم.

٩ – القول بهذا الإسناد ضعيف؛ لجهالة زياد بن عبد الرحمن، ومشايخه.

☜**قَالَ الوليد:** وَحَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَن عَلِيّ بْن أَحْمَدَ بْن زكريا بْن الخصيب[١] بأطرابلس المغرب، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو العرب مُحَمَّد بْن أَحْمَدَ بْن تميم الْحَافِظُ[٢]، بالقيروان، قَالَ: سألت مالك بْن عِيسَى القفصي[٣]، وَكَانَ من علماء أصحاب

---

١ – أبو الحسن علي بن أحمد بن زكريا بن الخصيب، يعرف بابن ذكرون، طرابلسي. قال المالكي: كان رجلاً صالحًا متعبدًا ناسكًا، ذا فضل وعبادة وعقل رصين، وإشارة جميل، منوّر الوجه. له في الفقه والفرائض، والشروط والرقائق، مصنفات كثيرة. وله في الحديث والرجاء تواليف. وكان كريم الأخلاق باراً بمن قصده. قال أبو عبد الله الأجدابي: له سمات وسند عال. سمع من: أبي عبد الله الجيري، وابن المنذر، وجماعة. وروى عنه: أبو الحسن القابسي، وأبو الحسن بن النمر الطرابلسي... ومن أهل الأندلس: عبدوس بن محمد الطليطلي، وغير واحد، وبه انتفع أهل طرابلس. وكانوا يعظمونه. قال أبو الحسن بن النمر: كان أبو الحسن بن ذكرون من الورعين، في مطعمه ومشربه وملبسه، ومكسبه، ولفظه، تعلم الناس منه الفقه والحديث والورع، قال غيره: أقام أربعين سنة لم يضحك، ولم يتكلم في غيبة أحد، ولا يسمي أحدا بلقب، وأقام خمسين سنة، لم يحلف بالله... توفي سنة سبعين وثلاثمائة. ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٦/ ٢٧٤– ٢٧٥) بتصرف بسيط. وينظر: معجم البلدان (١/ ٢١٧) وصرح أنه توفي بالمغرب. والخلاصة فيه: صدوق، لا بأس به. قلت: وهو في سلسلة إسناد كتاب العجلي، وفي جميع الأقوال التي تروي أقواله.

٢ – هو: محمد بن أحمد بن تميم بن تمام بن تميم التميمي. سمع من جماعة أصحاب سحنون، وأكثر رجال إفريقية. كأحمد بن عمر، وأبي داود العطار، ومحمد بن مسكين، وجماعة. قال أبو عبد الله الخراط: كان رجلاً صالحاً، ثقة عالماً بالسّنن، والرجال، من أبصر أهل وقته بها، كثير الكتب، حسن التقييد، كريم النفس والخُلق. كتب بخطه كثيراً في الحديث والفقه... سمع منه أبو محمد بن أبي زيد، والحسين بن سعيد، وابناه، والشذوذي، والناس. قال ابن أبي دليم: وكان حافظاً للمذهب، معتنياً به. وغلب عليه الحديث والرجال، وتصنيف الكتب والرواية، والاسماع. وألّف طبقات علماء إفريقية... وغير ذلك. ودارت عليه محنة من الشيعي. حبسه وقيّده مع ابنه، مرة بسبب بني الأغلب، والتهمة في السلطان. ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٥/ ٣٢٣– ٣٢٤) بتصرف. وتُوُفِّي في ذي القعدة. تاريخ الإسلام ت بشار (٧/ ٦٧١). أي: عام [٣٣٣ هـ].

٣ – مالك بن عيسى القفصيّ، المالكيّ. ولي قضاء بلده. وَسَمِعَ مِنْ: محمد بن سحنون، وشجرة بن عيسى. وبمصر مِنْ: يونس بن عبد الأعلى، وابن عبد الحكم. وكان إمامًا كبيرًا، رحل إليه العلماء من الأندلس. وصنَّف كتبًا. تاريخ الإسلام ت بشار (٧/ ٩٦). وترجم له الإمام ابن مخلوف – رحمه الله–، فقال: "أبو عبد الله مالك بن عيسى بن نصر القفصي: الفقيه الثقة العالم بالحديث وعلله ورجاله، سمع من محمد بن سحنون وغيره، رحل لطلب الحديث وطاف بلاد المشرق ولقي علماء الأمصار... ألّف كتاب الأشربة. توفي سنة ٣٠٥ هـ [٩١٧ م]. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/ ١٢١).

الحديث بالمغرب، فقلت لَهُ: من أعلم من رأيت بالحديث؟ فَقَالَ لي: أما من الشيوخ فأبو الْحَسَن أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح الْكُوفِيّ الساكن بأطرابلس المغرب(١).

قَالَ الوليد: وَحَدَّثَنَا عَلِيّ بْن أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو العرب حَدَّثَنَا مالك بْن عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عباس بْن مُحَمَّد الدوري(٢)، عَنْ عَبْد اللَّه بْن صالح العجلي(٣)، قَالَ مالك بْن عِيسَى: فقلت: لعباس الدوري(٤): إن لَهُ ابنا عندنا بالمغرب، فَقَالَ: أَحْمَد؟ قلت: نعم، قَالَ عباس: إنما كنا نعده(٥) مثل أَحْمَد بْن حنبل، ويحيى بْن معين.

---

١ – إسناد هذا القول حسن؛ لأجل حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق، وعلي بن أحمد بن زكريا، فهما صدوقان.

٢ – هو عباس بن محمد بن حاتم بن وَاقِد الدُّوْرِي، أبو الفَضْل الهَاشِمِي مولاهم، الخَوَارَزْمِي الأصل، البَغْدَادِي. روى عن: أبي نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن، ويحيى بن معين، وجماعة، وعنه: الأربعة، ومحمد بن يعقوب، وطائفة. قال النَّسَائِي ومَسْلَمَة بن القاسم: ثقة، وقال الخَلِيلِي: متفق عليه، وقال ابن العِمَاد الحَنْبَلِي: كان من أئمة الحديث الثقات. وقال الذهبي: ثقة حافظ، مات سنة إحدى وسبعين (أي ومائتين). الإرشاد للخليلي (٢/ ٦٠٥)، تاريخ بغداد (١٢/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (١٤/ ٢٤٥)، الكاشف (١/ ٥٣٦)، العبر (٢/ ٥٤)، شذرات الذهب (٢/ ١٦١).

٣ – عَبْد اللَّه بْن صالح العجلي هو: عبد الله بن صالح بن مسلم بن صالح، أبو أحمد، والد الحافظ أحمد بن عبد الله العجلي. حدث عن: أسباط بن نصر، وحماد بن سلمة، وخلق. حدث عنه: ابنه؛ أحمد العجلي، وأبو حاتم، وخلق كثير. وثقه يحيى بن معين، وابن حجر، وقال أبو حاتم: صدوق، قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه، فقال: ما أدرى ما كتبت عنه، وكأنه لم يعجبه. حكاه العقيلي، وقال الحافظ في تقريب التهذيب: لم يثبت أن البخاري أخرج له. مات سنة إحدى عشرة ومائتين. ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥/ ٨٥، الثقات ٨/ ٣٥٢، تاريخ بغداد ٩/ ٤٧٧، تهذيب الكمال ١٥/ ١٠٩، تاريخ الإسلام ١٥/ ٢١٦، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٨٦، سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٠٣، تقريب التهذيب ١/ ٥٠٢.

٤ – "سمع عباسًا الدوري". تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٣/ ١١٧٤).

٥ – إن كان يقصد بقوله: "نعده" نفسه، فهذا اجتهاده، نحترمه ونقدره، وقد نختلف معه فيه، وإن كان يقصد بذلك غيره فلم يذكر لنا من هم، مع ملاحظة أن عباس الدوري متوفى سنة (٢٧١هـ)، والحافظ العجلي – توفى سنة (٢٦١هـ) – رحمهما الله–، ولم أر من نص على سماعه منه، ولا وقفت له على رواية يرويها عنه، وإنما يروي عن عبد الله بن صالح والد العجلي، والله أعلم.

قَالَ الوليد: قَالَ لي عَلِيّ بْن أَحْمَدَ، وقد ذكر أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح: أن ابْن حنبل وابن معين قد كانا يأخذان عَنْهُ[1].

أَخْبَرَنَا حمزة، قَالَ: حَدَّثَنَا الوليد، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيّ بْن أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن أَحْمَدَ بْن تميم الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَد بْن مغيث[2] مغربي ثقة، يَقُولُ: سئل يَحْيَى بْن معين[3]، عَنْ أَبِي الْحَسَن أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن صالح بْن مُسْلِم، فَقَالَ: هو ثقة ابن ثقة ابن ثقة. قَالَ الوليد: وإنما قَالَ فيه يَحْيَى بْن معين بهذه التزكية؛ لأنه عرفه بالعراق قَبْلَ خروج أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه إِلَى المغرب، وكَانَ نظيره فِي الحفظ إلا أنه دونه فِي السن، وكَانَ خروجه إِلَى المغرب أيام محنة أَحْمَد بْن حنبل، وأحمد بْن عَبْد اللَّه هَذَا أقدم فِي طلب الحديث، وأعلى إسنادًا، وأجل عند أهل المغرب فِي القديم والحديث ورعًا وزهدًا من مُحَمَّد بْن إِسْمَاعِيل البخاري، وهو كثير الحديث[4].

---

١ - لعله استفاده هذا الكلام من روايته السابقة بإسناده عن عباس الدوري - رحمه الله-، فأسقط بقية الإسناد، وجعله من قوله لاقتناعه به، ولم ينسبه إلى من لم يدركه كعباس الدوري - رحمه الله-، ومن أين رأى أنهما كانا يأخذان عنه، وعليّ هذا صدوق متوفى سنة (٣٧٠هـ)، وبينه وبين وفاة العجلي سنوات كثيرة؟!

٢ - أَحْمَد بن مُغِيث: ابن أَحْمَد بن مُغيث، أبو جعفر الصَّدَفيّ الطُّلَيْطُليّ. كان من أهل البراعة والفهم والرياسة في العِلم، مُتَفَنِّنًا عالمًا بالحديث وعِلَلَه، وبالفرائض، والحِساب، واللُّغة، والنَّحو. ولهُ يدٌ طولى في التَّفسير، ولهُ كتاب "المُقْنِع" في عقد الشّروط. روى عن أبي بكر خَلَف بن أَحْمَد، وأبي محمد بن عبَّاس. وكان كلِفًا بجمع المال. تُوُفّي في صَفَر عن ثلاثٍ وخمسين= =سنة". أي: وأربعمائة. تاريخ الإسلام ت بشار (١٠/ ١٠٩). وقال ابن فرحون: "كبير طليطلة وفقيهها، كان عالماً حافظا أديبا تفقه بابن زهر وابن رافع رأسه وابن الفار وغيرهم. توفي سنة تسع وخمسين وأربعمائة، وولد سنة ست وأربعمائة، رحمه الله تعالى ورضي عنه". الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (١/ ١٨٢).

٣ - هذا إسناد معضل، فأين قال ابن معين - رحمه الله- هذا القول، وقد توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وتوفي أحمد بن مغيث سنة ٤٥٩هـ؟!

٤ - تاريخ بغداد ت بشار (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦.

سمعت[١] عَلِيّ بْن أَحْمَدَ الأطرابلسي، وسألته عَنْ صالح بْن أَحْمَدَ[٢]، فَقَالَ لي: هو ثقة ابن ثقة ابن ثقة[٣]، قال الوليد: "وحديث أَحْمَد وتصانيفه وأخباره بالمغرب، وحديثه عزيز بمصر والشام والعراق لبعد المسافة[٤].

مؤلفاته: صنف – رحمه الله– كتابنا هذا، وأطلق العلماء – رحمهم الله تعالى– عليه "صَاحب الثِّقَات"[٥]، و "صاحب"التاريخ" [٦]، "رَوَى عَنْهُ ابنه صالح بن أحمد كتابه المصنف في الجرح والتعديل، وهو كتاب مفيد يدلّ على إمامة الرجل وسعة حفظه"[٧]، وَعلَّقتُ مِنْهُ فَوائِدَ تَدُلُّ عَلَى تَبحُّرِهِ بِالصَّنعَةِ وسعة حفظه [٨]. "ما علمت وقع لنا من حديثه شيء، وما أظنه روى شيئًا سوى حكايات"[٩].

---

١ – قاله الْوَلِيدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ مَخْلَدٍ.

٢ – صالح بن أحمد: ابن عبد الله بن صالح بن مسلم العِجْلِيّ، أَبُو مسلم الأَطْرَابُلُسِيُّ، المَغْرِبِيّ، رَوَى عَنْ: أبيه كتابه في "الجرح والتعديل "، وهو مصنف جليل في بابته؛ رواه عن صالح عليّ بن أحمد بن زكريا الهاشمي. سمع منه بأطرابلس: مَسْلَمَة بن القاسم، وغيره. ومات في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٢٨)، تاريخ الإسلام ١٠٧/٢٤. والخلاصة فيه: لم أقف فيه على جرح أو تعديل، وروايته الكتاب لم يطعن فيها أحد – فيما أعلم–.

٣ – تاريخ بغداد ت بشار (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦.

٤ – المرجع السابق (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦.

٥ – الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٤٨) ترجمة رقم ٦.

٦ – ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠٩/١٥).

٧ – تاريخ الإسلام ت بشار (٢٦٩/٦). وكذا سماه (الجرح والتعديل) في تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٢/ ١٠٨)، وفي "الوافي بالوفيات" (٥١/٧). وكذا صاحب "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" (١/ ٥٨٢).

٨ – سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٠/ ١٤١).

٩ – تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٢/ ١٠٨). ولمزيد من الفائدة ينظر بحث: "تبرئة العجلي من وصف المحدثين المعاصرين له بالتساهل" للدكتور/ أنس الجاد ص٢٠٠، وبحث "تفردات، وموافقات، ومخالفات، الإمام العجلي للنقاد في الجرح والتعديل، في كتابه – معرفة الثقات– دراسة تحليلية مقارنة" للدكتور/ أحمد بن جابر بن رافع الشمراني"ص ٥٧.

وفاته: "قَالَ صالح: مات أَبِي بعد الستين والمائتين"[١]. وقال ابن يونس: "مات في سنة إحدى وستين"[٢] بأطرابلس، فقبره هناك على الساحل، وقبر ابنه صالح إِلَى جنبه[٣].

المطلب الثاني: التعريف بكتابه (الثقات):-

اسم الكتاب: تعددت أسماء هذا الكتاب، فمن العلماء من يسميه "الثقات"[٤]، وسماه بعضهم: "التاريخ"[٥]، وأطلق عليه آخرون أنه "المصنف في الجرح والتعديل"[٦]، وهو "معرفة الرجال"[٧]، وهو "التاريخ ومعرفة الرجال"[٨]،

---

١ – تاريخ بغداد ت بشار (٥/ ٣٤٩).

٢ – أي ومائتين. ينظر: تاريخ ابن يونس المصري (٢٥/٢)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤٦).

٣ – تاريخ بغداد ت بشار (٣٤٩/٥) ترجمة رقم ٢١٧٦، وينظر: تاريخ الإسلام ت بشار (٢٤١/٦).

٤ – كما في الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٤٨) ترجمة رقم ٦ للمصنف/ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، وقال محقق الكتاب: "هو مصنف الكتاب، تقدمت ترجمته في أول الكتاب، ولعلها من إضافات الهيثمي". قلت: وقد صرح الهيثمي – رحمه الله– بذلك في مقدمته للكتاب فقال: "فإن سيدي وشيخي وقدوتي أحسن الله إليّ وإليه بعد في الدارين، وجعلنا في الدنيا والآخرة من خير الفريقين، وهو الشيخ العلامة شيخ الإسلام ورحلة الأنام، وحافظ عصره، ووحيد دهره: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم ابن الشيخ بدر الدين حسين بن عبد الرحمن بن العراقي، أشار إلي في ترتيب ثقات أبي الحسن بن عبد الله بن صالح العجلي... (ص: ٤٥). وكذا سماه بذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله– في "إنباء الغمر بأبناء العمر" (٢/ ٣٠٩).

٥ – كما في "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (١٠٩/١٥)، وكذا سماه الكتاني في "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" (ص: ١٣٠).

٦ – تاريخ الإسلام ت بشار (٢٦٩/٦). وكذا سماه (الجرح والتعديل) في تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٢/ ١٠٨)، والصفدي في "الوافي بالوفيات" (٥١/٧). وأبو الطيب محمد صديق خان في أبجد العلوم (ص: ٣٥٧)، والكتاني في "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" (ص: ١٤٧)، وجعلهما اليافعي كتابين له، فقال: "صاحب التاريخ، والجرح والتعديل". مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٢/ ١٢٨).

٧ – تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٣/ ١٨٧).

٨ – صلة الخلف بموصول السلف (ص: ١٥٧).

والسؤالات، "وله سؤالات سأل عنها أباه"(١)، وطبع باسم "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم"(٢)، وهذا لا يضر، ولا يستلزم ترجيحًا؛ فتعدد المصطلحات والتسميات المجازية لا بأس بها، ما لم تسبب خللا كبيرًا.

موضوع الكتاب، ومنهجه:

موضوع الكتاب: هذا الكتاب من الكتب القيمة في بيان أحوال الرواة بشكل عام، والثقات[٣] منهم على وجه خاص، يحوز أهميته لكونه من الكتب المصنفة في القرن الثالث الهجري، حيث عاصر مصنفه أئمة الحديث النقاد من أهل النظر والميزان، كالإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما، كما أنه محل لاستفادة كثير من المحدثين المتأخرين منه، من خلال رواية أقواله ونقلها، وبعضهم يعتمدها، ومنهم من يقارنها بأقوال النقاد الكبار: كشعبة بن الحجاج، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والبخاري، ويحيى بن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وغيرهم. بل ومنهم من يقدمها عليهم، ويجعله في مستواهم العلمي، بل أفضل من بعضهم.

---

١ – بغية الطلب في تاريخ حلب (٢/ ٩١٤).

٢ – طبعة مكتبة الدار – بالمدينة المنورة – السعودية، التي حققها: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ولمزيد من الفائدة ينظر: "الأقوال المشرقات على منهج العجلي في كتاب الثقات" على موقع الألوكة في هذا الرابط المختصر: https://short-link.me/wV1h. وبحث "تفردات، وموافقات، ومخالفات، الإمام العجلي للنقاد في الجرح والتعديل، في كتابه – معرفة الثقات– دراسة تحليلية مقارنة" للدكتور/ أحمد بن جابر بن رافع الشمراني ص ٥٧. وبحث حول توثيق العجلي للدكتور/ حاتم الشريف على هذا الرابط المختصر في موقع الملتقى الفقهي https://short-link.me/ywyT.

٣ – لما غلبت تراجم الثقات مادة هذا الكتاب حتى صارت معظمه؛ عده بعض المحدثين كالحافظ ابن حجر – رحمه الله– مما أفرد في ذكرهم، فقال: "ومنهُم مَن أَفردَ الثِّقاتِ بالذِّكرِ؛ كالعِجْليِّ، وابنِ حبَّانَ، وابنِ شاهينَ". نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت عتر (ص: ١٤٣). وينظر: "الأقوال المشرقات على منهج العجلي في كتاب الثقات" على موقع الألوكة في هذا الرابط المختصر: https://short-link.me/wV1h.

✍ منهجه[1]: يمكن تلخيص أهم النقاط في منهجه في كتابه هذا فيما يلي:

١- **قال محقق الكتاب:** "يبدو لي أن العجلي قد صنف كتابه على الطبقات، كتصنيف ابن حبان البستي للثقات، وقد جاء الهيثمي[2] فرتب ثقات العجلي أبجديًّا، كما رتب - أيضًا- ثقات ابن حبان في ثلاثة مجلدات كبار، وذلك لسهولة البحث عن اسم بذاته، ويسر الوصول إلى الغاية"[3].

٢- **وقال أيضًا:** كتاب "ترتيب ثقات العجلي" بهذا العنوان، هو من صُنع الحافظ الهيثمي، وقد أفاد من ناحيتين: ١- حفظ لنا الكتاب الذي فقدت نُسخه الأصلية. ٢- ترتيبه أبجديًّا ليسهل الكشف به. وقد اعتمد في ترتيبه على نسختين كما صرح بذلك في اللوحة "٤٤أ" من الكتاب عند ترجمة عمير بن أبي إسحاق

---

١ - ملحوظة: ذكرت في إحالات هذا العنصر فيما يخص التراجم: رقم الترجمة، والصفحة التي توجد بها؛ اختصارًا، وأكثرت من الإحالات لتوضيح منهج الحافظ العجلي -رحمه الله- في أبهى صورة.

٢ - هو "الإمام علي بن أبي بكر بن سليمان بن ابي بكر بن عمر بن صالح الحافظ نور الدين الهيثمي المصري الشافعي. سمع على عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي المقدسي "صحيح مسلم". وعلى أبي الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي سنن أبي داود، وغيرهما، كان كثير الحفظ للمتون والآثار صالحًا خيرا. وكان العراقي يحبه كثيرا ويرشده إلى التصنيف ويؤلف له الخطب للكتب، جمع زوائد مسند أحمد على الكتب الستة ثم مسند البزار ثم أبي يعلى ثم معجم الطبراني الكبير ثم الأوسط والصغير ثم جمع هذه الستة في كتاب محذوفة الأسانيد، وتكلم على كل حديث عقبه، وله "زوائد الحلية" و"زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين" وغير ذلك. وقال الحافظ ابن حجر: كان خيرا ساكنا صينا سليم الفطرة شديد الإنكار للمنكر لا يترك قيام الليل. مات في تاسع عشرين رمضان سنة سبع وثمان مائة بالقاهرة ومولده في سنة ست وثلاثين وسبعمائة في رجب". ينظر ترجمته في: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٢/ ٢٢٩- ٢٣٠)، إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ٣٠٩)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: ١٥٦)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤٦)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٥/ ٢٠٠)، معجم المؤلفين (٧/ ٤٥).

٣ - الثقات للعجلي (ص: ٣٦). ولمزيد من الفائدة ينظر بحث "تفردات، وموافقات، ومخالفات، الإمام العجلي للنقاد في الجرح والتعديل، في كتابه - معرفة الثقات- دراسة تحليلية مقارنة" للدكتور/ أحمد بن جابر بن رافع الشمراني ص ٥٧.

الزهري[١]، قتل يوم بدر، قال الهيثمي: قلت: "هكذا وجدته في الأصلين"[٢].

٣- **رتب الإمام الهيثمي** – رحمه الله تعالى- كتاب العجلي – رحمه الله- على حروف المعجم، مبتدئًا بالرجال، ثم بابًا في كناهم، ثم ذكر بابًا: فيمن قال فيه ابن فلان، ثم باب الأنساب، ثم ترجم للنساء، ثم باب الكنى من النساء، ثم "باب" بدون تبويب، وقال تحته: "أخت ربعي بن حراش، وهي امرأة حذيفة: "كوفية"، تابعية، ثقة"[٣]. وبهذا انتهى الكتاب.

٤- **وضع الهيثمي** – رحمه الله تعالى- للكتاب مقدمة مختصرة، بين فيها أن ترتيبه هذا تم بناء على إشارة من شيخه زين الدين العراقي – رحمه الله- عليه، "لكي يسهل الكشف منها لطالب العلم؛ فأجبته إلى ذلك امتثالا لأمره، ورجاء البركة في طاعته، وأسأل الله أن ينفع به إنه سميع مجيب. وقد رتبته على حروف المعجم، وبدأت بمن اسمه أحمد؛ تبركًا بالنبي ﷺ [٤]. ولم يضع للكتاب خاتمة.

٥- **يغلب على مادة الكتاب الاختصار**، فتراجمه لا تتجاوز سطرًا واحدًا إلا قليلا، يذكر فيها – كثيرًا- اسم الراوي، ونسبه، وبلده، وطبقته، أي: كونه تابعيًّا[٥]، أو من كبارهم، "ثقة، وكان من كبار التابعين"[٦]. أو من الصحابة – رضي الله عنهم-[٧]، وقد يذكر واحدًا ممن سمع منهم صاحب الترجمة[٨]،

---

١ – ينظر الثقات للعجلي: (٢/ ١٩١) ترجمة رقم ١٤٣٢.

٢ – (ص: ٣٧- ٣٨).

٣ – (ص: ٥٢٥) رقم الترجمة ٢١١٦.

٤ – (ص: ٤٥).

٥ – كما في (ص: ٥٢) رقم الترجمة ٢٤، و(ص: ٢٣٩) رقم الترجمة ٧٣٤.

٦ – كما في (ص: ١٩٨) رقم الترجمة ٥٩٤.

٧ – كما في (ص: ٢٤٣) رقم الترجمة ٧٤٩، و (ص: ٣٧٥) رقم الترجمة ١٣١٣.

٨ – ينظر ترجمة قيس بن أبي حازم الأحمسي: (ص: ٣٩٢) رقم الترجمة ١٣٩٣.

أو أكثر[١]، أو لم يسمع من فلان[٢]، أو لم يسمع منه فلان[٣].

٦- **ينقل بعض الأخبار عن أبيه** عبد الله بن صالح العجلي، فيقول: حدثني أبي عبد الله(٤)، أو "قَالَ عبد الله وَالِد الْعجلِيّ"[٥].

٧- **يبين ما في الراوي من صفات مميزة**، متعلقة بمهنته، أو علمه، أو روايته، أو عقيدته، أو اختصاصه بشيخ ما، أو علة به، وغير ذلك، ككون الراوي فقيهًا، فيقول: "ثقة، وكان فقيهًا من أصحاب إبراهيم، من عليتهم، وكان ثقة في الحديث[٦]، أو قاضيًا: "ثقة، وكان على قضاء صنعاء"[٧] ، أو قارئًا: "ثقة، وكان يقرئ أهل الكوفة في زمانه"[٨]، أو سيد قومه: "ثقة، وكان سيد قومه"[٩]. أو "صاحب سنة، ثقة، وكان أهل بغداد يفخرون به"[١٠]، أو شيئًا متعلقًا بروايته عن شيخ ما،" ثقة، وكان من أروى الناس عن أبي عوانة"[١١]. أو أصابه العمى: "ثقة، وكان قد عمي بأخرة"[١٢].

---

١ - ينظر: (ص: ٤٦٨) رقم الترجمة ١٧٩٢.

٢ - ينظر: (ص: ٤٠٣) رقم الترجمة ١٤٥٣.

٣ - كما في (ص: ٤٣١) رقم الترجمة ١٥٨٨.

٤ - ينظر على سبيل المثال: (١/ ٢٢١) رقم الترجمة ٧٨، (١/ ٣١٩) رقم الترجمة ٣٥٣، ٣٥٤، و (٢/ ٥٤) رقم الترجمة ٩٥٩، (٢/ ٨٣) رقم الترجمة ١٠٦٣.

٥ - (١/ ٤٤٩) رقم الترجمة ٧١٦.

٦ - ينظر: (ص: ١٠٤) رقم الترجمة ٢٣٩.

٧ - كما في (ص: ٤٦٧) رقم الترجمة ١٧٨٦.

٨ - (ص: ٤٧٦) ترجمة رقم ١٨٢٨.

٩ - ينظر: (ص: ٥٧) رقم الترجمة ٤٩.

١٠ - ينظر: (ص: ٤٥٤) ترجمة رقم ١٧١٤.

١١ - (ص: ٤٧٠) رقم الترجمة ١٨٠٠.

١٢ - كما في (ص: ٤٢٧) رقم الترجمة ١٥٦٧.

٨- **يوثق الراوي ثم يبين مذهبه العقدي**، فيقول مثلا: "ثقة، وكان صاحب سنة"[١]، "ثقة، وكان يحمل على علي"[٢]، "ثقة، وكان يرى الإرجاء"[٣]، "ثقة، وكان فيه تشيع"[٤]، "ثقة، وكان يرى القدر"[٥]. أو يبين أه من الصالحين، فيقول: "ثقة، وكان رجلًا صالحًا"[٦].

٩- **قد يذكر مع الرجل بعض أقاربه، كأبيه**[٧].

١٠- **قد يجري عدة مقارنات بين الراوي الذي يذكره، وغيره**[٨].

١١- يحكم على الراوي بعبارات، منها:

☜ ثقة، وهي معظم مادة الكتاب، وتدور بعض الألفاظ عليها، أو قريبًا منها، بها، مثل: "لا بأس به"[٩]، "ثقة، وقال مرة: جائز الحديث"[١٠].

– وقد يبين ما في الراوي الثقة من اختلاط، فيقول: "ثقة، وكان اختلط بآخرة"[١١]، أو تدليس،"ثقة، وكان يدلس، وكان يعد من حفاظ الحديث"[١٢]، أو غير ذلك مما يتعلق بروايته.

---

١ – كما في (ص: ٦٢) ترجمة رقم ٧٦.

٢ –كما في (ص: ١١٢) رقم الترجمة ٢٦٧.

٣ – ينظر: (ص: ٢١٤) رقم الترجمة ٦٥١.

٤ – ينظر: (ص: ٣٨٤) رقم الترجمة ١٣٥٩.

٥ – ينظر: (ص: ٩٢) رقم ١٩٢.

٦ – ينظر: (ص: ٣٥٨) رقم الترجمة ١٢٣٣.

٧ – كما في (ص: ٩١) ترجمة رقم ١٩١، و (ص: ٣٥٩) رقم الترجمة ١٢٣٩.

٨ – كما في (ص: ٤٢٠) ترجمة رقم ١٥٣٧.

٩ – (ص: ١٥٠) رقم الترجمة ٤٠٦.

١٠ – (ص: ٤٨٦) الترجمة رقم ١٨٧٩.

١١ – كما في (ص: ١٨٧) رقم الترجمة ٥٥٨.

١٢ – كما في (ص: ٤٦٠) رقم الترجمة ١٧٤٥.

- يفصل - أحيانًا- في حال بعض الرواة، ففي ترجمة مروان بن معاوية الفزاري، قال: "كوفي"، ثقة، وما حدث عن الرجال المجهولين، من ولد عيينة بن بدر من أصحاب النبي ﷺ ، ما يروي عن عيينة شيئًا، ما حدث عن المعروفين فصحيح[١]. أو يذكر مرتبة الراوي في شيخه، كما في ترجمة "فراس بن يحيى" حيث قال: "كوفي، ثقة من أصحاب الشعبي في عداد الشيوخ، ليس بكثير الحديث"[٢].

☜ يطلق عبارات صدوق[٣]، ونحوها، وقد يطلق عبارة مرة، وعبارة بمعناها أو مختلفة مرة أخرى، فمن ذلك: "كان صدوقًا، وقال مرة: لا بأس به"[٤]، "جائز الحديث، وقال مرة: لا بأس به"(٥)."ثقة، وقال مرة: جائز الحديث"[٦].

☜ يطلق ألفاظ الضعف خفيفها وشديدها على الرواة، فمن ألفاظ الضعف الخفيف التي أطلقها: "ضعيف"[٧]، "ضعيف الحديث"[٨]، "ضعيف، يكتب حديثه"[٩]، "ضعيف الحديث، وهو صدوق"[١٠]، "إسناد ضعيف"[١١]. "مجهول بالنقل، لا يقيم الحديث، حديثه يدلك على ضعفه"[١٢].

---

١ - (ص: ٤٢٤) رقم الترجمة ١٥٥٦.

٢ - (ص: ٣٨٢) رقم الترجمة ١٣٤٦.

٣ - كما في (ص: ٤١٢) رقم الترجمة ١٤٩٧.

٤ - (ص: ٣٥٩) رقم الترجمة ١٢٤١.

٥ - (ص: ٣٩٩) رقم الترجمة ١٤٣١.

٦ - (ص: ٤٨٦) رقم الترجمة ١٨٧٩.

٧ - (ص: ٧٠) رقم الترجمة ١٠٧.

٨ - (ص: ١١٣) رقم الترجمة ٢٧٢.

٩ - (ص: ٦٩) رقم الترجمة ١٠٥.

١٠ - (ص: ٨٠) رقم الترجمة ١٤٩.

١١ - (ص: ١٤٧) رقم الترجمة ٣٩٦.

١٢ - (ص: ٤٧٣) رقم الترجمة ١٨١٢؛ ولهذا وغيره عرضت أحاديث الرواة كنماذج تطبيقية لاستخلاص درجة الراوي.

– وقد يحكم على الراوي بحكمين يظهر أنهما مختلفان، مثل: "يكتب حديثه، وليس بالقوي، وكان يتشيع، وقال مرة: لا بأس به[١]، وغير ذلك.

– وقد ينقل أقوال بعض كبار المحدثين، وقد يناقشها، مثل: "كان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف[٢].

– يطلق بعض المقولات النقدية التي تدل على شدة ضعف الرواة، مثل: "ليس بشيء[٣]، (ضعيف الحديث، غال في التشيع، متروك)[٤]، "متروك وقد رأيته[٥]. "متروك الحديث"[٦]، "فيه نظر"[٧].

☜ ويطلق – أحياناً– بعض ألفاظ الكذب على الرواة، مثل: " كذاب، وقد رأيته"[٨].

١٢– يذكر كثيرًا من الحكايات والنكت أثناء التراجم[٩] .

١٣– <u>استفاد من هذا الكتاب أو نقل منه علماء كثر منهم</u>: الخطيب البغدادي – رحمه الله– لاسيما في كتابيه: تاريخ بغداد، والمتفق والمفترق، فقد أكثر من نقل أقواله، وكذلك صنع الحافظ ابن عساكر – رحمه الله– في تاريخ دمشق، وابن العديم – رحمه الله– في "بغية الطلب في تاريخ حلب"، وأكثر المزي جدًّا في ذكر أقواله في كتابه "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، وكذا الحافظ الذهبي –

١ – (ص: ٣٤٦) رقم ١١٨٦.
٢ – (ص: ٢٠٧) رقم الترجمة ٦٢١.
٣ – (ص: ٣٥٥) رقم الترجمة ١٢٢١.
٤ – (ص: ١٢٩) رقم الترجمة ٣٢٣.
٥ – (ص: ٥١٧) رقم الترجمة ٢٠٨٤.
٦ – (ص: ٢٤٩) رقم الترجمة ٧٧٤.
٧ – ص ٧٠ ترجمة ٢٠٦.
٨ – (ص: ٤٦٢) رقم الترجمة ١٧٥٧.
٩ – كما في (ص: ٣٩٩) رقم الترجمة ١٤٣١، و (ص: ٤٨١) الترجمة رقم ١٨٥٩.

رحمه الله- خاصة في "تاريخ الإسلام"، و"سير أعلام النبلاء"، والحافظ ابن حجر -رحمه الله- في "تهذيب التهذيب"، وغير ذلكز

ومن العلماء الناقلين أقواله بشكل أقل: النووي- رحمه الله- في كتابه "تهذيب الأسماء واللغات"، وابن كثير في "التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل"، وبدر الدين العيني في "مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار"، وغير ذلك[1].

١ - ولمزيد من الفائدة، ينظر: "الأقوال المشرقات على منهج العجلي في كتاب الثقات" على موقع الألوكة في هذا الرابط المختصر: https://short-link.me/wV1h. فقد أفدت منه في بعض ذلك.

المبحث الثاني: أئمة الميزان النقدي المتفق عليهم

وفيه مطلبان، وهما:

🕮 المطلب الأول: ضوابط انتقاء أئمة الميزان النقدي.

إذا كان سيدي رسول الله ﷺ هو الميزان الأكبر الذي توزن عليه أقوال وأعمال وأحوال الخلق، كما قال سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى: «إنَّ رسول الله ﷺ هو الميزان الأكبر، فعليه تُعرضُ الأشياء، على خُلُقِه وسِيرته وهَديه، فما وافَقَها فهو الحق، وما خالَفَها فهو الباطل»[1]، فكذلك لكل شيء ميزانه الذي يوزن به؛ ليعرف مقداره وحاله. وميزان المحدثين – في هذا البحث– مبني على ثلة من نقاد الحديث وجهابذته من الحفاظ العدول من كل طبقة، المتقنين المتقين، المقدمين في معرفة الحديث ورواته من بين أهل زمانهم، الذين اتفق أهل العلم قديمًا وحديثًا على الاعتماد على كلامهم في تمييز صحيح الأخبار من سقيمها، ومعرفة علل الأحاديث، مع إمامة ودقة وطول نظر في المرويات والرواة، وحفظهم لمئات الآلاف من الأحاديث، وتمييزهم لصحيحها من سقيمها، وسبرهم، وتكلمهم في الرواة جرحًا وتعديلًا، حتى بلغوا أعلى درجات العلم بها من بين أهل زمانهم، فهم أئمة الحديث الذين يجوز لغيرهم الاقتداء بهم.

قواعد لا بد من تأسيسها: ١– علماء الحديث ونقاده المتقدمون – وكذلك المتأخرون– لم يكونوا جميعًا على نفس المستوى العلمي والمعرفي، لا من حيث الحفظ والفهم، ولا من حيث سعة الاطلاع، وتمييز المحفوظ من غيره، ولا من حيث الوسائل البحثية والمعرفية التي توفرت عند المتقدمين منهم، ولم تعد تتوفر لمن أتى بعدهم، كالالتقاء بالرواة ومشافهتهم، وجمع أحاديثهم، وحضور مجالس التحديث... وهذا أمر مسلّم به.

---

١ – أخرجه الخطيب البغدادي – بإسناده– في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٧٩).

٢- نقاد الحديث من المتقدمين أحفظ وأقعد وأعلم بعلم الحديث الشريف ممن جاء بعدهم، ونصوص أئمة الحديث المتأخرين تدل على ذلك، فمنها: أ- قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله- (المتوفى: ٧٧٤هـ): "قال الشيخ أبو عمرو[١]: وأكثر ما يوجد في كتب الجرح والتعديل: "فلان ضعيف"، أو: "متروك"، ونحو ذلك، فإن لم نكتف به انسد باب كبير في ذلك. وأجاب: بأنا إذا لم نكتف به توقفنا في أمره، لحصول الريبة عندنا بذلك. أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلمًا من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، وإطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصفوا بالإنصاف، والديانة، والخبرة، والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكًا أو كذابًا، أو نحو ذلك، فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم"[٢].

ب- وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - (المتوفى ٨٥٢هـ): "وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد، كالترمذي، وكأبي حاتم ابن حبان؛ فإنه أخرجه في صحيحه، وهو معروف بالتساهل في باب النقد"[٣].

---

١ - لفظ الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح - رحمه الله- (المتوفى: ٦٤٣هـ) هو: "وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا يَعْتَمِدُ النَّاسُ فِي جَرْحِ الرُّوَاةِ وَرَدِّ حَدِيثِهِمْ عَلَى الْكُتُبِ الَّتِي صَنَّفَهَا أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ فِي الْجَرْحِ أَوْ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَلَّ مَا يَتَعَرَّضُونَ فِيهَا لِبَيَانِ السَّبَبِ، بَلْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى مُجَرَّدِ قَوْلِهِمْ: " فُلَانٌ ضَعِيفٌ، وَفُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ " وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ " هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ ثَابِتٍ " وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَاشْتِرَاطُ بَيَانِ السَّبَبِ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ ذَلِكَ وَسَدِّ بَابِ الْجَرْحِ فِي الْأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ". مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: ١٠٨).

٢ - اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (٩٤- ٩٥).

٣ - النكت على كتاب ابن الصلاح ٧٢٦/٢.

٣- يشتمل علم الحديث النقدي – بداخله- على مدارس ومذاهب متعددة، فالمتقدمون من المحدثين – وكذلك المتأخرون- لم تكن تجمعهم مدرسة نقدية واحدة، بل اختلفوا في بعض الأصول والفروع النقدية العقلية؛ ترتب عليها نشأة هذه المدارس والمذاهب الحديثية المتنوعة، وتوثيق وتضعيف الآف الرواة، وقبول ورد كثير من الأحاديث.

ومن هذه النصوص التي تثبت وجود هذه المدارس الحديثية وتعددها:

١- قال ابن رجب – رحمه الله – (المتوفى: ٧٩٥هـ): "وقد صُنّف في الصحيح مصنفات أخر بعد صحيحي الشيخين، لكن لا تبلغ مبلغ كتابي الشيخين؛ ولهذا أنكر العُلَمَاءُ عَلَى من استدرك عليهما الكتاب الَّذِي سمَّاه المستدرك، وبالغ بعضُ الحفَّاظ فزعم أنه ليس فيه حديث واحد عَلَى شرطهما، وخالفه غيرهُ، وقال: يصفو منه حديثٌ كثير صحيح. والتحقيق: أنَّه يصفو منه صحيحٌ كثير عَلَى غير شرطهما؛ بل عَلَى شرط أبي عيسى ونحوه، وأما عَلَى شرطهما فلا، فقلَّ حديثٌ تركاه إلا وله علةٌ خفية؛ لكن لعزة من يعرف العلل كمعرفتهما وينقده، وكونه لا يتهيأ الواحد منهم إلا في الأعصار المُتباعدة؛ صار الأمر في ذلك إِلَى الاعتماد عَلَى كتابيهما، والوثوق بهما والرجوع إليهما، ثم بعدهما إِلَى بقية الكتب المُشار إليها، ولم يُقبل من أحد بعد ذلك الصحيحُ والضعيف إلا عمَّن اشتُهر حذقه ومعرفته بهذا الفن واطلاعُه عليه، وهم قليل جدًّا، وأمَّا سائر الناس، فإنَّهم يعوَّلون عَلَى هذه الكتب المشار إليها، ويكتفون بالعزو إليها"[١]. فأثبت الإمام ابن رجب الحنبلي – رحمه الله- شرطًا للبخاري ومسلم – رحمهما الله-، وشرطًا آخر لأبي عيسى الترمذي – رحمه الله، وبين أن ما يصح على شرط الترمذي كثير، وأما على شرط الشيخين فلا.

١ – مجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٦٢٢).

٢- **وقال ابن أبي حاتم** (عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، المتوفى: ٣٢٧هـ) - رحمهما الله-: "سمعت أبي يقول: "الذي كان يحسن صحيح الحديث من سقيمه، وعنده تمييز ذلك، ويُحسن علل الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك. قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحدًا؟ قال: لا"[١]. وهذا يدل على قلة النقاد من المحدثين الذين كان يعتمدهم الإمام الكبير أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر - رحمه الله- (المتوفى: ٢٧٧هـ على الأصح) في عصره.

٣- **وقال ابن أبي حاتم** - أيضًا-: "قَالَ أَبِي: لَمْ أَخْتَلِفْ أَنَا وَأَبُو زُرْعَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ الزُّهْرِيَّ[٢][٣] لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ[٤] شَيْئًا، وَكَيْفَ سَمِعَ

---

١ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٣).

٢ - يقصد: الإمام محمد بن مُسْلِم بن شَهَاب القُرشي الزُهْري (المتوفى: ١٢٥هـ).

٣ - الزهري هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله، أبو بكر. روى عن: أنس بن مالك ﷺ، وعبادة بن الصامت ﷺ، وغيرهما. وعنه: أبان بن صالح، وابْن إِسْحَاقَ، وأمم سواهما. قال محمد بن سعد: قالوا: كان الزهري ثقة، كثير الحديث والعلم والرواية فقيهًا جامعًا، وقال أيوب: ما رأيت أحدًا أعلم من الزهري، فقال له صخر بن جويرية: ولا الحسن؟ فقال: ما رأيت أعلم من الزهري، وقال ابن حجر: الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة. مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. طبقات ابن سعد ٩/ ١٥٨، تهذيب الكمال ٢٦/ ٤١٩، سيرأعلام النبلاء ٥/ ٣٢٦، تقريب التهذيب ٢/ ١٣٣، وينظر ترجمته في: التعديل والتجريح ٢/ ٦٣٩، وفيات الأعيان ٤/ ١٧٧، تاريخ الإسلام ٨/ ٢٢٧، تذكرة الحفاظ ١/ ٨٣، الكاشف ٢/ ٢١٩، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٩٥.

٤ - أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ: ابْنِ عَفَّانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الأُمَوِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ. سَمِعَ أَبَاهُ، وزيد بن ثابت. وَعَنْهُ: عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، وَالزُّهْرِيّ، وَجَمَاعَةٌ. قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثِقَةً لَهُ أَحَادِيثُ عَنْ أَبِيهِ. ووثقه - أيضًا- العجلي وابن حجر. وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: فُقَهَاءُ الْمَدِينَةِ عَشَرَةٌ، فَذَكَرَ مِنْهُمْ أَبَانَ. وحديثه في "صحيح مسلم" مصرح بالسماع من أبيه، تُوُفِّيَ سَنَةَ خمسٍ وَمِائَةٍ. طبقات ابن سعد ٥/ ١٥١ - ١٥٣ والتاريخ الكبير ١/ ٤٥٠، ٤٥١ رقم ١٤٤٠، وتاريخ الثقات للعجلي ٥١ رقم ٦/ ١، وتهذيب الكمال ٢/ ١٦ - ١٩ رقم ١٤١، والعبر ١/ ١٢٩، والوافي بالوفيات ٣٠٧٥ رقم ٢٣٦٣، وجامع التحصيل ١٦٥ رقم ١، وتهذيب التهذيب ١/ ٩٧ رقم ١٧٣ وتقريب التهذيب ١/ ٣١ رقم ١٦٣.

مِنْ أَبَانَ وَهُوَ يَقُولُ بَلَغَنِي عَنْ أَبَانَ؟ قِيلَ لَهُ: فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيَّ[١] كَانَ يَقُولُ: قَدْ سَمِعَ، قَالَ: مُحَمَّدُ بْنَ يَحْيَى كَانَ بَابُهُ السَّلَامَةُ"[٢]. فالإمام الذهلي – رحمه الله– محدث كبير من المتقدمين، لكنْ لم يعتمده كبار أئمة عصره فيما خالفهم فيه من القواعد الحديثية، مع ثنائهم عليه وإقرارهم له بالإمامة في السنة والعقيدة، قال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن محمد بن يحيى النيسابوري[٣]، فقال: ثقة، وقال أبو زرعة: هو إمام من أئمة المسلمين"[٤].

٤– **صنف الإمام علي بن المديني** – رحمه الله– كتابًا اسمه " مذاهب المحدثين" جُزْءَانِ، ذكره الحاكم – رحمه الله– في كتابه "معرفة علوم الحديث"[٥].

٥– **بين الحاكم – رحمه الله– أن المحدثين** على مذاهب، فقال: "قَدْ ذَكَرْتُ مَا أَدَّى إِلَيْهِ الِاجْتِهَادُ فِي الْوَقْتِ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَحْتَمِلِ الِاخْتِصَارَ أَكْثَرَ مِنْهُ، وَفِي الْقَلْبِ أَنْ أَذْكُرَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ مَذَاهِبَ الْمُحَدِّثِينَ بَعْدَ هَذِهِ الطَّبَقَةِ مِنْ شُيُوخِ شُيُوخِي، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِذَلِكَ بِمَنِّهِ"[٦].

كما ذكر في كتابه هذا نوعًا من علوم الحديث أسماه: "مَعْرِفَةُ مَذَاهِبِ

---

١ – هو: محمد بن يحيى بن عبد الله، أبو عبد الله الذهلي. روى عن: الفضل بن دكين، ويَعْقُوب بْن إِبْرَاهِيمَ، وخلق كثير. روى عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم، وعدة. وثقه أبو حاتم، وأحمد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة حافظ جليل من الحادية عشرة. مات سنة ثمان وخمسين على الصحيح ومائتين. الثقات ٩/ ١١٥، تاريخ بغداد ٣/ ٤١٥، تهذيب الكمال٢٦ / ٦١٧، السير ١٢/ ٢٧٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٨٧، تقريب التهذيب ٢/ ١٤٥.

٢ – المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٩١).

٣ – النَيْسَابُوري: بفتح النون وسكون الياء وفتح السين المهملة وضم الباء الموحد وبعدها واو وراء، هذه النسبة إلى نيسابور، مدينة بخُرَاسان ــ أقصي شمال شرق إيران حاليًا.ــ. اللباب ٣/ ٣٤١، أطلس الحديث النبوي صـــ ١٦٠.

٤ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٢٥).

٥ – معرفة علوم الحديث للحاكم(ص: ٧١).

٦ – المصدر السابق (ص: ١٣٩).

الْمُحَدِّثِينَ"[1]، ونقل فيه مذاهب العلماء المتقدمين في الرواية عن الراوي المبتدع، وهي مذاهب حديثية، وإن بدت في ظاهرها مذاهب عقدية.

٤- **قامت العلاقة بين هذه المدارس الحديثية القديمة على احترام الخلاف،** والتعايش معه ومع صاحبه في جو يعمه الود والهدوء والأمان، يستفيد بعضهم من بعض، ويعظم بعضهم بعضًا ويعطيه قدره، وقد يعترض أحدهم على غيره بأدب وعلم، مع عدم إلزام أحد منهم لغيره بمدرسته؛ لأن الأمر دين، فما يقتنع به المحدث من هذه المناهج العلمية؛ لزمه الأخذ بها، مع التخلق بآداب الخلاف والتزام قواعده.

٥- **قد يظهر للناقد الكبير منهم بعض الاختيارات** التي يخالف بها غيره من أهل مدرسته ومنهجه، كأن يرجح سماع راو لا يرجحه الآخر؛ لاختلافهم في ثبوت هذه السماعات من عدمها، وقد يميل إلى مذهب شيخه نوعًا ما، لكنها تبقى اختياراته، وتوضع في الاعتبار الهوامش العقلية الأخرى: من الاجتهاد، والخطأ، والسهو، والانتقاء... وقد يخالف الإمام منهم طريقته في أمثلة نادرة لهامش من الهوامش المذكورة، والنادر لا حكم له.

٦- **تنقسم هذه المدارس الحديثية إلى ثلاثة أقسام[2]: القسم الأول:** هم أهل النظر التام والنقد من المحدثين، الذين اتفقت الأمة والمحدثون على إمامتهم والرجوع إليهم في نقد الحديث، واتفاق المحدثين على الشيء يكون حجة، وهم قليل.

القسم الثاني: من لم يتفق أهل العلم على الاعتماد على كلامهم مع ما لهم من

---

١ – المصدر السابق (ص: ١٣٥).

٢ – انظر شيئًا من هذه الأقسام في كتاب "تبرئة الإمام مسلم من شرط الحديث الصحيح المنسوب إليه..." للشيخ المحدث/ أحمد بن عبد الستار النجار، من ص ١٣ إلى ص ٥٣ بتصرف كبير، وقد ذكر – حفظه الله– من كلام الأئمة النقاد ما يدل على كلامه.

معرفة بالحديث، وطرف من النظر كمحمد بن مسلم بن وارة[١].

القسم الثالث: من لا يعتمد عليه، وهم أصناف: الصنف الأول: من سلك منهجًا لتمييز صحيح الأخبار من سقيمها يخالف منهج أهل النظر التام والنقد من المحدثين مثل: الإمام الطبري في كتابه "تهذيب الآثار".

الصنف الثاني: من توسع توسعًا كبيرًا فيما ضيقه من يُعتمد على قوله من أهل الحديث، من خلال توثيق المجاهيل، وتصحيح أخبار من تُكُلم فيه من الرواة مثل: الإمام ابن حبان – رحمه الله– في كتابه "الثقات"، والإمام الحاكم – رحمه الله– في كتابه "المستدرك على الصحيحين".

الصنف الثالث: من تَكلم في الرواة ونقد الأخبار وهو ضعيف مثل: الشاذكوني[٢]، والواقدي[٣].

---

١ – محمد بن مسلم: ابن وارة، الحافظ، أبو عبد الله الرازي، عن: أبي عاصم والفريابي، وعنه: النسائي، وابن أبي حاتم، والمحاملي، توفي ٢٧ في رمضان. الكاشف للحافظ الذهبي (٢/ ٢٢١) رقم ٥١٥٣. "قَالَ: ابنُ مَخْلَد، وغيره: تُوُفيّ في رمضان سنة سبعين". تاريخ الإسلام ت تدمري (٢٠/ ١٧٨).

٢ – الشاذكوني هو: سليمان بْن داود بْن بِشْر، الحافظ، البَصْريُّ. روى عَنْ: حمّاد بْن زيد، وعبد الواحد بْن زياد، وخلْق كثير. وَعَنْهُ: حماد بن أسامة، وأسيد بْن عاصم، وغيرهما. قَالَ حَنْبَلٌ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كان أعلمنا بالرجال يَحْيَى بْن مَعِينٍ، وأحفظنا للأبواب سليمان الشاذكوني. وَسُئِلَ أحمد بْن حنبل عنه، فقال: جالس حمّاد بْن زيد، وبِشْر بْن المفضّل، ويزيد بْن زُرَيْع، فما نفعه اللَّه بواحدٍ منهم. وقال النسائيّ: ليس بثقة. وقال البخاريّ: هو أضعف عندي من كلّ ضعيف. وقال ابن عدي: حافظ ماجن عندي ممن يسرق الحديث، وقال أبو عبد الله ابن منده: منكر الحديث. وَسُئِلَ صالِح بْن محمد الحافظ عنه فقال: ما رأيتُ أحفظ منه. فقلتُ: بأي شيء كان يُتَّهَمُ؟ قال: كان يُكذب في الحديث. وقال ابن مَعِين: جرّبت على سليمان الشاذكونيّ الكذِب. وتُوُفّي سنة أربع وثلاثين ومائتين. الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٩٥، فتح الباب في الكنى والألقاب ص: ٦٧، لسان الميزان ٣/ ٨٤، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦، تاريخ الإسلام ٥/ ٨٢٩.

٣ – الواقدي هو: محمد بن عمر بن واقد الأَسْلَمِي مولاهم، أبو عبد الله المَدَنِي. ولد سنة ثلاثين ومائة. روى عن: مالك والثوري وطائفة، وعنه: الشافعي وابن سعد وجماعة. قال ابن المَدِيني: الهيثم بن عَدِي أوثق عندي من الواقدي ولا أرضاه في الحديث، وقال البخاري: متروك الحديث، وقال أحمد: كذاب، وقال ابن مَعِين: ضعيف، وقال مرة: ليس بشئ، وقال الذهبي: متفق على ترك حديثه، وقال ابن حجر: متروك مع سعة علمه. توفي سنة سبع ومائتين. التاريخ الكبير ١/ ١٧٨، الجرح والتعديل ٨/ ٢٠، تاريخ بغداد ٣/ ٢١، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٢٣ ــ ٣٢٥، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٨٤، تقريب التهذيب صـــ ٤٩٨.

الصنف الرابع: من تَكلم في الرجال وليس هو من أهل هذا الشأن مثل: إبراهيم بن عرعرة[1].

☜ الاتفاق هو الضابط الأساسي لاختيار أئمة هذا الميزان:

الميزان في بحثي هذا هم القسم الأول، أعني: (أهل النظر التام والنقد من المحدثين)، فهم أولى الناس دخولا فيما يذكره المحدثون في كلامهم من مقولات يثنون بها على غيرهم من المحدثين، تدل على شدة العلم والفهم فيه، كقولهم: الأئمة، والنقاد، وأئمة أهل الحديث، وأهل المعرفة، والصيارفة، والجهابذة، وأهل التوقي الحسن، وأهل الحزم...

☜ **والمعيار الأساسي** لهذا الميزان الذي ينبني على هذه الثلة المباركة من نقاد الحديث وجهابذته هو الاعتماد، وضابطه هو الاتفاق الذي نقله ابن أبي حاتم – رحمهما الله تعالى–، أعني به: اتفاق علماء الأمة على اعتماد هؤلاء الأئمة المحدثين الذين ذكرهم، و"اتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة"[2]، فضلا

---

١ – إبراهيم بن عرعرة هو: إبراهيم بن محمد بن عَرْعَرَة بْن البِرِند، أبو إسحاق القرشي الْبَصْرِيُّ. عَنْ: جعفر بْن سليمان الضُّبَعيّ، وحَرَميّ بْن عُمارة، وطائفة. وَعَنْهُ: مسلم، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وآخرون. قال أبو حاتم: صدوق. وقال محمد بْن عُبيد اللَّه: كنتُ عند أحمد بْن حنبل، فقيل له: إنَّهم يكتبون عن إبراهيم بْن عَرْعَرة، فقال: أُفٍّ، لا يُبالونَ عمن كتبوا. وروى الأثرم، عن أحمد أنّه غمزه. وقال عليّ بن الحسين بن حبّان: وجدتُ بخط أبي: قلتُ لابن مَعين: ابنُ عرعرة؟ = = فقال: ثقة معروف مشهور بالطلب، كيس الكتاب، ولكنه يُفسد نفسه. يدخل في كل شيء. وقال ابن الجنيد: "قال رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع: زعم إبراهيم بن عرعرة أن محمد بن ذكوان والحسين بن ذكوان ليسا بشيء، فغضب يحيى، وقال: أما الحسين بن ذكوان فحدثني عنه يحيى بن سعيد وعبد الله بن المبارك، ولكن كان قدريًّا، وأما محمد بن ذكوان فليس به بأس، أي شيء كان عنده؟! روى عنه حماد بن زيد وعبد الوارث وعبد الصمد، لا بأس به، قل لابن عرعرة: اذهب ازرع. مات ببغداد يوم الاثنين لسبع بقين من شهر رمضان سنة إحدى وثلاثين ومئتين. «سؤالات ابن الجنيد» صفحة ٤٢٨، تاريخ الخطيب ٦/ ١٤٨، تهذيب الكمال ٢/ ١٧٨، الميزان: ١/ ٥٦، تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٧٧٥).

٢ – كما قال أبو حاتم الرازي – رحمه الله–. ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٩٢). وقال ابن تيمية رحمه الله: "إِذَا اجْتَمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى تَصْحِيحِ حَدِيثٍ لَمْ يَكُنْ إلَّا صِدْقًا". مجموع الفتاوى (٩/١ – ١٠).

عن تنصيص الإمام البخاري – رحمه الله– على أسماء بعضهم ولم يُعارض، **قال رحمه الله:** "ولم يثبت عند أهل النظر ممن أدركنا من أهل الحجاز وأهل العراق، منهم: عبد الله بن الزبير، وعلي بن عبد الله بن جعفر، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، هؤلاء أهل العلم من بين أهل زمانهم"[١]. وقد ترك ابن أبي حاتم كلام أقوام من المحدثين لم يحك أقوالهم؛ لقلة معرفتهم بهذا العلم كما سيأتي – إن شاء الله–، مما يدل على أن المحدثين المتقدمين لا يُعتمدون جميعًا، وهؤلاء النقاد الحفاظ الذين ذكرهم ابن أبي حاتم[٢] والبخاري[٣] على سبيل التمثيل لا الحصر، وجميعهم من المتفق على اعتمادهم.

---

١ – عقب قوله: "أَخْبَرَنَا مَحْمُودٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ "كَانَ يُكَبِّرُ بِيَدَيْهِ حِينَ يَسْتَفْتِحُ وَحِينَ يَرْكَعُ، وَحِينَ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَحِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَحِينَ يَسْتَوِي قَائِمًا، قُلْتُ لِنَافِعٍ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَجْعَلُ الْأُوْلَى أَرْفَعَهُنَّ؟ قَالَ: لَا". قرة العينين برفع اليدين في الصلاة (ص: 33)، وقد ذكر الإمام البخاري – رحمه الله– بعض الأحاديث والآثار الواردة في رفع اليدين في الصلاة للرد على من أنكر رفعها.

٢ – فإن قيل: إن ابن أبي حاتم – رحمهما الله– ليس من أهل النقاد الكبار من المحدثين، فكيف نقبل قوله فيهم؟ فالجواب: فارق بين كونه ينقل خبرًا وبين كونه يحكم، فهو هنا ينقل خبرًا مفاده: اتفاق علماء الأمة على إمامة هؤلاء المحدثين واعتمادهم، ونقل الاتفاق يحتاج إلى ثقة وصاحب اطلاع فقط، ولا يتطلب محدثًا ناقدًا كبيرًا، وإذا لم نقبله؛ فإننا سنرد أقوال = علماء كبار نقلوا اتفاقات كثيرة، كالنووي، وابن قدامة، وغيرهما من الأئمة – رحمهم الله–، وسنحتاج إلى إسناد مسلسل بأئمة أهل العلم بالحديث الكبار لقبوله، ووجود مثل هذا قليل، ولم يقل به أحد. وعدم بلوغ المحدث رتبة أهل النظر من المحدثين لا يعني أنه لا يعرف الأئمة المجمع عليهم أو المختلف فيهم، فإن العالم المتذهب بمذهب الإمام الشافعي – رحمه الله– مثلا يعرف أقوال الإمام الشافعي وأقوال غيره وينقلهما، وإن لم يصل إلى رتبة الإمام الشافعي وغيره في الفقه وأصوله.

٣ – فإن قيل: إن ابن أبي حاتم لم يذكر البخاري ولا مسلمًا – رحمهم الله– فيمن عدهم من النقاد، فما الجواب؟ قلت: الجواب يتلخص في أن أبا حاتم وأبا زرعة قد كتبا عن البخاري – رحمهم الله– في بداية الأمر، ثم تركاها بعد أن وصل إليهم كتاب الذهلي بأن البخاري – رحمهما الله– ممن يقول بخلق القرآن الكريم، فالتباس في فهم الإمام الذهلي لكلام الإمام البخاري – رحمهما الله– تسبب في ذلك، قال ابن أبي حاتم في ترجمة البخاري – رحمهم الله–: "سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق". الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٩١).

نقل ابن أبي حاتم – رحمهم الله– اتفاق المحدثين على هذا الميزان:

☜ قسم ابن أبي حاتم – رحمهما الله– الرواة في كتابه "الجرح والتعديل" إلى خمس مراتب، لا تتعلق بالنقد والضبط بل بحال الرواي، ثم خص المرتبة الأولى بذكر أئمة النقد من جهة الضبط والحفظ والنقد (وهم الميزان)، وبدأ بهم، فقال – رحمه الله– في بيانه لمراتب الرواة – كما سيأتي–: "فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث – فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال". فهؤلاء النقاد في مرتبة علمية واحدة هي مرتبة الاعتماد على نقدهم، وإن كانوا في الحقيقة ليسوا في عصر واحد، بل هم على طبقات ومراتب تاريخية، تبدأ بالإمام مالك – رحمه الله– وتنتهي بالإمامين: أبي حاتم وأبي زرعة – رحمهما الله–، ولا يعني تقدم الطبقة التاريخية تقدم الطبقة العلمية، فالإمام أحمد بن حنبل أفضل من الأوزاعي – رحمهما الله–، ولا يعني تقدم الإمام الأوزاعي عليه تاريخيًّا أفضليته عليه علميًّا.

وقد أجمعت الأمة اليوم على تبرئة الإمام البخاري – رحمه الله– من هذا الأمر، وبقي أمره على البراءة الأصلية، واحتياط الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة في ترك الكتابة عنه لا يعد عيبًا، بل هو مما يمدحان لأجله. وأما الإمام مسلم – رحمه الله– فقد كان للإمام أبي زرعة – رحمه الله– رأيًا خاصًّا فيه، ذلك أنه لما وصلته النسخة الأولية لصحيح مسلم انتقدها بسبب اكتفاء الإمام مسلم بذكر رويات بعض الرواة المتكلم فيهم في بعض الأسانيد دون ذكر أصول أحاديثهم الصحيحة، وقد بين الإمام مسلم نفسه علة ذلك، ثم قام بتعديل نسخة صحيحه، وذكر الأصول الصحيحة. ينظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٦٧٥)، وقد قال فيه أبو حاتم: صدوق، وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بالرى، وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث. المرجع السابق (٨/ ١٨٢)، ثم تقدم مستوى الإمام مسلم علميًّا، لاسيما بعد صحبته للإمام البخاري رحمه الله، واستقر القول – أخيرًا– على تقديم الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة– رحمهما الله– له على علماء عصرهما، "قال أحمد بنُ سلمة: رأيتُ أبا زُرْعة وأبا حاتم يقدمان مسلمَ بنَ الحجّاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما". رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ١٢١)، وتقديمه على مشايخ عصرهما يعني أنه صار من كبار علماء عصره. وهذا المذكور هو الاعتماد، فضلا عن اعتماد أئمة المحدثين وشهودهم لهما بالإمامة، ومعرفة الصحيح، وتلقي صحيحيهما بالقبول، كل هذا يدل على أنهما من اهل النظر والنقد من المحدثين.

☜ **وبعد بيانه** – رحمه الله– لمراتب الرواة، شرع يبين أسماء بعض الحفاظ النقاد من أهل المرتبة الأولى، الذين نقل اتفاق أهل العلم على الاحتجاج بحديثهم، والاعتماد على كلامهم في الرجال ونقد الأخبار، ثم قسمهم إلى أربع طبقات تاريخية، وعلى حسب البلدان أيضًا، وهم ميزان بحثنا[١].

فقال رحمه الله تعالى–: "[مراتب الرواة]: فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث – فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال. ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه. ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد – فهذا يحتج بحديثه. ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام. وخامس قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب –، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته.

[الأئمة]: فمن العلماء الجهابذة النقاد الذين جعلهم الله علما للإسلام وقدوة في الدين ونقادا لناقلة الآثار من الطبقة الأولى بالحجاز مالك بن أنس...[٢][٣].

---

١ – وهؤلاء النقاد لا يختلف أهل الحديث في اعتمادهم، ولم يستوعب ابن أبي حاتم – رحمهما الله– ذكر أهل هذا الميزان المتفق عليهم، فلم يذكر – مثلا– البخاري، ولا مسلمًا – رحمهما الله– لما ذكرته سابقًا، وإنما نص على أغلبهم ممن اُتفق على إمامته وعلمه، والاعتماد على مروياته وكلامه في نقد الرواة والمرويات، وأما المتأرجح بين ذكره منهم وعدم ذكره، أو ممن يستحق أن يلحق بهم؛ فلم يذكرهم، فصار من ذكرهم في حيز الاتفاق عليهم من أهل الحديث، واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة، كما قال أبو حاتم الرازي – رحمه الله–. ينظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٩٢).

٢ – مقدمة كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١/ ١٠).

٣ – شرع – رحمه الله– يذكر الطبقات، ويترجم لأئمتها بتراجم مطولة، من (١/ ١٠) إلى نهاية المجلد الأول ص (٣٧٥) من كتاب "الجرح والتعديل" بأسانيده، من أقوال أئمة الميزان وغيرهم.

☜ **وهذه الطبقات هي: الطبقة الأولى:** (مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة بالحجاز، وسفيان الثوري بالكوفة، و(شعبة بن الحجاج، وحماد بن زيد بالبصرة، والأوزاعي بالشام. **الطبقة الثانية:** وكيع بن الجراح بالكوفة، و(يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي بالبصرة، وعبد الله بن المبارك بخراسان، و(أبو إسحاق الفزاري، وأبو مُسهِر عبد الأعلى بن مُسهِر بن عبد الأعلى الدمشقي بالشام. **الطبقة الثالثة:** (أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين) ببغداد، وعلي بن عبد الله بن المديني بالبصرة، ومحمد بن عبد الله بن نمير الهمذاني بالكوفة. **الطبقة الرابعة:** (أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان) بالري.

☜ وقد انتقى هذه الثلة من متقدمي نقاد المحدثين وممن كانوا في زمانه لعلمهم وإمامتهم، وترك كلام أقوام لم يحك أقوالهم؛ لقلة معرفتهم به، مما يدل على أن هذا الانتقاء قد تم بشكل دقيق. فقال رحمه الله: "وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخرًا بعد متقدم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعة رحمهما الله، ولم نحك عن قوم قد تكلموا في ذلك؛ لقلة معرفتهم به [1]، وقد كان – رحمه الله– يمتلك ذوقًا واسعًا في نسبة أقوالهم إليهم، ومعرفة ما يليق بكل إمام منهم، قال – رحمه الله–: "ونسبنا كل حكاية إلى حاكيها والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسئولين عنهم، فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم، وألحقنا بكل مسئول عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم"[2].

☜ **ومما يدل على قيام الاتفاق** بالاحتجاج بنقد هؤلاء الأئمة الذين ذكرهم ابن أبي حاتم – رحمهما الله–، قوله: "فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة

---

١ – أهملهم مع كونهم نقادًا لهم أقوال في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، غير أنهم ليسوا على معرفة حديثية كبيرة، فلذا لم يعتمدهم.

٢ – (٢/ ٣٨).

والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان. حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، نا أبي، قال: أخبرني عبدة بن سليمان المروزي، قال: قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة.

فإن قيل: فما الدليل على صحة ذلك؟ قيل له: اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك. ولم ينزلهم الله عز وجل هذه المنزلة إذ أنطق ألسنة أهل العلم لهم بذلك إلا وقد جعلهم أعلاما لدينه، ومنارًا لاستقامة طريقه، وألبسهم لباس أعمالهم.

فإن قيل: ذكرت اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك، وقد علمت بما كان بين علماء أهل الكوفة وأهل الحجاز من التباين والاختلاف في المذهب، فهل وافق أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، جماعة من ذكرت من أهل العلم في التزكية لهؤلاء الجهابذة النقاد، أو وجدنا ذلك عندهم؟ قيل: نعم – قال سفيان الثوري: ما سألت أبا حنيفة عن شئ، ولقد كان يلقاني ويسألني عن أشياء. فهذا بين واضح، إذ كان صورة الثوري عنده هذه الصورة أن يفزع إليه في السؤال عما يشكل عليه أنه قد رضيه إماما لنفسه ولغيره.

حدثنا عبد الرحمن، نا أبو بكر الجارودي محمد بن النضر النيسابوري، قال: سمعت أحمد بن حفص، يقول: سمعت أبي، يقول: سمعت إبراهيم بن طهمان، يقول: أتيت المدينة فكتبت بها ثم قدمت الكوفة فأتيت أبا حنيفة في بيته فسلمت عليه فقال لي: عمن كتبت هناك؟ فسميت له، فقال: هل كتبت عن مالك بن أنس شيئا؟ فقلت: نعم، فقال: جئني بما كتبت عنه، فأتيته به، فدعا بقرطاس ودواة فجعلت أملي عليه وهو يكتب.

قال أبو محمد (أي: ابن أبي حاتم – رحمهما الله–): ما كتب أبو حنيفة عن ابراهيم بن طهمان عن مالك بن أنس، ومالك بن أنس حي إلا وقد رضيه

ووثقه، ولا سيما إذ قصد من بين جميع من كتب عنه بالمدينة مالك بن أنس، وسأله أن يملي عليه حديثه فقد جعله إماما لنفسه ولغيره. وأما محمد بن الحسن: فحدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعي يقول: قال لي محمد بن الحسن: أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم؟ يعني أبا حنيفة ومالك بن أنس – قلت: على الإنصاف؟ قال: نعم. قلت: فأنشدك الله من أعلم بالقرآن – صاحبنا أو صاحبكم؟ قال: صاحبكم – يعنى مالكا. قلت: فمن أعلم بالسُّنة – صاحبنا أو صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم، قلت: فأنشدك الله من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ والمتقدمين – صاحبنا أو صاحبكم؟ قال: صاحبكم، قال الشافعي: فقلت: لم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء فمن لم يعرف الأصول فعلى أي شيء يقيس؟

<u>قال عبد الرحمن:</u> فقد قدم محمد بن الحسن مالك بن أنس على أبي حنيفة، وأقر له بفضل العلم بالكتاب والسُّنة والآثار، وقد شاهدهما وروي عنهما. حدثنا عبد الرحمن، قال: وقد حدثنا أبي رحمه الله، نا محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعي، يقول: كان محمد بن الحسن يقول: سمعت من مالك سبعمائة حديث ونيفا إلى الثمانمائة – لفظًا. وكان أقام عنده ثلاث سنين أو شبيها بثلاث سنين، وكان إذا وعد الناس أن يحدثهم عن مالك امتلأ الموضع الذي هو فيه وكثر الناس عليه، وإذا حدث عن غير مالك لم يأته إلا النفير، فقال لهم: لو أراد أحد أن يعيبكم بأكثر مما تفعلون ما قدر عليه، إذا حدثتكم عن أصحابكم فإنما يأتيني النفير أعرف فيكم الكراهة، وإذا حدثتكم عن مالك امتلأ على الموضع، فقد بان بلزوم محمد بن الحسن مالكا لحمل العلم عنه وبثه في الناس، رضا منه وموافقة لمن جعله إماما ومختارًا[1].

---

١ – المرجع السابق (١/ ١– ٥)

☜ **ضوابط أخرى مع ضابط الاعتماد، فمنها:**

١- ثناء بعضهم على بعض حين يترجمون لأحدهم، وشهودهم له بالعلم والإمامة، مما يدل على رسوخه في العلم وتمكنه، وكتبهم – وكتب تراجم المحدثين والجرح والتعديل عمومًا- تعج بأقوال الثناء عليهم.

٢- اعتمادهم لأقوال الواحد منهم، وكثرة ذكرها والاستشهاد بها في كتبهم وكلامهم، مما يدل على اعتمادهم له ورضاهم به. قال علي بن الحسن بن شقيق – رحمه الله-: "سألت عبد الله بن المبارك، فقلت: لِم تركت أحاديث الحسن بن عمارة؟ فقال: جرّحه عندي سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، فبقولهما تركت حديثه"[١].

٣- توافق منهج أئمة الميزان والأصول الحديثية العامة لهم، كتوافق أبي حاتم وأبي زرعة – رحمهما الله- في الحكم على أخبار جاءها لهما أحدهم في حكاية طويلة معروفة[٢].

١ – أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير بإسناده (١/ ٤٥٣) ترجمة الحسن بن عُمارة، رقم ٢٨٦.

٢ – تنظر في: كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١/ ٣٤٩- ٣٥٠).

🕮 المطلب الثاني:- تراجم أئمة الميزان النقدي المتفق عليهم[١].

قسم ابن أبي حاتم – رحمه الله– أئمة الميزان من أئمة الحديث ونقاده إلى أربع طبقات تاريخية، تحتوي على ثمانية عشر إمامًا، وهي:

الطبقة الأولى، وفيها: من الحجاز: ١- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله الأصبحي[٢]، إمام دار الهجرة، روى عن: أيوب السختياني، وموسى بن عقبة، وغيرهما. روى عنه: سفيان الثوري، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهما. قال ابْن عُيَيْنَةَ: مَالِكٌ عَالِمُ أَهْلِ الحِجَازِ، وَهُوَ حُجَّةُ زَمَانِهِ". وقال ابن حجر: "الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين... مات سنة تسع وسبعين ومائة". وقد روى له الجماعة[٣].

٢- سفيان بن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد الهِلَالِيُّ[٤]. روى عن: أيوب السختياني، وسفيان الثوري، وخلق، وعنه: أحمد بن حنبل، وابن المديني، وأمم، قال أبو حاتم: (إمام ثقة)، وقال الذهبي: (كان إمامًا حجةً حافظًا واسع العلم كبير القدر، اتفقت الأئمة على الاحتجاج به لحفظه وأمانته، وكان مدلسًا، لكن على الثقات)، مات في سنة ثمان وتسعين، روى له الجماعة[٥].

---

١ – ذكرت سابقًا أن ابن أبي حاتم – رحمهما الله– قد ترجم لهم تراجم مطولة في المجلد الأول، من (١/ ١٠) إلى نهايته ص (٣٧٥) من كتاب "الجرح والتعديل". ذكر فيها أقوال المحدثين الكبار الأولين وغيرهم، فأحببت ألا يخلو البحث من تراجم مختصرة لهم، تدل على إمامتهم وعلو شأنهم، وإن كانوا لا يحتاجون إليها لشهرتهم الواسعة عند المشتغلين بعلم الحديث الشريف، لكن لاستكمال الصورة البحثية ذكرتها، وحذفت بعض الأقوال أثناء مراجعتي للبحث قبل تحكيمه، واقتصرت غالبًا على قولين: قول لإمام متقدم، وقول لمحدث متأخر، وأشرت إلى بعض المراجع والمصادر؛ ليرجع إليها من شاء طلبًا للاستزادة من المعلومات في تراجمهم، وهذا الذي صنعته طلبًا للاختصار الذي تتحقق به الفائدة.

٢ – الأصبحي: هذه النسبة إلى أصبح، واسمه الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن سداد بن زرعة، وهو من يعرب بن قحطان، وأصبح صارت قبيلة. الأنساب ١/ ١٧٤.

٣ – تهذيب الكمال ٢٧/ ٩٠، سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٨، تهذيب التهذيب ١٠/ ٥، تقريب التهذيب ٢/ ١٥١.

٤ – الهِلَالِي: بكسر الهاء، نسبة إلى هلال بن عامر، اللباب: ٣/ ٣٩٦.

٥ – طبقات ابن سعد: ٥/ ٤٩٧، الجرح والتعديل: ١/ ٣٢، تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٦٢، ميزان الاعتدال: ٢/ ١٧٠، تهذيب التهذيب: ٤/ ١٠٤، تقريب التهذيب: ١/ ٣٧١.

ومن الكوفة: ٣- **سفيان بن سعيد بن مسروق** الثوري، روى عن: أيوب السختياني، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما. روى عنه: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وخلائق. قال شعبة، ويحيى بن معين، وجماعة: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال القطان: ما رأيت أحفظ منه كنت إذا سألته عن مسألة أو عن حديث ليس عنده؛ اشتد عليه، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس. مات سنة إحدى وستين ومائة، وقد روى له الجماعة[١].

ومن البصرة: ٤- **شعبة بن الحجاج بن الوَرْدِ**، أَبُو بسطام، الوَاسِطِيُّ[٢]، ولد سنة اثنتين وثمانين، روى عَنْ: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وغيرهما. وعنه: أيوب السختياني، وعبد الله بن المبارك، وغيرهما. قال ابن حجر: ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابدًا. توفي سنة ستين ومائة... روى له الجماعة[٣].

٥- **حماد بن زيد بن دِرْهَم**، أبو إسماعيل. ولد سنة ثمان وتسعين. روى عن: أيوب السختياني، وهشام بن عروة، وعدة، وعنه: السفيانان، وعبد الرحمن بن مَهْدِي، وخلق. قال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيٍّ: أَئِمَّةُ النَّاسِ فِي زَمَانِهِم أَرْبَعَةٌ، وذكره منهم. وقال أبو يَعْلَى الخَلِيلِي: ثقة متفق عليه مخرج في الصحيحين

---

١ – التاريخ الكبير ٤/ ٩٢، الجرح والتعديل ٤/ ٢٢٢، تاريخ بغداد ٩/ ١٥١، تهذيب الكمال ١١/ ١٥٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٥١، تهذيب التهذيب ٤/ ٩٩، تقريب التهذيب ١/ ٣٧١.

٢ – الوَاسِطِيُّ: نسبة إلى واسط بفتح الواو وسكون الألف وكسر السين بعدها الطاء مهملة وهذه النسبة إلى مواضع منها واسط مدينة بالعراق مشهورة، إلى واسط الرقة، واسط اليهود قرية بطوس، واسط مرزابان قرية قرب مطيراباذ، واسط بلخ قرية بها. اللباب ٢/ ٤٢١، ٤٢٢، معجم البلدان ٥/ ٣٥٢.

٣ – طبقات ابن سعد: ٧/ ٢٨٠ – ٢٨١، الجرح والتعديل: ١/ ١٢٦ – ١٧٦، ٤/ ٣٦٩ – ٣٧١، مشاهير علماء الأمصار: ١٧٧، تَهْذِيْبُ التَهْذِيبِ: ٤/ ٣٣٨ – ٣٤٦، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

رضيه الأئمة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه. مات في رمضان سنة تسع وسبعين ومائة. وروى له الجماعة[١].

ومن الشام: ٦- عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمَد، أبو عمرو، الأوزاعي، روى عن: يحيى بن سعيد، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهما، وعنه: مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وغيرهما، قال أبو حاتم: إمام متبع لما سمع، وقال سفيان بن عيينة: كان الأوزاعي إمام، يعني: أهل زمانه، وقال ابن حجر: أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل من السابعة. توفي سنة سبع وخمسين ومائة. وروى له الجماعة[٢].

الطبقة الثانية:- من الكوفة: ٧- وكيع بن الجراح بن مَلِيح، أبو سفيان الرُّؤَاسِي[٣]، روى عن: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وخلق كثير، روى عَنه: أحمد بن حنبل، وعبد الله بن المبارك، وجماعة، قال أحمد بن حنبل: ما رأيت قط مثل وكيع في العلم والحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع، وقال محمد بن سعد: كان وكيع ثقة مأمونًا عاليًا رفيعًا كثير الحديث حجة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ست و [أو] أول سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبعون سنة. روى له الجماعة[٤].

---

١ - الطبقات الكبرى ٧/ ٢٨٦، التاريخ الكبير ٣/ ٢٥، معرفة الثقات ١/ ٣١٩، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢/ ٤٩٧ ــ ٥٠٠، تهذيب الكمال ٧/ ٢٣٩ ــ ٢٥٢، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٧/ ٤٥٨)، الوافي بالوفيات ١٣/ ٩٠، تهذيب التهذيب ٣/ ٩ ــ ١٠، تقريب التهذيب صـــ ١٧٨.

٢ - طبقات ابن سعد ٧/ ٤٨٨، الثقات ٧/ ٦٢وفيات الأعيان ٣/ ١٢٧، تهذيب الكمال ١٧/ ٣٠٨، تقريب التهذيب ١/ ٥٨٤.

٣ - الرؤاسي: ــ بضم الراء وفتح الواو المهموزة وفي آخرها السين المهملة ــ هذه النسبة إلى رؤاس وهو الحارث بن كلاب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة بن قيس عيلان. (اللباب ٢/ ٤٠).

٤ - طبقات ابن سعد ٦/ ٣٩٤، الجرح والتعديل ٩/ ٣٧، الثقات ٧/ ٥٦٢، تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٦٢، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٣، سير أعلام النبلاء ٩/ ١٤٠، تهذيب التهذيب ١١/ ١٠٩، تقريب التهذيب ٢/ ٥٨١.

من البصرة: ٨- **يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ القطان**، أبو سعيد. روى عن: السفيانين، وخلق، وعنه: علي بن المَدِيني، وأحمد بن حنبل، وآخرون. قال ابن المَدِيني: ما رأيت أثبت من يحيى القَطَّان، وقال أبو حاتم: حافظ ثقة، وقال ابن حجر: ثقة متقن حافظ إمام قدوة. مات سنة ثمان وتسعين ومائة. روى له الجماعة[١].

٩- **عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، أبو سعيد البصري**. روى عن: أبان بن يزيد العطار، وسفيان الثوري، وأمم. روى عنه: أحمد بن محمد بن حنبل، وابن المبارك، وخلق كثير. قال علي بن المديني: لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثل عبد الرحمن، وقال ابن حجر: ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث. مات سنة ثمان وتسعين ومائة. روى له الجماعة[٢].

من خراسان[٣]: ١٠- **عبد الله بن المبارك بن واضح**، أبو عبد الرحمن الحَنْظَلي[٤]، عن: أبي إسحاق الفزاري، وحماد بن زيد، وخلق كثير. حدث عنه: السفيانان، وخلق. قال ابن مهدي: أَئِمَّةُ النَّاسِ فِي زَمَانِهِم أَرْبَعَةٌ، وذكره منهم، وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة. مات سنة إحدى وثمانين ومائة. روى له الجماعة[٥].

---

١ – الطبقات الكبرى ٧/ ٢٩٣، التاريخ الكبير ٨/ ٢٧٦، معرفة الثقات ٢/ ٣٥٣، الجرح والتعديل ٩/ ١٥٠، الثقات ٧/ ٦١١ – ٦١٢، تهذيب الكمال ٣١/ ٣٢٩ ــ ٣٤٢، تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٠ ــ ١٩٢، تقريب التهذيب صـــ ٥٩١.

٢ – التاريخ الكبير ٥/ ٣٥٤، الثقات ٨/ ٣٧٣، تاريخ بغداد ١٠/ ٢٤٠، تهذيب الكمال ١٧/ ٤٣٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٤١، السير ٩/ ١٩٢، تقريب التهذيب ١/ ٥٩٢.

٣ – خُرَاسَان: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند، وهي أقصي شمال شرق إيران حاليًا. معجم البلدان ٢/ ٣٥٠، اللباب ١/ ٤٢٩، أطلس الحديث النبوي صـــ ١٦٠.

٤ – الحنظلي: بفتح الحاء المهملة، وسكون النون، وفتح الظاء المعجمة. هذه النسبة إلى بني حنظلة، وهم جماعة من غطفان. الأنساب ٢/ ٢٧٩.

٥ – الثقات ٧/ ٧، تهذيب الكمال ١٦/ ٥، تاريخ الإسلام ١٢/ ٢٢٠، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٧٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠١، الكاشف ١/ ٥٩١، تقريب التهذيب ١/ ٥٢٧.

من الشام: ١١- أبو إسحاق الفزاري[١]، إبراهيم بن محمد بن الحارث. حدث عن: شعبة، وسفيان الثوري، وخلق. حدث عنه: الأوزاعي، وسفيان الثوري، وخلق كثير. قال سفيان بن عيينة: كان إمامًا، وقال الذهبي: الإمام، الكبير، الحافظ، المجاهد، وقال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف من الثامنة. مات سنة خمس وثمانين ومائة، وقيل بعدها. روى له الجماعة[٢].

١٢- أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الدمشقي الغَسَّاني[٣]، روى عن: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وجماعة، وروى عنه: أبو حاتم الرازي، وأحمد بن حنبل، وعدة. قال أحمد: رحم الله أبا مُسْهِر ما كان أثبته وجعل يطريه، وقال الخطيب: كان من أعلم الناس بالمغازي وأيام الناس، وقال ابن حبان: كان إمام أهل الشام في الحفظ والإتقان ممن عنى بأنساب أهل بلده وأنبائهم، وإليه كان يرجع أهل الشام في الجرح والتعديل لشيوخهم. مات سنة ثماني عشرة ومائتين. روى له الجماعة[٤].

الطبقة الثالثة:- من بغداد: ١٣- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، أبو عبد الله الشَيْبَاني[٥]. ولد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، روى عن: سفيان بن عيينة، وعبد الأعلى بن مسهر، وجماعة، وروى عنه: الشيخان، وابناه: عبد

---

١ - الفزارى: بفتح الفاء والزاى، وسكون الألف، بعدها راء ــ هذه النسبة إلى فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان، وهى قبيلة كبيرة من قيس عيلان. اللباب ٢/ ٤٢٩.

٢ - معرفة الثقات ١/ ١٠٧، الثقات ٦/ ٢٣، تهذيب الكمال ٢/ ١٦٧، سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٣٩، تهذيب التهذيب ١/ ١٣١، تقريب التهذيب ١/ ٦٣.

٣ - الغسَّانيّ: بفتح الغين والسين المشددة وبعد الألف نون، نسبة إلى قبيلة غسان من الأزد. اللباب: ٢/ ٣٨١.

٤ - معرفة الثقات ٢/ ٦٨، الجرح والتعديل ٦/ ٢٩، الثقات ٨/ ٤٠٨، تاريخ بغداد ١١/ ٧٢ ــ ٧٤، تاريخ دمشق ٣٣/ ٤٢١ ــ ٤٤٤، تهذيب الكمال ١٦/ ٣٦٩ ــ ٣٧٨، تهذيب التهذيب ٦/ ٩٠ ــ ٩١، تقريب التهذيب صـــ ٣٣٢.

٥ - الشيباني: بفتح الشين المعجمة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها والباء الموحدة بعدها، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى شيبان، وهي قبيلة معروفة في بكر بن وائل. الأنساب ٣/ ٤٨٢.

الله، وصالح، وطائفة. قال أبو حاتم: إمام وهو حجة، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث نزه النفس فقيه في الحديث متبع الآثار صاحب سنة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه حجة... مات سنة إحدى وأربعين ومائتين. روى له الجماعة[١].

١٤- يحيى بن معين بن عون بن زياد، وقيل: غياث بدل عون. أبو زكريا. روى عن: عبد الله بن المبارك، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وخلق كثير. روى عنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، وخلائق. قال ابن المديني: دار الحديث الثقات على ستة، فذكرهم، ثم قال: ما شذ عن هؤلاء يصير إلى اثني عشر، فذكرهم، وقال: ثم صار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين، وعده أبو علي صالح بن محمد البغدادي أعلم من أدرك بتصحيف المشايخ، وقال ابن حجر: ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل. توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. روى له الجماعة[٢].

من البصرة: ١٥-أبو الحسن عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، المديني[٣]. روى عن: سُفْيَان بْن عُيَيْنَةَ، ويحيى بن سعيد القطان، وخلق كثير. روى عنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. قال أبو حاتم: كان ابن المديني علمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل، وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط، إنما كان يكنيه تبجيلا له، وقال النسائي: كأن علي بن المديني خلق لهذا الشأن. مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. روى له البخاري[٤].

---

١ – ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٤، التاريخ الكبير ٢/ ٥، معرفة الثقات ١/ ١٩٤ ــ ١٩٦، الجرح والتعديل ٢/ ٦٨ ــ ٦٩، الثقات ٨/ ١٨ ــ ١٩، تاريخ بغداد ٤/ ٤١٢ ــ ٤٢٢، تهذيب التهذيب ١/ ٦٢ ــ ٦٥، تقريب التهذيب صـــ ٨٤.

٢ – تهذيب الكمال ٣١/ ٥٤٣، تقريب التهذيب / ٣١٦، تاريخ الإسلام ١٧/ ٤٠٤، سير أعلام النبلاء ١١/ ٧١، وينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٦٥/ ٣، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٤٦، الأعلام ٨/ ١٧٢.

٣ – المديني ــ بفتح الميم والدال وكسر الياء المثناة من تحتها وفي آخرها نون ــ هذه النسبة إلى المداين وهي مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد بينهما سبعة فراسخ (اللباب ٣/ ١٨٢).

٤ – الجرح والتعديل ٦/ ١٩٣، الثقات ٨/ ٤٦٩، الهداية والإرشاد ٢/ ٥٣١، تاريخ بغداد ١٠/ ٩، تهذيب الكمال ٢١/ ٥، تاريخ الإسلام ١٧/ ٢٧٦، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤١، تذكرة الحفاظ ٢/ ١٣.

من الكوفة: ١٦- محمد بن عبد الله بن نمير الهمذاني[١]، أبو عبد الرحمن. روى عن: سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وخلق كثير. روى عنه: الشيخان، ويعقوب بن شيبة، وخلق. وثقه العجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حجر، وزاد: حافظ، وكان أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ يُعَظِّمُه تَعْظِيْمًا عَجِيْبًا، وَيَقُوْلُ: أَيُّ فَتَىً هُوَ؟! مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. روى له الجماعة[٢].

الطبقة الرابعة:- من الري[٣]: ١٧- أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد. روى عن: بِشْر بْن عِيسَى، وأحمد بن حنبل، وآخرين. روى عنه: مسلم بن الحجاج، والنسائي، وخلق كثير. قال أبو حاتم: إمام، وقال أبو بكر الخطيب: كان إمامًا ربانيًّا حافظًا متقنًا مكثرًا صادقًا، وقال ابن حجر: إمام حافظ ثقة مشهور. توفي سنة أربع وستين ومائتين[٤].

١٨- أبو حاتم الرازي، محمد بن إدريس بن المنذر. روى عن: أحمد بن حنبل، وزهير بن حرب، وخلق كثير. روى عنه: ابنه عبد الرحمن، وأبو زرعة، وخلق كثير. قال الخطيب: كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، مشهور بالعلم، مذكور بالفضل، وقال أبو نعيم الأصبهاني: إمام في الحفظ، وقال الذهبي: الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين، وقال ابن حجر: أحد الحفاظ من الحادية عشرة. مات سنة سبع وسبعين ومائتين[٥].

---

١ - الهمذاني: بالهاء والميم المفتوحتين والذال المنقوطة بعدهما، فهي مدينة بالجبال مشهورة على طريق الحاج والقوافل (شمال شرق العراق). الأنساب ٥/ ٦٤٩، أطلس الحديث النبوي صـ ٣٦٧.

٢ - معرفة الثقات ٢/ ٢٤٣، الجرح والتعديل ٧/ ٣٠٧، الثقات ٩/ ٨٥، تهذيب الكمال ٢٥/ ٥٦٦، تاريخ الإسلام ١٧/ ٣٣٠، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٥٥، تقريب التهذيب ٢/ ١٠٠.

٣ - قال اليعقوبي: من كان قصده إلى الرّيّ خرج من مدينة الدينور إلى قزوين ثم سار من قزوين ثلاث مراحل على جادة الطريق، والرّيّ على جادة طريق خراسان. البلدان لليعقوبي (ص: ٨٩).

٤ - الثقات ٨/ ٤٠٧، تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٦، تهذيب الكمال ١٩/ ٨٩، تاريخ الإسلام ٢٠/ ١٢٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٦٥، تقريب التهذيب ١/ ٦٣٦.

٥ - الثقات ٩/ ١٣٧، تاريخ بغداد ٢/ ٧٣، تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٨١، تاريخ الإسلام ٢٠/ ٤٣٠، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٤٧، تقريب التهذيب ٢/ ٥٣.

تراجم الباقين من أئمة الميزان:

١٩- الإمام البخاري – رحمه الله- مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إبراهيم بن المُغِيْرَةِ بن بَرْدِزْبه. ولد في شوال عام أربعة وتسعين ومائة، روى عن: أبي عاصم النَّبِيل، وعبد الله بن صالح المِصْرِي، وخلق، وروى عنه: التِّرْمِذِي، وعبد الله بن محمد بن الأَشْقَر، وغيرهما. قال ابن كثير: الحافظ إمام أهل الحديث في زمانه والمقتدى به في أوانه والمقدم على سائر أضرابه وأقرانه، وقال ابن حجر: جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث. مات سنة ست وخمسين ومائتين في شوال، وله اثنتان وستون سنة [١].

٢٠- مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبو الحسين القشيري[٢]. روى عن: إسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع، وخلق كثير. روى عنه: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ومكي بن عبدان، وخلق. قال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلمًا في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: كان مسلم ثقة من الحفاظ، كتبت عنه، وسئل أبي عنه، فقال: صدوق، وقال ابن حجر: ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه. توفي سنة إحدى وستين ومائتين[٣].

١ – ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٩١/٧، طبقات الحنابلة ٢٧١/١، ٢٧٩، تاريخ بغداد ٤/٢، ٣٣، ١١٧٢، تذهيب التهذيب ١٨٥/٣، ١٨٩، تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢، ٥٥٧، طبقات الشَّافِعِية للسبكي ٢١٢/٢، تَهْذِيْبُ التَهْذِيبِ ٤٧/٩ – ٥٥، تقريب التهذيب (ص: ٤٦٨).

٢ – القُشَيْرِي: بضم القاف وفتح الشين وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها راء، هذه النسبة إلى قُشَيْر بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة كبيرة، ينسب إليها كثير من العلماء. اللباب ٣/ ٣٧ ــ ٣٨.

٣ – الجرح والتعديل ٨/ ١٨٢، تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٠، تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٤٩، تاريخ الإسلام ٢٠/ ١٨٢، سير أعلام النبلاء /٥٥٧، تقريب التهذيب ٢/ ١٧٨، وينظر ترجمته في: المنتظم ٥/ ٣٢، تاريخ دمشق ٥٨/ ٥٨، التقييد صـــ ٤٤٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ١١٣، شذرات الذهب ٢/ ١٤٤.

المبحث الثالث: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي مقارنة بأقوال أئمة الميزان

وفيه تمهيد، وأربعة مطالب، وهي:

✍ تمهيد :

الكلام في توثيق الحافظ العجلي – رحمه الله تعالى– ليس وليد هذه الأيام، فقد تكلم في توثيقه للرواة بعض المحدثين المتأخرين، ومنهم:

١– الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي(ت: ١٣٨٦هـ) – رحمه الله–، فهو من أوائل من تكلم في توثيقاته، حيث قال: "ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر، وإن كان الرجل معروفاً مكثرًا، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء"(١).

٢– الشيخ محمد ناصر الدين الألباني– رحمه الله– (ت: ١٤٢٠هـ) حيث قال: "فالعجلي معروف بالتساهل في التوثيق كابن حبان تمامًا، فتوثيقه مردود إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم(٢)[٣].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

١ – التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٢٥٥).

٢ – سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها (٢/ ٢١٨). ينظر: "الأقوال المشرقات على منهج العجلي في كتاب الثقات" على موقع الألوكة في هذا الرابط المختصر: https://short-link.me/wV1hK ، وبحث حول توثيق العجلي للدكتور/ حاتم الشريف على هذا الرابط المختصر في موقع الملتقى الفقهي https://short-link.me/ywyT.

٣ – نحتاج في هذا المقام إلى النظر في كتبه – رحمه الله– من جهة: هل التزم فيها جميعًا بعدم الاعتماد على توثيقات العجلي رحمه الله–، أم يخالف هذا أحيانًا؟ وإذا خالف – أحيانًا– فعلى أي أساس فعل ذلك؟ وهذه فكرة بحثية جيدة – إن شاء الله تعالى–.

📖 المطلب الأول: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، مخالفًا أئمة الميزان، وفيه ثلاثة فروع، وهي:

✍ الفرع الأول: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من الضعفاء عند أئمة الميزان. ومن النماذج التطبيقية على ذلك ما يلي:

النموذج التطبيقي الأول: –

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال – رحمه الله تعالى–: "أصبغ بن نباتة: كوفي، تابعي، ثقة"[١].

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي[٢]:** هو الأَصْبَغ[٣] بْن نُبَاتَة[٤]، الحنظلي، التميمي[٥]، كنيته أبو القاسم، روى عن: على بن أبى طالب ﷺ، وعنه: أهل الكوفة، قال أبو حاتم: (لين الحديث)، وقال ابن معين –كما في رواية الدوري–: ليس بثقة، وقال في رواية الدارمي: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وقال كما روى العقيلي: قَدْ رَأَى الشَّعْبِيُّ رُشَيْدَ الْهَجَرِيَّ وَحَبَّةَ الْعُرَنِيَّ، وَالْأَصْبَغَ بْنَ نَبَاتَةَ لَيْسَ يُسَاوِي هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ شَيْئًا، وقال أَبو بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ: الْأَصْبَغُ بْنُ نَبَاتَةَ وَهَيْثَمُ هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ الْكَذَّابُونَ[٦] [٧].

---

١ – الثقات للعجلي (ص: ٧١) رقم الترجمة ١٠٩.

٢ – لا أضع في ترجمة الراوي – غالبًا– إلا أقوال أئمة الميزان؛ لأنهم الأصل والعمدة، فإن رأيت مصلحة الترجمة تقتضي ذكر أقوال غيرهم، ذكرتها في هامش البحث غالبًا.

٣ – بفتح الهمزة وآخره غين معجمة. الإكمال: ١/ ٩٧.

٤ – بمضمومة وموحدة ومثناة. المغني: ٢٥٢.

٥ – التَميمي: بفتح التاء المثناة من فوق والياء المثناة من تحت بين الميمين المكسورتين، إلى تَميم. اللباب ١/ ٢٢٢.

٦ – تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ٧٠) رقم الترجمة ١٤٧، تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٤٥٣) رقم الترجمة ٢٢٢٨، الجرح والتعديل: ٢/ ٣٢٠، الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ١٢٩).

٧ – قال النسائي: "متروك الْحَدِيث". الضعفاء والمتروكون (ص: ٢١) رقم ٦٤. وقال ابن عدي: (والأصبغ بْن نباتة لم أخرج لَهُ هَا هُنا شيئًا؛ لأن عامة ما يرويه عَن عَلِيّ لا يتابعه عَلَيْهِ أحد، وَهو بين الضعف، وله عَن عَلِيّ أخبار وروايات، وَإذا حدث عن الأصبغ ثقة فهو عندي لا بأس بروايته، وإِنَّما أتى الإنكار من جهة من روى عنه؛ لأن الراوي عَنْهُ لعله يكون ضعيفًا). الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٠٢– ١٠٣). وقال أيضًا: "أصبغ بْن نباتة صاحب عَلِيّ بْن أَبِي طالب، يروي عَنْهُ أحاديث غير محفوظة". المصدر السابق (٢/ ١٠٢).

☜ **ثالثًا: أحاديثه[١]: منها ما يلي:**

١- قال ابن ماجه – رحمه الله-: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعْدٍ الْإِسْكَافِ، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِحِجَامَةِ الْأَخْدَعَيْنِ[٢]، وَالْكَاهِلِ[٣]»[٤][٥]. **وهو الحديث الوحيد له في الكتب الستة.**

٢- روى البزار – رحمه الله- بإسناده عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: "كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْبَقِيعِ يَعْنِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ فَمَرَّتِ امْرَأَةٌ عَلَى حِمَارٍ وَمَعَهَا مُكَارِي فَمَرَّتْ فِي وَهْدَةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَسَقَطَتْ فَأَعْرَضَ عَنْهَا بِوَجْهِهِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مُتَسَرْوِلَةٌ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُتَسَرْوِلَاتِ[٦] مِنْ أُمَّتِي. وَهَذَا الْكَلَامُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا

---

١ – أسانيد هذه الأحاديث التي تشتمل على اسم الراوي صاحب الترجمة قد تشمل على غيره ممن هو أضعف منه أو أخف، والمحدثون الكبار قد يلصقون الضعف بأشد راو في الإسناد، وقد يلصقونه براو آخر أخف ضعفًا منه؛ لأن هذا الأخف هو الذي أخطأ في هذا الحديث بعينه، والأئمة يميزون ذلك لكونهم حفاظًا، يعرفون مخارج الأحاديث، والمحفوظ منها من غيره، وما يشبه كل راو من الروايات والأخطاء، ومن ثم فلم أتعرض لتراجم كل رواة الأسانيد، فليس المقام مقام حكم، بل هو مقام عرض ونظر ومقارنة، والجميع متفق على نكارة كثير من هذه الأحاديث، كانت الأخطاء من صاحب الترجمة = = أم لم تكن، المهم أنها مناكير في النهاية، وقد قال ابن عدي – رحمه الله- في ترجمتنا هذه: (وإنَّما أتى الإنكار من جهة من روى عنه؛ لأن الراوي عَنْهُ لعله يكون ضعيفًا). الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٠٢- ١٠٣).

٢ – الْأَخْدَعانِ: "عِرْقان في جَانِبَيِ العُنُق". النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٤).

٣ – الكاهِلُ: "كصاحِب: الحارِكُ، أو مُقَدَّمُ أعْلَى الظَّهْرِ مما يَلِي العُنُقَ وهو الثُّلُثُ الأَعْلَى، وفيه سِتُّ فِقَرٍ، أو ما بين الكَتِفَيْنِ، أو مَوْصِلُ العُنُق في الصُّلْبِ". القاموس المحيط (ص: ١٠٥٥).

٤ – أخرجه في سننه، كتاب الطب، بَابُ مَوْضِعِ الْحِجَامَةِ (٢/ ١١٥٢) رقم ٣٤٨٢. قلت: هذا الحديث لا يوجد في الصحيحين، وليس فيهما هذه التفاصيل المذكورة.

٥ – "سعد وأصبغ متروكان" كنز العمال (١٠/ ٨٩).

٦ – المتسرولات: "جمع متسرولة، وهي لابسة السروال، لباس معروفة". التنوير شرح الجامع الصغير (٣/ ٨٨). و "السروال: جمع سراويل مؤنثة وقد تذكر، لفظ معرب، لباس يغطي السرة والركبتين وما بينهما" معجم لغة الفقهاء (ص: ٢٤٤).

الْإِسْنَادِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا هَذَا لَمْ يُتَابَعْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"(١)(٢).

٣- وروى -كذلك - بإسناده عَنِ "الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: قَوِّمْ لَنَا السِّعْرَ قَالَ: إِنَّ غَلَاءَ السِّعْرِ وَرُخْصَهُ بِيَدِ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَّاهُ. وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ رُوِيَ نَحْوُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وُجُوهٍ وَلَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَالْأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ، فَأَكْثَرُ أَحَادِيثِهِ عَنْ عَلِيٍّ لَا يَرْوِيهَا غَيْرُهُ"(٣).

٤- وَمِنْ حَدِيثِهِ عَنْ عَلِيٍّ ﷺكذلك، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَآذَنَّا الْبَرَاغِيثُ فَسَبَبْنَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْبَرَاغِيثَ، فَنِعْمَ الدَّابَّةُ دَابَّةٌ تُوقِظُكُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ» فَبِتْنَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ مُتَهَجِّدِينَ". حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْأَعْيَنَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ، يُضَعِّفُ سَعْدَ بْنَ طَرِيفٍ، وَلَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَرَاغِيثِ شَيْءٌ"(٤).

٥- وَمِنْ حَدِيثِهِ: عَنْ عَلِيٍّ ﷺ كذلك قال: "إِذَا رَفَعَ أَحَدُكُمْ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فَلْيَلْزِقْ أَلْيَتَهُ بِالْأَرْضِ، وَلَا يَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ الْإِبِلُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَلِكَ تَوْقِيرُ الصَّلَاةِ» لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ:

---

١ – أخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (٣/ ١١٢) رقم ٨٩٨. قلت: ليس هذا الحديث في الصحيحين، وفيه معنى جديد.

٢ – أخرجه العقيلي بإسناده في الضعفاء الكبير (١/ ٥٤) رقم ٤٤، ترجمة إِبْرَاهِيم بْن زَكَرِيَّا الضَّرير، وقال: "لَا يُعْرَفُ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَّا بِهَذَا الشَّيْخِ فَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ. الْحَدِيثُ يُرْوَى مِنْ جِهَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ثَابِتٌ عَنْهُمَا. فَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ فَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ". وقال الهيثمي رحمه الله: "رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُعَلِّمُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ١٢٢).

٣ – أخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (٣/ ١١٣) رقم ٨٩٩.

٤ – أخرجه العقيلي بإسناده في الضعفاء الكبير (٢/ ١٢٠) رقم الترجمة ٥٩٨، ترجمة سَعْد بْن طَرِيفٍ الْإِسْكَاف.

سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: عَلِيُّ بْنُ الْحَزَوَّرِ: فِيهِ نَظَر"[1].

٦- ومن حديثه: عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِعَلِيٍّ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى زَيَّنَكَ بِزِينَةٍ لَمْ يُزَيِّنِ الْعِبَادَ بِزِينَةٍ مِثْلِهَا، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَبَّبَ إِلَيْكَ الْمَسَاكِينَ، وَالدُّنُوَّ مِنْهُمْ، وَجَعَلَكَ لَهُمْ إِمَامًا تَرْضَى بِهِمْ، وَجَعَلَهُمْ لَكَ أَتْبَاعًا يَرْضَوْنَ بِكَ، فَطُوبَى لِمَنْ أَحَبَّكَ وَصَدَقَ عَلَيْكَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَبْغَضَكَ وَكَذَبَ عَلَيْكَ، فَأَمَّا مَنْ أَحَبَّكَ وَصَدَقَ عَلَيْكَ فَهُمْ جِيرَانُكَ فِي دَارِكَ، وَرُفَقَاؤُكَ مِنْ جَنَّتِكَ، وَأَمَّا مَنْ أَبْغَضَكَ وَكَذَبَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُوقِفَهُمْ مَوَاقِفَ الْكَذَّابِينَ»[2][3].

٧- قال ابن عدي – رحمه الله-: حَدَّثَنَا الساجي، حَدَّثَنا إبراهيم بن سليمان الكوفي، حَدَّثَنا عُبَيد بن عَبد الرحمن، حَدَّثَنا سعد بْن طريف، عن الأصبغ بْنِ نَبَاتَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَال رَسُول الله ﷺ: "مَا مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي فِي السَّمَاءِ إلاَّ قَالَتِ الملائكة: مر أمتك بالحجامة"[4][5].

---

١ – المصدر السابق (٣/ ٢٢٦) رقم ١٢٢٧. ترجمة عَلِيّ بْن حَزَوَّرٍ.

٢ – أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٣٣٧) رقم ٢١٥٧. وقال: "لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمَّارٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ".

٣ – قال الهيثمي: "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ الْحَزَوَّرِ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/ ١٣٢).

٤ – أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٨٦) ترجمة (سعد بْن طَرِيف الإسْكَاف) رقم ٧٩٦.

٥ – أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، بَابُ الْحِجَامَةُ (٢/ ١١٥١) رقم ٣٤٧٩، قال: حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ به، مرفوعًا. وفيه: جبارة بن المغلس، قال البخاري: حديثه مضطرب. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل – رحمهم الله-: "عَرَضْتُ عَلَى أَبِي أَحَادِيثَ سَمِعْتُهَا مِنْ جُبَارَةَ الْكُوفِيِّ فَقَالَ فِي بَعْضِهَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ أَوْ هِيَ كَذِبٌ". العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٤٧٠) رقم الترجمة ١٠٩٠، والتاريخ الصغير للبخاريّ ٢٣٤، والجرح والتعديل ٢/ ٥٥٠ رقم ٢٢٨٤، وتهذيب الكمال للمزّي ٤/ ٤٨٩- ٤٩٣ رقم ٨٩١. وفيه كثير بن سليم: قال الإمام يحيى بن معين: ضعيف، وقال الإمام أبو زرعة: واهى الحديث، وقال الإمام أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٥٢) رقم الترجمة ٨٤٦ بتصرف. قلت: ليس هذا الحديث في الصحيحين، ولم يأت هذا المعنى فيهما.

٨- **وقال – رحمه الله- أيضًا:** حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عَلِيِّ بْنِ سهل الأنصاري[١]، حَدَّثَنا علي بن حجر، حَدَّثَنا إسماعيل بن إبراهيم، حَدَّثَنا سعد بْن طريف[٢] عن الأصبغ بْنِ نَبَاتَةَ عَن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَال رَسُول الله ﷺ: إِذَا سَمِعْتُمْ مَوْتَ مُؤْمِنٍ أَوْ مُؤْمِنَةٍ فَبَادِرُوا إِلَى الْجَنَّةِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ مُؤْمِنٌ أَوْ مُؤْمِنَةٌ أَمَرَ اللَّهُ جِبْرِيلَ أَنْ يُنَادِيَ فِي الأَرْضِ، رَحِمَ اللَّهُ مَنْ شَهِدَ جِنازَةَ هَذَا الْعَبْدِ، فَمَنْ شَهِدَهَا فَلا يَرْجِعُ إِلا مَغْفُورًا لَهُ، وَكَتَبَ اللَّهُ لِمَنْ شَهِدَهَا بِكُلِّ قدم اثنا عَشْرَ حِجَّةً وَعُمَرَةً، وَكَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ تَكْبِيرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَيْهَا ثَوَابَ اثْنَيْ عَشْرَ أَلْفَ شَهِيدٍ، وَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ عَلَى بَدَنِهِ رَقَبَةً، وَأَعْطَاهُ اللَّهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنَ الدُّعَاءِ الَّذِي دَعَا لَهُ ثَوَابَ نَبِيٍّ، وَأَعْطَاهُ قِنْطَارًا، وَكَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِبَادَةَ سَنَةٍ، وَأَعْطَاهُ اللَّهُ بِكُلِّ مَرَّةٍ يَأْخُذُ بِالسَّرِيرِ مَدِينَةً فِي الْجَنَّةِ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ مَلائِكَةُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، فَإِذَا رَجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ نَادَى مَلَكٌ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ، يَا عَبد اللَّهِ، اسْتَأْنِفِ الْعَمَلَ فَقَدْ غُفِرَ لَكَ ذَنْبُ السِّرِّ والعلانية، فإن مات إلى مِئَة يَوْمٍ مَاتَ شَهِيدًا، فَإِذَا حَضَرْتُمُ الْجَنَازَةَ فَامْشُوا خَلْفَهَا، ولاَ تَمْشُوا أمامها، فإنكم تشيعونها وليست تشعيكم، وَإِنَّ فَضْلَ الْمَاشِي خَلْفَهَا كَفَضْلِي على أدناكم[٣].

---

١ – قال الحافظ الذهبي في تعليقه على قول الحافظ ابن عدي: "قد سألت عنه بمرو فأثنوا عليه، وأرجو أنه لا بأس به". قلت (أي: الحافظ الذهبي – رحمه الله–): "بل به كل البأس، فإن ابن عدي روى عنه حديثاً في ترجمة سعد بن طريف، وهو حديث باطل رواه عن علي بن حجر، ما أرى الآفة إلا من ابن سهل هذا". ميزان الاعتدال (٣/ ٦٥٣)، وينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٥٩) رقم الترجمة ١٧٨٥.

٢ – سعد بن طريف الأسكيف الكوفي، قال فيه أبو حاتم – رحمه الله–: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، متروك الحديث". الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٨٧) رقم ٣٧٩.

٣ – أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٨٦) ترجمة (سعد بْن طَرِيف الإِسْكَاف) رقم ٧٩٦. قلت: ليس هذا الحديث في الصحيحين، وفيه مبالغات واسعة في الثواب، وأحكام فقهية مؤثرة. قال ابن الجوزي – رحمه الله–: "فِي إِسْنَاده الْأَصْبَغ، قَالَ يَحْيَى بْن معين: لَا يساوى شَيْئًا، إِلَّا أَن الْمُتَّهم بِهِ سَعْد بْن طريف. قَالَ ابْن حِبَّانَ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الْفَوْر". الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ٢٢٦).

قَالَ ابن عدي – رحمه الله–: وكل ما ذكرت من حديث سعد بْن طريف عن عُمَير بْن مأمون والأصبغ بْن نباتة، وما لم أذكره هَاهُنا، فإن له عنهم من الحديث غير ما ذكرت، وكل ذلك لا يرويها غيره، وَهو ضعيف جدًّا[1].

٩- وقال – رحمه الله– أيضًا: حَدَّثَنَا أبو يعلى، حَدَّثَنا القواريري، حَدَّثَنا عثمان البكراوي، حَدَّثَنا الْكَلْبِيُّ عَنِ الأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ عَلِيٍّ شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ نَصَارَى الْعَرَبِ مِنْ بَنِي تَغْلَبَ عَلَى أَنْ لا يُنَصِّرُوا أَوْلادَهُمْ، فَإِنْ فَعَلُوا فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمُ الذِّمَّةُ، قَال: فَقال عَلِيٌّ: فَقَدْ وَاللَّهِ فَعَلُوا، فَوَاللَّهِ لَئِنْ تَمَّ هَذَا الأَمْرُ لأَقْتُلَنَّ مُقَاتِلَهُمْ وَلأَسْبِيَنَّ ذَرَارِيهِمْ[2][3].

– وقال – رحمه الله–: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ العُمَرِيّ، حَدَّثَنا مُعَلَّى بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنا أبو عَوَانة عن الكلبي، حَدَّثَنا الأَصْبَغِ بْنِ نَبَاتَةَ عَن عَلِيٍّ قَالَ إِنِّي شَاهِدٌ لِصُلْحِ بَنِي تغلب الذي صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَصَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ لا يُنَصِّرُوا أَوْلادَهُمْ، فَإِنْ نَصَّرُوا أَوْلادَهُمْ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمُ الذِّمَّةُ[4] .

١٠- وقال رحمه الله–[5]: حَدَّثَنَاهُ الْحَسَنَ بْنَ الْحُسَيْنِ الْبَزَّازَ بِبُخَارَى، حَدَّثني مُحَمد بن يَحْيى بن النَّضْرِ النَّيْسَابُورِيُّ، أَخْبَرنا إِسْحَاقُ بْنُ حمزة، حَدَّثَنا عِيسَى بْنُ مُوسَى الْغُنْجَارُ عَنْ عُمَر بْنِ صُبْحٍ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ عَنِ الأَصْبَغِ بْنِ نَبَاتَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَال: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ وَلِيٍّ فتزويجها بَاطِلٌ ثُمَّ

---

١ – الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٨٧) ترجمة (سعد بْن طَرِيف الإسْكَاف) رقم ٧٩٦.

٢ – أخرجه ابن عدي في المصدر السابق (٥/ ٤٨٤) ترجمة (عَبد الرحمن بن عثمان) رقم ١١٢٣.

٣ – "الْكَلْبِيّ لَا يسمح لَهُ، فَإِنَّهُ كَذَّاب، والأصبغ بن نباتة أَيْضا ضَعِيف". بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ١٢٠).

٤ – أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٨٣- ٢٨٤) ترجمة (مُحَمد بن السائب بن بشر الكلبي) رقم ١٦٢٦. قلت: وليس هذا الحديث في الصحيحين.

٥ – أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٧) رقم ١١٩٧. ترجمة عُمَر بْن صبح بْن عمران التميمي، وقال: منكر الحديث عَن مقاتل بْن حيان وغيره.

هُوَ بَاطِلٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لا وَلِيَّ لَهُ".

قَالَ ابن عدي – رحمه الله–: وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ[١] بِإِسْنَادَيْهِمَا مَعَ الْخِلافِ الَّذِي فِيهِمَا فَمَرَّةً رَوَاهُ عُمَر بْنُ صُبْحٍ عَنْ مُقَاتِلٍ عَنْ قُبَيْصَةَ عَنْ مُعَاذٍ، وَمَرَّةً رَوَاهُ عَنْ مُقَاتِلٍ عَنِ الأَصْبَغِ عَنْ عَلِيٍّ، وَالإِسْنَادَانَ جَمِيعًا لا يَرْوِي عَنْ مُقَاتِلٍ غَيْرُ عُمَر بن صبح[٢] .

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** غالب أحاديث هذا الراوي الذي وثقه الحافظ العجلي – رحمه الله– ظاهرة النكارة والتفرد، وقلما توافق معنى من أحاديث الثقات المروية عنهم، وعامة ما يرويه عَن عَلِيّ ﷺ لا يتابعه عَلَيْهِ أحد كما قال ابن عدي – رحمه الله–، وهي جل أحاديثه، ورواياته عن غيره نادرة، ومنكرة، وتشتمل في بعضها على أحكام فقهية مهمة، فضلا عن تضعيف الأئمة له ولهذه الأحاديث، والمبالغات في الثواب التي تشتمل عليها، وتفرُّد ابن ماجه – رحمه الله– في سننه بالرواية عنه حديثًا واحدًا، وتفرده فيه ما فيه كما هو معلوم[٣]، فكيف يوثَّق مثل هذا الراوي الذي لا يتحمل كل هذه التفردات والمخالفات، ومن ثم تصحح أحاديثه؟!

---

١ – أي هذا الحديث، والذي قبله.

٢ – الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤٨). قلت: ليس هذا الحديث في الصحيحين.

٣ – قال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن ماجه (محمد بن يزيد القزويني) – رحمهما الله–: (كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدا، حتى بلغني أن السري كان يقول: "مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالبا". وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة، والله تعالى المستعان. ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجة فهو ضعيف، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى ما وجدته بخطه، وله القائل: يعني: وكلامه هو ظاهر كلام شيخه، لكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على أحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره من وجوه الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به من الخمسة). تهذيب التهذيب (٩/ ٥٣١– ٥٣٢) رقم الترجمة ٨٧٢.

النموذج التطبيقي الثاني:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "النضر بن إسماعيل بن أبي حازم البجلي: كوفي، ثقة، وكان إمام مسجد الجامع"(١).

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي:** هو "إمام جامع الكوفة. روى عَنْ: الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، ومحمد بن سُوقة، وجماعة. وَعَنْهُ: أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع، وزياد بن أيّوب، وغيرهما. قال أحمد كما في رواية ابنه عبد الله: "لم يكن يحفظ الْإِسْنَاد، روى عَنهُ إِسْمَاعِيل حَدِيثا مُنْكرًا عَن قيس". وقال في رواية المروذي: قد كتبنَا عَنهُ لَيْسَ هُوَ بِقَوي، يعْتَبر بحَديثه، وَلَكِن مَا كَانَ من رقائق، وَكَانَ أَكثر حَدِيثا من ابْن السماك. وقال ابن عدي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا الليث بْن عبدة، سَمِعْتُ يَحْيى بْن مَعِين يَقُول: النَّضْر بْن إِسْمَاعِيل كَانَ صدوقًا، وكان لا يدري ما يحدث به. وقال محمد بن عثمان بن أبى شيبة، عن يحيى بن معين: كان ضعيفًا، وقال في رواية الدوري: لَيْسَ بِشَيْء، وقال أبو بكر بن أبى خيثمة عن يحيى بن معين: لا شيء. وقال مرة: ليس حديثه بشيء. وقال أبو زرعة: ليس بقوي"(٢)(٣).

---

١ – الثقات (ص: ٤٤٩) رقم الترجمة ١٦٩٠.

٢ – تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٢٧٤)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٢٩٧)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي (ص: ٩٤)، الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٦٦)، الضعفاء الكبير ٤/ ٢٩٠، ٢٩١ رقم ١٨٨٤، الجرح والتعديل ٨/ ٤٧٤ رقم ٢١٧٧، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩/ ٣٧٢)، تاريخ الإسلام ت تدمري (١٢/ ٤٢٣) رقم الترجمة ٣٨٢.

٣ – قال أبو أحمد ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال الدارقطني: صالح، وقال يعقوب بن شيبة: صدوق، ضعيف الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف. وقال النسائي، والذهبي، وابن حجر: ليس بالقوي، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوى عندهم. وقال أبو عبيد الآجرى عن أبي داود: تجيء عنه مناكير. وقال الساجى: عنده مناكير، وقال ابن حبان: فحش خطؤه وكثر وهمه، فاستحق الترك. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩/ ٣٧٢)، الكاشف ٣/ ١٧٩ رقم ٥٩٣٠، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٣٤، ٤٣٥ رقم ٧٩١، تقريب التهذيب ٢/ ٣٠١ رقم ٨٢.

☜ ثالثًا: أحاديثه: منها ما يلي:

١ – حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ الْقُنُوتِ[١]» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ عُقِرَ جَوَادُهُ، وَأُرِيقَ دَمُهُ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْهِجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ هَجَرَ مَا كَرِهَ اللَّهُ»[٢]، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ، وَيَدِهِ»[٣]، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا الْمُوجِبَتَانِ[٤]؟ قَالَ: «مَنْ

---

١ – قال الإمام مسلم – رحمه الله– : حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ». كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بَابُ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ (١/ ٥٢٠) رقم ١٦٤ – (٧٥٦)، وقال أيضًا: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ الْقُنُوتِ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ. رقم ١٦٥ – (٧٥٦).

٢ – قال الإمام البخاري – رحمه الله–: حدثنا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ». أخرجه في صحيحه، كتاب الإيمان، بَابٌ: الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ (١/ ١١) رقم ١٠، وفي كتاب الرقاق، بَابُ الِانْتِهَاءِ عَنِ الْمَعَاصِي (٨/ ١٠٢) رقم ٦٤٨٤، ومسلم في صحيحه مختصرًا، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ تَفَاضُلِ الْإِسْلَامِ، وَأَيُّ أُمُورِهِ أَفْضَلُ (١/ ٦٥) رقم ٤٠. إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ». عن عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ – رضي الله عنهما. قلت: لم أقف عليه في الصحيحين من حديث جابر – رضي الله عنهما–، وهما (أعني: الصحيحين) ميزان أحاديث الثقات.

٣ – قال الإمام مسلم – رحمه الله–: حَدَّثَنَا حَسَنٌ الْحُلْوَانِيُّ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، قَالَ: عَبْدٌ، أَنْبَأَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ =مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ». أخرجه في صحيحه، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ تَفَاضُلِ الْإِسْلَامِ، وَأَيُّ أُمُورِهِ أَفْضَلُ (١/ ٦٥) رقم ٤١. وصح من حديث عبد الله بن عمرو، وأبي موسى – رضي الله عنهم– في الصحيحين.

٤ – قال الإمام مسلم – رحمه الله–: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْمُوجِبَتَانِ؟ فَقَالَ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ». أخرجه في صحيحه، كتاب الإيمان، بَابُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا دَخَلَ النَّارَ (١/ ٩٤) رقم ٩٣.

مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»[1].

٢- **حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْقَاصُّ** وَهُو أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ[2]؛ فَإِنَّ قَوْمًا قَدْ أَرْدَاهُمْ سُوءُ ظَنِّهِمْ بِاللَّهِ» فَقَالَ اللَّهُ: {وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ، فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[3][4].

٣- **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو الْمُغِيرَةِ**، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قُمْتُ فِيكُمْ كَمَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِينَا فَقَالَ: "أُوصِيكُمْ بِأَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الكَذِبُ حَتَّى يَحْلِفَ الرَّجُلُ وَلَا يُسْتَحْلَفُ، وَيَشْهَدَ الشَّاهِدُ وَلَا يُسْتَشْهَدُ[5]، أَلَا لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ

---

١ – الحديث أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٣/ ٣٨١) رقم ١٥٢١٠.

٢ – أخرجه مسلم في صحيحه، من طريق أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، قَبْلَ وَفَاتِهِ بِثَلَاثٍ، يَقُولُ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ بِاللهِ الظَّنَّ». كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَابُ الْأَمْرِ بِحُسْنِ الظَّنِّ بِاللهِ تَعَالَى عِنْدَ الْمَوْتِ (٤/ ٢٢٠٥) رقم ٨١. ومن طريق وَاصِل، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ، به، فذكره. (٤/ ٢٢٠٦) رقم ٢٨٧٧. قلت: الزيادات الأخرى خارج الصحيحين.

٣ – [فصلت: ٢٣].

٤ – أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٣/ ٣٧٣) رقم ١٥١٩٧.

٥ – قال البخاري – رحمه الله–: حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ زَهْدَمَ بْنَ مُضَرِّبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» – قَالَ عِمْرَانُ: لاَ أَدْرِي أَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثَةً – قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلاَ يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ». أخرجه في عدة مواطن من صحيحه، كتاب الشهادات، بَابٌ: لاَ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ (٣/ ١٧١) رقم ٢٦٥١، وأصل الحديث في الصحيحين. قلت: وورد كذلك فيهما من حديث أبي هريرة، وعبد الله بن مسعود –رضي الله عنهما–، وليس فيهما معنى: يَحْلِفَ الرَّجُلُ وَلَا يُسْتَحْلَفُ" من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثَالِثُهُمَا الشَّيْطَانُ[١]، عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الجَنَّةِ فَلْيَلْزَمُ الجَمَاعَةَ، مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ"[٢].

٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو المُغِيرَةِ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الحَسْرَةِ}[٣]، قَالَ: "يُؤْتَى بِالمَوْتِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ حَتَّى يُوقَفَ عَلَى السُّورِ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ فَيَشْرَئِبُّونَ، وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ فَيَشْرَئِبُّونَ، فَيُقَالُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، فَيُضْجَعُ فَيُذْبَحُ[٤]، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ قَضَى لِأَهْلِ الجَنَّةِ الحَيَاةَ وَالبَقَاءَ، لَمَاتُوا فَرَحًا، وَلَوْلَا أَنَّ

---

١ – صح من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: "لاَ يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلاَ تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، بَابُ مَنِ اكْتُتِبَ فِي جَيْشٍ فَخَرَجَتِ امْرَأَتُهُ حَاجَّةً، أَوْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ (٤/ ٥٩) رقم ٣٠٠٦. وفي كتاب النكاح، بَابُ لاَ يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالدُّخُولُ عَلَى المُغِيبَةِ (٧/ ٣٧) رقم ٥٢٣٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، بَابُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ إِلَى حَجٍّ وَغَيْرِهِ (٢/ ٩٧٨) رقم ١٣٤١. قلت: لم أقف عليه من حديث ابن عمر – رضي الله عنهما– في الصحيحين.

٢ – الحديث أخرجه – بطوله– الترمذي في سننه، أبواب الفتن، بَابُ مَا جَاءَ فِي لُزُومِ الجَمَاعَةِ (٤/ ٤٦٥) رقم ٢١٦٥، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣ – [سورة مريم: جزء من الآية رقم ٣٩].

٤ – قال الإمام مسلم – رحمه الله–: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ – وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ – قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ – زَادَ أَبُو كُرَيْبٍ: فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَاتَّفَقَا فِي بَاقِي الْحَدِيثِ – فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، قَالَ: وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالَ فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، قَالَ فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيُذْبَحُ، قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ " قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: {وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} [مريم: ٣٩] وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الدُّنْيَا". أخرجه في صحيحه، كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَابُ النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضُّعَفَاءُ (٤/ ٢١٨٨) رقم ٢٨٤٩. قلت: ما زاد عن ذلك فليس في الصحيحين.

اللَّهَ قَضَى لِأَهْلِ النَّارِ الحَيَاةَ فِيهَا وَالبَقَاءَ، لَمَاتُوا تَرَحًا[١]"[٢].

٦- "**حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ وَهُوَ النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يَعْنِي:** الْقَاصَّ، حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ لَمْ يَبْقَ مُؤْمِنٌ إِلَّا أُتِيَ بِيَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ حَتَّى يُدْفَعَ إِلَيْهِ. يُقَالُ لَهُ: هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ"[٣]. قَالَ أَبُو بُرْدَةَ: فَاسْتَحْلَفَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: أَسَمِعْتَ أَبَا مُوسَى يَذْكُرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. فَسُرَّ بِذَلِكَ عُمَرَ"[٤].

٧- **حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو الْمُغِيرَةِ الْقَاصُّ**، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا رَجُلٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خَرَجَ فِي بُرْدَيْنِ أَخْضَرَيْنِ، يَخْتَالُ فِيهِمَا، أَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَأَخَذَتْهُ، وَإِنَّهُ لَيَتَجَلْجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[٥][٦][٧].

---

١ - التَّرح: "ضدّ الفرح، وهو الحزن". التحبير لإيضاح معاني التيسير (٢/ ٢٦٩).

٢ - أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر، أبواب تفسير القرآن، بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ (٥/ ٣١٥) رقم ٣١٥٦. وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

٣ - قال الإمام مسلم - رحمه الله- في صحيحه: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، دَفَعَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، فَيَقُولُ: هَذَا فِكَاكُكَ مِنَ النَّارِ". كتاب التوبة، بَابُ قَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ وَإِنْ كَثُرَ قَتْلُهُ (٤/ ٢١١٩) رقم ٢٧٦٧. قلت: ليس في الصحيح هذا الاستحلاف من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

٤ - أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٢/ ٣٧٥) رقم ١٩٦٠٠.

٥ - أخرجه أحمد في المصدر السابق (١٧/ ٤٥٢) رقم ١١٣٥٦.

٦ - قال البزار - رحمه الله-: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ فِي حُلَّةٍ يَتَبَخْتَرُ فِيهَا، إِذْ خُسِفَ بِهِ الأَرْضَ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ هَكَذَا إلا أَبُو عُبَيْدَةَ. كشف الأستار عن زوائد البزار، كتاب اللباس، بَابٌ فِي جَرِّ الإِزَارَةِ (٣/ ٣٦٤) رقم ٢٩٥١.

٧ - قال الإمام البخاري - رحمه الله-: "حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الخُيَلاَءِ، خُسِفَ بِهِ، فَهُوَ

٨- **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ**، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ(١)، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: ذُكِرَ لِي قَالَ: يَقُولُ: إِنَّ الْأَعْمَالَ تَتَبَاهَى، فَتَقُولُ الصَّدَقَةُ: أَنَا أَفْضَلُكُمْ(٢).

٩- **حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو الْمُغِيرَةِ**، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى(٣)، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ

يَتَجَلْجَلُ فِي الأَرْضِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ". أخرجه في صحيحه، كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ، باب حديث الغار (٤/ ١٧٧) رقم ٣٤٨٥. وقال الإمام مسلم – رحمه الله–: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَّامٍ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي قَدْ أَعْجَبَتْهُ جُمَّتُهُ وَبُرْدَاهُ، إِذْ خُسِفَ بِهِ الْأَرْضُ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». أخرجه في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، بَابُ تَحْرِيمِ التَّبَخْتُرِ فِي الْمَشْيِ مَعَ إِعْجَابِهِ بِثِيَابِهِ (٣/ ١٦٥٣) رقم ٢٠٨٨. قلت: ليس فيهما هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري ﷺ، ولا لون الحُلة.

١ – قال الدوري: سَمِعت يحيى يَقُول فِي حَدِيث سعيد بن الْمسيب أَنه رأى عمر بن الْخطاب: فَلم يثبت لَهُ سَمَاعا، فَقلت: أَلَيْسَ يروى عَن سعيد بن الْمسيب أَنه قَالَ: ولدت لِسنتَيْنِ مضتا من خلَافَة عمر؟ فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا بِشَيْء، وَلم يثبت لَهُ من عمر سَمَاعا. تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٢١٦). وقال ابن أبي حاتم – رحمهما الله–: سَمِعْتُ أَبِي وَقِيلَ لَهُ: يَصِحُّ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ سَمَاعٌ مِنْ عُمَرَ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا رُؤْيَتُهُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَنْعِي النُّعْمَانَ بْنَ مُقَرِّنٍ. المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٧٣).

٢ – أخرجه ابن خزيمة في صحيحه،كِتَابُ الزَّكَاةِ الْمُخْتَصَرُ مِنَ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ عَلَى الشَّرِيطَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، بَابُ فَضْلِ الصَّدَقَةِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ، فَإِنِّي لَا أَعْرِفُ أَبَا فَرْوَةَ بِعَدَالَةٍ وَلَا جَرْحٍ (٤/ ٩٥) رقم ٢٤٣٣. وأخرجه الحاكم من طريق قُرَّة، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ، به، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ». المستدرك على الصحيحين، كتاب الزكاة (١/ ٥٧٦) رقم ١٥١٨.

٣ – ابن أبي ليلى هو: "محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عبد الرحمن الأنصاري الكوفي، روى عن: عَطِيَّة الْعَوْفِيّ، ونافع مولى ابن عمر، وجماعة، وعنه: ابنه عمران، ومُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ، وطائفة. قال أحمد: (كان سيء الحفظ مضطرب الحديث)، وقال شعبة: (ما رأيت أحدًا أسوأ حفظا من ابن أبي ليلى)، وقال ابن حبان: (كان رديء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ، يروى الشئ على التوهم، ويحدث على الحسبان فكثر المناكير في روايته، فاستحق الترك)، وقال ابن حجر: (صدوق سئ الحفظ جدًا)، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، روى له مسلم مقرونًا بآخر". العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٤١١، المجروحين: ٢/ ٢٤٣، تذكرة الحفاظ: ١/ ١٧١، تقريب التهذيب: ٢/ ١٠٥.

بِالصَّاعِ»[1].

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** من خلال مرويات هذا الراوي نلحظ بوضوح ما يؤيد تضعيف الأئمة له، ويعرب عن دقتهم الشديدة في أحكامهم النقدية، فأحاديثه تشتمل على أمور – إن كانت منه– تدل على ضعفه؛ لأنه لا يصنعها بهذه الكثرة إلا الضعفاء، ومن ذلك: اشتمالها في الروايات صحيحة الأصل متحدة المخارج على جمع ودمج وتلفيق بين الروايات الصحيحة وغيرها في سياق إسنادي واحد، وتفردها بهذا السياق، وروايتها من طريق رواة لا يسلم بعضهم من جرح ومخالفة للثقات، فضلا عن تفرد الراوي بالرواية عنهم أحيانًا، أو كون بعضهم ليسوا من أصحاب الشيخ وملازميه الذي يروون عنه أحيانًا أخرى. واشتمالها في الروايات مختلفة المخارج التي ينفرد بها – وليست في الصحيحين– على ألفاظ ومعان ناقصة، أو زائدة مؤثرة وغير مؤثرة، أو مخالفة.

كما أنها تحتوي في – الروايات متحدة ومحتلفة المخارج– على زيادات مدرجة – وبعضها مؤثرة– على أحاديث الثقات، وألفاظ أخرى أُدّيت لمعان ثابتة خلاف الواردة في أحاديث الثقات.

ومن المعلوم أن أهل النظر الكامل من المحدثين يقيسون مرويات الراوي بغيره من الرواة الثقات؛ ليتضح لهم مقدار ضبطه وحفظه، ومن ثم يوثقونه أو يضعفونه، فالراوي الضعيف إنما يعرف بكثرة تفرداته، وغفلاته، ومناكيره، ومخالفاته. وأحاديثه التي يوافق فيها الثقات لا تخل في كثير من الأحيان من

---

١ – أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (٤١/ ٤٧٢) رقم ٢٥٠١٥. قلت: ورواه مسلم – رحمه الله– من حديث أنس ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ». أخرجه في صحيحه، كتاب الحيض، بَابُ الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ مِنَ الْمَاءِ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ، وَغُسْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَغُسْلِ أَحَدِهِمَا بِفَضْلِ الْآخَرِ (١/ ٢٥٨) رقم (٣٢٥). ولم أقف عليه من حديث أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها– في الصحيحين.

المعاني الزائدة، والألفاظ المخالفة للألفاظ الصحيحة، فضلا عن الأسانيد الغريبة، والتخليطات، والزيادات، والنقص، والاختصار، وجمع الروايات والأسانيد، والتفردات، والمناكير.

وحين نطبق ما سبق على الراوي صاحب الترجمة نجد أنه يصل بهذا الخلط إلى درجة أنه لا يدري ما يحدث به، ويعتبر به في أحاديث الرقاق كما قال ابن معين – رحمه الله–، فكيف يوثق مثل هذا الراوي، ومن ثم تصحح أحاديثه؟!

الفرع الثاني: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من الضعفاء جدًّا عند أئمة الميزان.

ومن ذلك:

النموذج التطبيقي الأول:

أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي: قال رحمه الله: "عَقِيل الجَعدِيُّ: ثقة"[١].

ثانيًا: ترجمة الراوي: هو"عقيل بن يحيى الجعدي"[٢]. "روى عن أبي إسحاق الهمداني، رَوَى عَنه: الصَّعق بْن حَزْن، وعِكرِمة بْن عَمّار. قال البخاري: مُنكَرُ الحديثِ، وقال أبو حاتم: هو منكر الحديث ذاهب"[٣].

ثالثًا: أحاديثه:

١ – قال ابن أبي حاتم– رحمهما الله–: "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ[٤]، عَنِ الصَّعْقِ بْنِ حَزْنٍ، عَنْ حَرب الجَعْدِي، عَنْ أَبِي إسحاقَ، عن سُوَيد ابن غَفَلَةَ، عن عبد الله بْنِ مسعودٍ؛ قَالَ: قَالَ لِي رسولُ الله ﷺ: أَتَدْرِي أَيُّ

١ – الثقات للعجلي (ص: ٣٣٨) الترجمة رقم ١١٥٧.

٢ – ميزان الاعتدال (٣/ ٨٨).

٣ – التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٧/ ٥٣) رقم الترجمة ٢٤٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢١٩) رقم الترجمة ١٢١٤.

٤ – أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ٢٩٥) رقم ٣٧٦. وله شاهد من حديث البراء بن عازب، أخرجه مسند أحمد في مسنده ط الرسالة (٣٠/ ٤٨٨) رقم ١٨٥٢٤ به، مطولا، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

عُرَى الإِسْلاَمِ أَوْثَقُ؟ وسألتُ أَبِي عَنْ ذلك؟ فَقَالَ: هَذَا خطأٌ؛ إنما هو: الصَّعْقُ بْن حَزْنٍ، عَنْ عَقِيل الجَعْدِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، وليس لحربٍ معنى. ونفسُ الحديثِ منكرٌ؛ لا يشبهُ حَدِيث أَبِي إِسْحَاق، ويشبه أن يكون عَقِيلٌ هذا أَعْرابيّ. والصَّعْق، فلا بأسَ به[1][2].

٢- **قال الإمام الطبراني – رحمه الله-:** "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ الْجَارُودِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ عَقِيلٍ الْجَعْدِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَاصِمٍ الْعَدَوِيِّ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: يَا كَعْبُ، أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ أُمَرَاءَ يَكُونُونَ بَعْدِي..." وقال: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا عَقِيلٌ، تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ(٣).

قلت: والمحفوظ ما أخرجه أحمد ٤/٢٤٣ (١٨٣٠٦) قال: حدَّثنا يَحيى بن سَعِيد، عن سُفْيان. و"التِّرمِذي" في جامعه، أَبْوَابُ الْفِتَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٤/ ٥٢٥) رقم ٢٢٥٩ قال: حدَّثنا هارون بن إِسْحاق الهَمْدَانِي، حدَّثني مُحَمد بن عَبْد الوهَّاب، عن مِسْعَر (ح) قال هارون: وحدَّثني مُحَمد بن عَبْد الوهَّاب، عن سُفْيان. كلاهما (سُفْيان، ومِسْعَر) عن أَبي حَصِين، عُثْمان بن عاصم، عن عامر الشَّعْبِي، عن عاصم، عن كعب بن عجرة ﷺ. قال الترمذي:"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ مِسْعَرٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، قَالَ هَارُونُ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَاصِمٍ العَدَوِيِّ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ، قَالَ هَارُونُ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، عَنْ

---

١ – علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٢٧٢-٢٧٣) بتصرف بسيط.

٢ – قال الحافظ العقيلي – رحمه الله تعالى-: "عَقِيلٌ الْجَعْدِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ". الضعفاء الكبير (٣/ ٤٠٨) الترجمة رقم ١٤٤٦.

٣ – المعجم الصغير للطبراني (١/ ٣٧٤) رقم الترجمة ٦٢٥.

سُفْيَانَ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَلَيْسَ بِالنَّخَعِيِّ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مِسْعَرٍ، وَفِي البَاب عَنْ حُذَيْفَةَ"(١).

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** راو – مثل هذا– لا يعرف إلا بهذين الحديثين غير المحفوظين، ولم يرو عنه إلا اثنان، وهو مع ذلك يتفرد عن الراوي المكثر بما لا يشبه حديثه، فعلى أي أساس وثق الإمام العجلي – رحمه الله– هذا الراوي المقل جدًّا؟

النموذج التطبيقي الثاني:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "المختار بن نافع التيمي(٢): كوفي، ثقة"(٣).

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي:** المختار بن نافع، "كنيته أَبُو إِسْحَاق التمار، يروي عَن أبي حَيَّان التَّيْمِيّ، وأبى مطر، روى عنه يونس بن بكير، وعبد الرحيم بن سليمان، والعلاء بن حصين، وجماعة، قَالَ الْبُخَارِيُّ في ضعفائه: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"، وقال أبو حاتم: شيخ منكر الحديث، وقال أبو زرعة: واهي الحديث(٤) (٥).

---

١ – أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر، أَبْوَابُ الْفِتَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٤/ ٥٢٥) رقم ٢٢٥٩.

٢ – التَّيْمِيّ: بِفَتْح التَّاء ثَالِث الْحُرُوف وَفتح الْيَاء آخر الْحُرُوف وبالميم، هَذِه النِّسْبَة إِلَى تيم، وَهُوَ بطن من غافق. اللباب (١/ ٢٣٢).

٣ – الثقات للعجلي (ص: ٤٢٢) رقم الترجمة ١٥٤٦.

٤ – الضعفاء الصغير للبخاري ت زايد (ص: ١١٠) رقم الترجمة ٣٥٧، التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٧/ ٣٨٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣١١)،المجروحين لابن حبان (٣/ ١٠)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢/ ٣٩٧)، تقريب التهذيب (ص: ٥٢٣).

٥ – قال ابن حبان: "مُنكر الحَدِيث جدًّا، كَانَ يَأتي بِالْمَنَاكِيرِ عَن الْمَشَاهِير حَتَّى يسْبق إِلَى الْقلب أَنَّهُ كَانَ الْمُتَعَمد لذَلِك". المجروحين لابن حبان (٣/ ٩) رقم الترجمة ١٠٣٨.

ثالثًا: أحاديثه:

١- "**رَحِمَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ زَوَّجَنِيَ ابْنَتَهُ**، وَحَمَلَنِي إِلَى دَارِ الهِجْرَةِ، وَأَعْتَقَ بِلَالًا مِنْ مَالِهِ، رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ، يَقُولُ الحَقَّ وَإِنْ كَانَ مُرًّا، تَرَكَهُ الحَقُّ وَمَا لَهُ صَدِيقٌ، رَحِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ، تَسْتَحْيِيهِ المَلَائِكَةُ، رَحِمَ اللَّهُ عَلِيًّا، اللَّهُمَّ أَدِرِ الحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ"(١).

٢- **قال الإمام أحمد – رحمه الله–:** "حدثنا محمد بن عُبيد حدثنا مختار بن نافع التمّار عن أبي مَطرَ: أنه رأى عليّا أتى غلامًا حَدَثًا فاشترى منه قميصًا بثلاثة دراهم، ولبسه إلى ما بين الرسغين إلى الكعبين، يقول ولَبِسَه: الحمد لله الذي رزقني من الرياش ما أتجمل به في الناس، وأُواري به عورتي، فقيل: هذا شيء ترويه عن نفسك أو عن نبي الله ﷺ؟ قال: هذا شيء سمعته من رسول الله ﷺ يقوله عند الكسوة: "الحمد لله الذي رزقني من الرياش ما أتجمل به في الناس، وأُواري به عورتي"(٢).

٣- **وبالإسناد السابق عن أبي مَطَر قال:** "بينا نحن جلوس مع أمير المؤمنين على في السجد على باب الرَّحْبة، جاء رجل فقال: أرني وضوء رسول الله ﷺ وهو عند الزوال، فدعا قَنْبرًا فقال: ائتني بكوز من ماء، فغسل كفيه ووجهه ثلاثاً، وتمضمض ثلاثاً، فأدخل بعض أصابعه في فيه، واستنشق ثلاثًا، وغسل ذراعيه ثلاثاً، ومسح رأسه واحدة، فقال: داخلهما من الوجه وخارجهما من الرأس، ورجليه إلى الكعبين ثلاثًا، ولحيُته تَهطل على صدره، ثم حَسَا حُسْوَةً

---

١ – أخرجه الترمذي في سننه ت شاكر، كتاب أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابُ مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ (٥/ ٦٣٣) رقم ٣٧١٤. وقال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ. ورواه العقيلي بإسناده، وقال: "لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ". الضعفاء الكبير (٤/ ٢١٠).

٢ – أخرجه في مسنده (٢/ ١٥٩) رقم ١٣٥٤، وفي (٢/ ٤٥٧) رقم ١٣٥٣ عن سُوَيْد بْن سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ الْفَزَارِيُّ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ نَافِعٍ، به، مختصرًا. وأخرجه ابن عدي – وكذا الحديث الذي قبله– في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٨/ ٢٠٠)، وقال: "وهذان الحديثان يعرفان بمختار بْن نَافع هذا، ومن رواية أَبِي عتاب عَنْهُ". قلت: هذان الحديثان ليسا في الصحيحين، وفيهما أحكام فقهية مؤثرة، وإثبات فضائل.

بعد الوضوء، ثم قال: أين السائل عن وضوء رسول الله ﷺ؟ كذا كان وضوء نبي الله ﷺ "[١].

٤- **من حديث عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ**، ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَطَعَ فِي بَيْضَةٍ مِنْ حَدِيدٍ قِيمَتُهَا أَحَدٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا"[٢].

٥- **من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ – رضي الله عنهما-** قَالَ: جَاءَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ فَاسْتَأْذَنَ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: ارْجِعْ فَإِنَّا مَشَاغِيلُ عَنْكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَدْرِي مَنْ هَذَا يَا أَبَا حَسَنٍ؟ هَذَا مَلَكُ الْمَوْتِ ادْخُلْ رَاشِدًا» فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ: إِنَّ رَبَّكَ عَزَّ وَجَلَّ يُقْرِؤُكَ السَّلَامَ قَالَ: «أَيْنَ جِبْرِيلُ؟» قَالَ: لَيْسَ هُوَ قَرِيبٌ مِنِّي الْآنَ يَأْتِي، فَخَرَجَ مَلَكُ الْمَوْتِ حَتَّى نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ – عَلَيْهِ السَّلَامُ- وَهُوَ قَائِمٌ بِالْبَابِ: مَا أَخْرَجَكَ يَا مَلَكَ الْمَوْتِ؟ قَالَ: الْتَمَسَكَ مُحَمَّدٌ ﷺ فَلَمَّا أَنْ جَلَسَا، قَالَ جِبْرِيلُ: سَلَامٌ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ هَذَا وَدَاعٌ مِنِّي وَمِنْكَ "، فَبَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ مَلَكُ الْمَوْتِ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ قَبْلَهُ، وَلَا يُسَلِّمُ بَعْدَهُ[٣].

☜ **<u>رابعًا: النتيجة النهائية:</u>** أحاديث هذا الراوي – كما رأينا- قليلة، وفيها أحكام مهمة، وغرائب، وإثبات لفضائل، وتفردات بأشياء ومعاني – بل وبأحاديث- لم تأت في أحاديث الثقات، مما يدل على شدة ضعفه – كما حكم عليه النقاد الكبار، فما المعيار الذي قام عليه توثيق الحافظ العجلي؟

✿✿✿✿✿✿✿✿✿✿✿✿

١ – أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٥٩- ١٦٠) رقم ١٣٥٥. <u>قلت:</u> هذا الحديث ليس في الصحيحين، وفيه أحكام فقهية مؤثرة، وقد رُوي عن علي ﷺ من وجوه خارج الصحيحين، منها: ما أخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، بَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ (١/ ٦٩) رقم (٩٥) من طريق الحسين بن علي رضي الله عنهما، به.

٢ – أخرجه البزار في مسنده = البحر الزخار (٣/ ٥٢) رقم ٨٠٧.

٣ – أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ١٤١) رقم ١٢٧٠٨.

☜جدول الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من الضعفاء، والضعفاء جدًّا، عند أئمة الميزان[1].

- عددهم: ٦٨ راويًا، وأرقام تراجمهم هي:

٨١	١٠٩	١٣٣	١٣٤	١٣٩	١٦١	١٦٣
١٦٦ ض ج	١٦٩	١٧١	١٧٧	٢٠٦	٢٧٨	
٢٩٠	٢٩٥	٣٠٠ ض ج	٣٢٧	٣٨٠	٤١٦	
٤٢٨	٤٨١	٥٠٠	٥١٧	٥٤٢	٥٤٦	٥٧٥
٦٠٥	٦٣٦	٦٥٩	٦٩٦	٧٥٢	٧٦٥	٨١٩
٨٢٠	٨٨٠	٨٩٤	٨٩٩	٩٨٣	١٠٠٢	١١٢٩
١١٥٧ض ج	١١٦٦	١١٩٥	١٢٠٥	١٢٠٧	١٣٠٤	١٣٨٥
١٤٢٩	١٤٦١	١٤٧٢ ض ج	١٤٧٦	١٥٢٠	١٥٤٦ ض ج	١٦٠٥
١٦٦٤	١٦٦٥	١٦٧١	١٦٩٠	١٧١٩	١٧٢٨	١٧٤٦
١٨٢٤	١٨٣٥	١٨٥٢	١٨٩٦	١٩٠٥	٢٠٢٨ ض ج	٢٠٨٧

١ - كتبت (ض ج) بجوار التراجم الذين ضعفهم بشدة أئمة الميزان، وبقية الجدول تراجم ضعيفة، كما أنني لم أذكر أسماء أصحاب هذه التراجم، ولا أرقام الجزء والصفحة؛ حتى لا يطول البحث إطالة بالغة، فأرقام التراجم فيها الكفاية، ويسهل الرجوع إليها إن شاء الله تعالى.

الفرع الثالث: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من المجاهيل[١] عند أئمة الميزان.

ومن النماذج التطبيقية على ذلك ما يلي:

النموذج التطبيقي الأول:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "الفضل بن المؤتمن العتكي[٢]: بصري، ثقة"[٣]. ☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي:** "الفضل بن المؤتمن العتكى، روى عن أبي الحلال، روى عنه حماد بن زيد، ومهلب بن بكر بن حازم ابن اخى جرير بن حازم، وسمعته يقول: هو مجهول[٤].

☜ **ثالثًا: أحاديثه:** لم أقف له على أي حديث في كتب السنة الشريفة.

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** راو مثل هذا، جهله أبو حاتم- رحمه الله-، ولم أقف له على أي حديث في كتب السنة، فكيف يكون ثقة ولا أحاديث له؟ وعلى أي أساس وثقه العجلي رحمه الله؟

النموذج التطبيقي الثاني:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "منصور الكلبي: مصري، تابعي، ثقة"[٥].

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي:** هو "مَنْصور بن سعيد بن الأَصْبَغ، ويقال: منصور بن زيد الكَلْبي المِصْري"[٦]. قال ابن أبي حاتم – رحمهما الله-: "روى عن:

---

١ – أعتمد في الألفاظ الدالة على الجهالة من قيل فيه: مجهول، لا نعرفه، لا أعرفه، لا يعرف... ولم يُخالف قائله.

٢ – العَتَكِي: بفتحتين إلى العَتِيك بطن من الأَزْد. لب اللباب ص ١٧٦.

٣ – الثقات للعجلي (ص: ٣٨٣) رقم الترجمة ١٣٥٥.

٤ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٦٧– ٦٨) رقم الترجمة ٣٨٤. وينظر: التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٧/ ١١٩) رقم الترجمة ٥٣١، التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم (ص: ٩٠).

٥ – الثقات للعجلي (ص: ٤٤١) رقم ١٦٤١.

٦ – التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (١/ ١٩٤) ترجمة رقم ٢٥٦.

دحية بن خليفة الكلبى، روى عنه: أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني، سمعت أبي يقول ذلك"[1]. "قَال أَبُو سَعِيد بْن يونس: منصور بْن سَعِيد بْن الأصبغ الكلبي يروي عَن دحية بْن خليفة الكلبي، روى عنه: مرثد بْن عَبد الله اليزني، وابنه حسان بْن منصور، يروي عنه: حفص بْن صالح الجشمي، وابنه سهيل بْن حسان بْن منصور يكنى أَبَا السحماء، روى عنه الليث بْن سعد، وخالد بْن حميد، وضمام بْن إسماعيل، وعبد اللَّهِ بْن وهب"[2][3]. وروى الحافظ ابن عساكر بإسناده إلى علي بن المديني – رحمهما الله– أنه قال: "مجهول لا أعرفه"[4][5].

☜ **ثالثًا: أحاديثه:** – قال أبو داود – رحمه الله–: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ مَنْصُورٍ الْكَلْبِيِّ، أَنَّ دِحْيَةَ بْنَ خَلِيفَةَ خَرَجَ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ دِمَشْقَ مَرَّةً إِلَى قَدْرِ قَرْيَةِ عُقْبَةَ، مِنَ الْفُسْطَاطِ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ إِنَّهُ أَفْطَرَ وَأَفْطَرَ مَعَهُ نَاسٌ، وَكَرِهَ آخَرُونَ أَنْ يُفْطِرُوا، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى قَرْيَتِهِ، قَالَ: "وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنِّي أَرَاهُ، إِنَّ قَوْمًا رَغِبُوا عَنْ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ"، يَقُولُ: ذَلِكَ لِلَّذِينَ صَامُوا، ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: "اللَّهُمَّ اقْبِضْنِي إِلَيْكَ"[6][7].

---

١ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٨٠) رقم الترجمة ٧٨٥، وينظر: التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٧/ ٣٤٣) رقم الترجمة ١٤٨١، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٦٠/ ٣١٦) ترجمة رقم ٧٦٦٤.

٢ – تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/ ٥٢٩).

٣ – قال ابن يونس المصري: "يروى عن دحية بن خليفة الكلبي. روى عنه مرثد بن عبد الله اليزنىّ، وابنه «حسّان بن منصور». يروى عنه (أيضًا) حفص بن صالح الخشنىّ". "تاريخ ابن يونس المصرى (١/ ٤٨٥) رقم الترجمة ١٣٢٧.

٤ – تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٠/ ٣١٨). وينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/ ٥٢٨).

٥ – قال الذهبي – رحمه الله–: "لا يعرف". الكاشف (٢/ ٢٩٦) ترجمة رقم ٥٦٤١.

٦ – أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، بَابُ قَدْرِ مَسِيرَةِ مَا يُفْطَرُ فِيهِ (٢/ ٣١٩) رقم ٢٤١٣.

٧ – "وَحَدِيث: "فطر الْمُسَافِر على ثَلَاثَة أَمْيَال". رده بِأَن قَالَ: مَنْصُور الْكَلْبِيّ لَا أعلم روى عَنهُ إِلَّا أَبُو الْخَيْر". بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٢٣– ٢٤)

☜ **قلت:** هذا الراوي ليس له إلا هذا الحديث في كتب السنة الشريفة، الذي ينبني عليه حكم فقهيّ يفيد كراهة الصوم- على الأقل-، فهناك عدة إشكالات فقهية مترتبة على هذا الحديث[١]، فكيف يوثق من مثل هذا حاله، خاصة مع تجهيل الإمام ابن المديني له؟! وتجهيله له – فيما يظهر- لندرة أحاديثه، فكيف يضع أحاديثه في ميزان الرواة الثقات ويعطيه حكمًا، وليس له إلا هذا الحديث المشكل؟

والمشكلة في توثيق العجلي – رحمه الله تعالى- لهؤلاء الرواة الذين حكم عليهم الحفاظ النقاد بالجهالة، ليست في عددهم في مجموع رواة الكتاب، وإنما في عدد رواياتهم ونوعها، فالراوي الواحد قد يروي أحاديث كثيرة أو مهمة، وتوثيقه ومن ثم تصحيح رواياته؛ يوقع في الحرج، ويدخل في الدين تشريعات ومعتقدات ما أنزل الله بها من سلطان، لما فيها من تفردات ومناكير وغرائب وعجائب، فالنظر والاحتياط يقتضيان عدم اعتماد قول العجلي – رحمه الله- مباشرة في الرواة حتى يُنظر في كلامه، ويُقارن، ويبحث في صحته، وتُعرف أسبابه، لِما رأينا وسنرى من نماذج لمن انفرد بتوثيقهم، فكيف وقد خالف؟!

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

١ – "في هذا حجة لمن لم يحد السفر الذي يترخص فيه الافطار بحد معلوم، ولكن يراعي الاسم ويعتمد الظاهر، وأحسبه قول داود وأهل الظاهر. فأما الفقهاء فإنهم لا يرون الإفطار إلاّ في السفر الذي يجوز فيه القصر، وهو عند أهل العراق ثلاثة أيام، وعند أهل الحجاز ليلتان أو نحوهما. وليس الحديث بالقوي، وفي إسناده رجل ليس بالمشهور، ثم إن دحية لم يذكر فيه أن رسول الله ﷺ أفطر في قصير السفر، إنما قال: "إن قوما رغبوا عن هدى رسول الله ﷺ" ولعلهم إنما رغبوا عن قبول الرخصة في الافطار أصلا. وقد يحتمل أن يكون دحية إنما صار في ذلك إلى ظاهر اسم السفر، وقد خالفه غير واحد من الصحابة، فكان ابن عمر وابن عباس لا يريان القصر والإفطار في أقل من أربعةُ برد، وهما أفقه من دحية، وأعلم بالسنة". معالم السنن للإمام الخطابي (٢/ ١٢٧).

☜جدول الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من المجاهيل عند أئمة الميزان[1].

- عددهم: ٢٤ راويًا، وأرقام تراجمهم هي:

٢٦١	٣٧٨	٣٩٣	٥٥٣	٦٠٥	٧٣٨
٨٨٥	٩٣٦	٩٨٦	١٠١٥	١٢١٠	١٢٦٧
١٢٩٥	١٣٥٥	١٣٦٥	١٣٧٩	١٤٩٩	١٦٣٧
١٦٤٠	١٦٤١	١٧١٧	١٨٩٥	١٩٢٤	١٩٤١

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

📖 المطلب الثاني: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، ووافق فيهم طائفة الموثقين من أئمة الميزان، وخالف الطائفة الأخرى.

وهذا المطلب لا فائدة من التوسع في تراجم رواته بذكر أحاديثهم؛ لأن الحافظ العجلي – رحمه الله– قد وافق فيه بعض أئمة الميزان الذين اختلفوا في حال هؤلاء الرواة، فإن كان معتمدًا مثل هؤلاء النقاد فقد وافق بعضهم، وإن كان غير معتمد فقد وافق الطائفة الأخرى من أهل النقد التي وثقتهم، ومن الطبيعي – إن كان غير معتمد– أن يوافق القائلين بالتوثيق، وسأكتفي بذكر مثال واحد – في هذا المطلب– لأبين اختلاف أئمة النقد في حال راويه، وهذا من باب تكملة الصورة، ثم أذكر إحصائية رواته وأرقام تراجمهم؛ طلبًا للاختصار، وذكر ما يفيد موضوع البحث.

من تراجم هذا المطلب:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "إبراهيم بن أبي حبيبة

١ – ملحوظة: كل هذه الجداول السابقة واللاحقة من عمل الباحث واستقرائه، ولله الحمد.

حجازي ثقة"[١].

☜ **ثَانيًا: ترجمة الراوي:** هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ الأنصاري الأَشْهَلِيُّ(٢) مولاهم أبو إسماعيل المدني، روى عن: داود بن الحصين، وعبد الله بن أبي سفيان، وعدة. وعنه: إسماعيل بن أبي أويس، وعبد العزيز بن أبي ثابت، وجماعة، قال أحمد بن حنبل: ثقة، وخالفه الأئمة، فقال ابن معين: (ليس بشئ)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال أبو حاتم: (شيخ، ليس بقوى، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث)، مات سنة خمس وستين، روى له أبو داود والترمذي والنسائي [٣][٤][٥].

❁❁❁❁❁❁

١ – الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٥١) رقم ١٩.

٢ – الأَشْهَلِيِّ: بفتح الألف وسكون الشين المعجمة وفتح الهاء وفي آخرها اللام، نسبة إلى عبد الأشهل بن جشم، بطن من الأنصار. اللباب: ١/ ٦٨

٣ – الضعفاء الصغير: ١/ ١٦، التاريخ الكبير: ١ / ٢٧١ – ٢٧٢، الجرح والتعديل: ٢/ ٨٣، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ٤٢).

٤ – وقال ابن حبان: (كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل)، وقال النسائي: (ضعيف)، وقال الدارقطني: (متروك). الضعفاء: ٢٨٣، المجروحين: ١/ ١٠٩، سؤالات البرقاني صـــ ١٥.

٥ – نظرت في أحاديث هذا الراوي، فوجدته يوافق في بعضها، ويخالف في أكثرها، ويتفرد، ويغرب، وأحاديثه تغلب عليها المعاني الغريبة التي لا توجد عند الثقات، فلعله تغير في أحاديثه، فكان مستقيمًا ثم خلط، أو تزين للإمام أحمد إن كان قد لقيه، ولعل الإمام أحمد قد حكم بما وصل إليه من أحاديثه أو بما رآه، ولعله يقصد بتوثيقه معنى العدالة لا الضبط، والله أعلم.

☜جدول الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، ووافق فيهم طائفة الموثقين من أئمة الميزان، وخالف الطائفة الأخرى.

- عددهم: ٢٠٦ راويًا، وأرقام تراجمهم هي:

١٥	١٩	٢٢	٢٨	٣٢	٣٤	٤٨	٥٩	٩٤	٩٧
١١٧	١٢١	١٢٢	١٣٨	١٤٨	١٥٤	١٥٥	١٥٧	١٦٠	١٦٨
٢٠٨	٢١١	٢١٢	٢٢٣	٢٢٧	٢٣٠	٢٤٣	٢٥٣	٢٦٢	٢٦٧
٢٧٤	٣٠٣	٣١٢	٣١٨	٣٢٢	٣٣١	٣٣٧	٣٤٦	٣٤٨	٣٦٠
٣٦٩	٣٨١	٣٨٣	٣٨٨	٤٢٣	٤٣٢	٤٤٢	٤٤٨	٤٥١	٤٨٦	٤٩٤
٤٩٨	٥١٩	٥٢٠	٥٢٢	٥٤١	٥٥٤	٥٨١	٥٨٣	٥٨٨	٦٣٢	٦٣٤	٦٣٩
٦٤٠	٦٦٤	٦٧٥	٦٧٧	٦٩١	٧٠١	٧٠٧	٧١٢	٧٢٨	٧٤١
٧٤٣	٧٦٠	٧٧٠	٧٨٠	٨٢٦	٨٣٦	٨٣٩	٨٤٦	٨٥١	٨٥٣
٨٦٧	٨٧٧	٨٩٧	٩٠٥	٩١٥	٩١٩	٩٢٠	٩٣٨	٩٥٠	٩٥٢
٩٥٣	٩٦٢	٩٦٥	٩٦٧	٩٧٧	٩٨٤	٩٩٦	١٠٠٥	١٠٢٧	١٠٣٤
١٠٣٧	١٠٣٤	١٠٤٤	١٠٥٥	١٠٦٩	١٠٨٩	١٠٩٤	١٠٩٥	١٠٩٧	١٠٢٦
١١٣٢	١١٣٧	١١٤٣	١١٥٤	١١٥٧	١١٥٩	١١٦٧	١١٧٠	١١٧١	١١٧٣
١١٧٧	١١٧٨	١١٩١	١٢٠١	١٢٠٩	١٢١٠	١٢١٣	١٢١٤	١٢٢٠	١٢٢٣
١٢٣٢	١٢٣٤	١٢٣٨	١٢٣٩	١٢٥٢	١٢٦٣	١٢٦٦	١٢٧٦	١٢٧٩	١٢٨٤
١٢٨٩	١٢٩٨	١٣٠١	١٣١٥	١٣١٩	١٣٢٤	١٣٥٧	١٣٥٩	١٣٦٠	١٣٦٩
١٣٧٩	١٣٩٦	١٤١١	١١٥٤	١٤٥٧	١٤٦٠	١٤٦٦	١٤٦٨	١٤٧٨	١٤٩٣
١٥٣٢	١٥٣٣	١٥٤٥	١٥٦٤	١٥٧٩	١٥٨٠	١٥٨٧	١٥٩٤	١٥٩٨	١٦٠٠
١٦١٢	١٦١٦	١٦٢١	١٦٣٠	١٦٥٨	١٦٦٦	١٦٧٨	١٦٨٢	١٦٨٦	١٦٨٧
١٦٨٨	١٦٩٥	١٦٩٦	١٧٠٢	١٧٤٧	١٧٧٠	١٧٧٣	١٧٩٢	١٧٩٤	١٨٢١
١٨٢٧	١٨٣٠	١٨٤٢	١٨٧٣	١٨٨٠	١٩١٦	١٩٢٣	١٩٣٥	١٩٤٨	١٩٥٨
١٩٩٣	٢٠٠٠								

📖 المطلب الثالث: الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يترجم لهم أئمة الميزان، أو لم يحكموا عليهم، وفيه أربعة فروع، وهي:

✍ الفرع الأول: الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يترجم لهم أئمة الميزان.

☜وهؤلاء ثلاثة أنواع:

🖖 النوع الأول: من انفرد الحافظ العجلي بترجمته وتوثيقه مطلقًا. فالراوي منهم لم يترجم ولم يحكم عليه غيره من المحدثين مطلقًا، ومن ذلك:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "آدم بن طريف: بصري، ثقة"(١).

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي، وثالثًا: أحاديثه:** ليس لهذا الراوي أحاديث ولا ذكر في الكتب في غير كتاب الثقات للعجلي – رحمه الله-.

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** على أي أساس وثقه الحافظ العجلي؟ وأين كان الحفاظ الذين رحلوا وجمعوا السنن؟ لماذا يجمعوا روايته، ولم يتكلموا عنه لو كان ثقة؟!

✍ النوع الثاني: من انفرد الحافظ العجلي بتوثيقه، وقد ترجم له غيره، ولم يحكم عليه، ومن ذلك:

🖖النموذج التطبيقي الأول:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله:"عبد الرحمن بن أبي جعفر: مصري، تابعي، ثقة، صاحب سنة، رفيع، رجل صالح(٢)(٣).

---

١ – الثقات للعجلي (ص: ٥٨) رقم الترجمة ٥٣.

٢ – الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٢٩٠) رقم ٩٤١.

٣ – هذه الترجمة تشير إلى أن العجلي – رحمه الله- يوثق بناء على العدالة، والعلم والرواية، وليس على الضبط في المقام الأول.

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي:** هو "عبد الرحمن بن أبي جعفر الدمياطي[١]: تفقه بأشهب، وابن وهب، وابن القاسم، ومطرف، وابن الماجشون، وابن نافع"[٢]، "بَرَع في رأي مالك، وَحَدَّثَ عَنْ: أبي ضمرة، وغيره. وله مسائل تُسَمّى " الدِّمياطيّة. رَوَى عَنْهُ: يحيى بن عمر، وغيره. تُوُفّي سنة ستٍّ وعشرين ومائتين، وآخر من حَدَّث عنه أحمد بن حمّاد زُغْبة"[٣][٤].

☜ **ثالثًا: أحاديثه: منها ما يلي:**

١- قال الطبراني – رحمه الله تعالى-: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْحَسَنِ الْخَفَّافُ الْمِصْرِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي الطَّاهِرِ بْنُ السَّرْحِ الْمِصْرِيُّ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الدِّمْيَاطِيُّ، قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ[٥]، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْغَازِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: " مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ أَوْ يُمْسِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ، أُشْهِدُكَ وَأُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ وَمَلَائِكَتَكَ وَجَمِيعَ خَلْقِكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ، وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، أَعْتَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رُبُعَهُ مِنَ النَّارِ، فَمَنْ قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَعْتَقَ اللَّهُ نِصْفَهُ، وَمَنْ قَالَهَا ثَلَاثًا أَعْتَقَ اللَّهُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ، وَمَنْ قَالَهَا أَرْبَعًا أَعْتَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ النَّارِ"[٦].

---

١ – الدمياطي: بكسر الدال المهملة وسكون الميم وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها الطاء المهملة، هذه النسبة إلى دمياط، وهي بلدة من بلاد مصر مشهورة معروفة. الأنساب ٢/ ٤٩٤.

٢ – طبقات الفقهاء (ص: ١٥٤).

٣ – تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٦١٥) رقم الترجمة ٢٣٩.

٤ – وينظر في ترجمته: طبقات الفقهاء للشيرازي ١٥٤، وترتيب المدارك للقاضي عياض ٢/ ٥٣٢، والديباج المذهب لابن فرحون ١٤٨.

٥ – قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله-: "مجهول من السابعة". تقريب التهذيب (ص: ٣٤٥) رقم الترجمة ٣٩٣٤.

٦ – أخرجه الطبراني في كتابه الدعاء، بَابُ الْقَوْلِ عِنْدَ الصَّبَّاحِ وَالْمَسَاءِ (ص: ١١٤) رقم ٢٩٧. وأخرجه أبو داود في سننه، أبواب النوم، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ (٤/ ٣١٧) رقم ٥٠٦٩، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، به، فذكره. وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة، ثَوَاب من قَالَ حين يصبح

٢- وقال – رحمه الله تعالى-: حَدَّثَنَا بَكْرٌ قَالَ: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الدِّمْيَاطِيُّ قَالَ: نا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ رِزْقَهُ، فَلَا تَسْتَبْطِئُوا الرِّزْقَ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، خُذُوا مَا حَلَّ وَدَعُوا مَا حَرَّمَ». لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ إِلَّا ابْنُ جُرَيْجٍ، وَلَا يُرْوَى عَنْ جَابِرٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ(١).

٣- وقال – رحمه الله تعالى-: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ(٢)، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الدِّمْيَاطِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهِيدُ يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْقَةٍ مِنْ دَمِهِ، وَيُزَوَّجُ حَوْرَاوَيْنِ، وَيُشَفَّعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِهِ، وَالْمُرابِطُ إِذَا مَاتَ فِي رِبَاطِهِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ عَمَلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَغُدِيَ وَرِيحَ عَلَيْهِ بِرِزْقِهِ، وَزُوِّجَ سَبْعِينَ حَوْرَاءَ، وَقِيلَ لَهُ: قِفْ، فَاشْفَعْ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ الْحِسَابُ». لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا ابْنُ أَبِي رَوَّادٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ(٣).

وَحين يُمْسِي: رضيت بِاللَّه ربًّا وَبِالْإِسْلَام دينا وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبيا (ص: ١٣٨) رقم ٩، من طريق مُسلم بن زِيَاد مولى مَيْمُونَة زوج النَّبِي ﷺ قَالَ: سَمِعت أنس بن مَالك، به، بنحوه. قلت: هذا الحديث ليس في الصحيحين، ولم يُرو عن الثقات المعروفين، وفيه معان غريبة، ومبالغات في ذكر الثواب، لا تعرف بهذه الصورة في أحاديث الثقات.

١ – أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٢٦٨) رقم ٣١٠٩، وابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، بَابُ الِاقْتِصَادِ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ (٢/ ٧٢٥) رقم ٢١٤٤، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمْصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، به، فذكره.

٢ – "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ شَيْخِهِ بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيِّ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، وَضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ٢٩٣).

٣ – أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٣٢٦) رقم ٣٢٩٩.

٤- قال الخطيب البغداداي – رحمه الله تعالى-: "أخبرنا القاضي أبو بكر الحيري، حدثنا محمد بن يعقوب الأصم، حدثنا عبيد بن عبد الرحمن بن أبي جعفر المخزومي بدمياط، حدثنا أبو مسلم محمد بن مخلد الرعيني، عن سعيد بن عبد الجبار، عن محمد بن جابر، عن خصيب بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: من قضى لأخيه المسلم حاجة بغير معصية، كان كمن خدم الله عز وجل عمره"(١).

٥- قال أبو الحسن الخلعي – رحمه الله تعالى-: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَاجِّ بْنِ يَحْيَى الشَّاهِدُ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَرُوفِ بْنِ كَامِلٍ الْمَدِينِيُّ(٢)، إِمْلاءً، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الدِّمْيَاطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُثْمَانَ الْجُعْفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانٍ(٣)، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، قَالَ: أَخَذَ عَلْقَمَةُ بِيَدِي، وَقَالَ عَلْقَمَةُ: أَخَذَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِيَدِي، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَخَذَ بِيَدِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِذَا قُلْتَ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ مِنْ

---

١ – أخرجه الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (٢/ ١١٠٢) رقم الحديث (٦٨٣). وأخرجه ابن أبي الدنيا في اصطناع المعروف (ص: ٧٨) رقم ٩١، قال: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمَّارٌ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنِ الْمُتَوَكِّلِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَنَسٍ يَعْنِي ابْنَ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: من قضى لأخيه حَاجَةً كَانَ كَمَنْ خَدَمَ اللَّهَ عز وجل عمره". وإسناده ضعيف.

٢ – لم أقف على ترجمته.

٣ – هو محمد بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، أبو عبد الله القرشي ثم الأموي، كوفي، سكن بغداد، وحدث بها عن: عبد الملك بن عمير، وهشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد، وأبي إسحاق الشيباني، وسليمان التيمي، وعبد العزيز بن رفيع، وغيرهم. روى عنه: ابن أخيه سعيد بن يحيى الأموي، وثقه الدارقطني، وقال ابن معين: "لم يكتب عنه كبير أحد، كان صاحب سلطان". مات في سنة ثلاث وتسعين ومائة. تاريخ بغداد ت بشار (٣/ ٢٣٥) رقم الترجمة ٨٣٤ بتصرف.

صَلاتِكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ»[١].

٦- "**حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ، أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ** الدِّمْيَاطِيُّ، قِرَاءَةً حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ"[٢][٣].

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** أحاديث هذا الراوي الفقيه أكثرها تفردات، ويحمل بعضها معان جديدة، وأحكام فقهية مؤثرة، ومبالغات، وما وافق فيه روايات الثقات فقليل، ومع قلته فلا يخل من تصرفات وزيادات غريبة، فمثله يصعب توثيقه، والله أعلم.

---

١ – أخرجه أبو الحسن الخلعي في الخامس من الخلعيات رقم ٢٠. قلت: وأخرجه البخاري – من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ – في عدة مواضع من صحيحه، منها: كتاب الأذان، بَابُ التَّشَهُّدِ فِي الآخِرَةِ (١/ ١٦٦) رقم ٨٣١، وأصل الحديث في الصحيحين، وليس فيه: " فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ".

٢ – أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في جزء ما رواه الزبير عن غير جابر (ص: ١٨٥) رقم ١٣١، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، بَابٌ فِي الْمَرْأَةِ تَصُومُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا (١/ ٥٦٠) رقم ١٧٦١، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، به، فذكره. والترمذي في سننه ت شاكر، أبواب الصوم، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ الْمَرْأَةِ إِلاَّ بِإِذْنِ زَوْجِهَا (٣/ ١٤٢) رقم ٧٨٢. قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، به.

٣ – قال الإمام البخاري – رحمه الله تعالى–: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلاَ تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدَّى إِلَيْهِ شَطْرُهُ» وَرَوَاهُ أَبُو الزِّنَادِ، أَيْضًا عَنْ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي الصَّوْمِ. أخرجه البخاري في موطنين من صحيحه، منها: كتاب النكاح، بَابُ لاَ تَأْذَنِ المَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ (٧/ ٣٠) رقم ٥١٩٥. وأصل الحديث في الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ.

النموذج التطبيقي الثاني:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "يَعْفور بن المغيرة بن شعبة: تابعي، ثقة"(١).

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي:** هو "يَعْفُورُ بْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ الثَّقَفِيُّ، أَخُو غفار بن الْمُغيرَة، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ، وعَن عَليّ بْن أَبِي طَالب ﷺ، روى عَنهُ السّديّ(٢)، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"(٣).

☜ **ثالثًا: أحاديثه:** قال ابن أبي حاتم – رحمهما الله–: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ يَعْفُورِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: إِذَا اشْتَكَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا، فَلْيَسْأَلِ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَلْيَبْتَعْ عَسَلًا، ثُمَّ يَأْخُذُ مَاءَ السَّمَاءِ، فَيَجْتَمِعُ هَنِيئًا مَرِيئًا شِفَاءً مُبَارَكًا(٤).

---

١ – الثقات للعجلي (ص: ٤٨٤) رقم ١٨٦٦.

٢ – السّديّ هَذَا هُوَ الْكَبِير: إِسْمَاعِيل بن عبد الرَّحْمَن بن أبي كَرِيمَة الْكُوفِي، أما السّديّ الصَّغِير فَهُوَ: مُحَمَّد بن مَرْوَان، كُوفِي مُتَّهم. توضيح المشتبه (٩/ ٢٣٨). السُّدِّيُّ الكبير: روى عن: أنس بن مالك، وابن عباس – رضي الله عنهما–، وجماعة، روى عنه: أسباط بن نصر، وإسرائيل بن يونس، وعدة، قال يحيى بن سعيد: لا بأس به، ما سمعت أحدا يذكره إلا بخير، وما تركه أحد، ووثقه أحمد بن حنبل، و ذكره ابن حبان في الثقات، وسئل ابن معين عنه وعن إبراهيم بن مهاجر، فقال: متقاربان في الضعف، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: السدي صالح، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وقال ابن عدي: له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به، وقال الذهبي: حسن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالتشيع، مات سنة سبع وعشرين ومائة. تنظر ترجمته في: ضعفاء العقيلي١/ ٨، الجرح والتعديل٢/ ١٨٤، الثقات٤/ ٨١، الكامل لابن عدي١/ ٤٤٦، تهذيب الكمال٣/ ١٣٢، الكاشف ١/ ٢٤٧، تقريب التهذيب صـــ١٠٨.

٣ – الطبقات الكبرى ط دار صادر (٦/ ٢٧٠) ، وذكره البخاري في التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل (٨/ ٤٢٦) رقم الترجمة ٣٥٨٥، الثقات لابن حبان (٥/ ٥٥٩) رقم الترجمة ٦٢٣٦،

٤ – تفسير ابن أبي حاتم، الأصيل – مخرجا (٣/ ٨٦٢) رقم ٤٧٧٩، في تفسير قول الله تعالى: {فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا} [النساء: جزء من الآية رقم ٤].

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** هذا الراوي لم أقف له على حديث مرفوع، ولا أجد من روايته إلا هذا الأثر الموقوف، وفي الإسناد إليه السدي – وهو متكلم فيه–، ومن ثم لا يمكن القطع بتوثيقه؛ لعدم توفر روايات يمكن معرفة حاله من خلالها، والله أعلم.

النوع الثالث: من انفرد الحافظ العجلي بتوثيقه، وقد ترجم له غيره، وحكم عليه. ومن ذلك:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "كرز التيمي: كوفي، تابعي، ثقة"(١).

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي:** "عن علي في عيادة المريض. تفرد عنه الحسن ابن قيس"(٢). قال ابن حجر: ثقة(٣). وقال المزي في ترجمة تلميذه الحسن بن قيس – بعد أن أورد ذكر حديث علي ﷺ: "روى له النَّسَائي فِي "مسند علي" هَذَا الْحَدِيث الواحد، وهو شيخ مجهول لا نعرفه إلا في هذا الحديث، ولم يذكره الْبُخَارِيّ في تاريخه ولا ابْن أبي حاتم في كتابه، ولا رأينا له ذكرًا في شيء من كتب التواريخ التي وقفنا عليها، وكذلك شيخه كرز التَّيْمِيّ"(٤).

☜ **ثالثًا: أحاديثه:** قال ابن أبي الدنيا رحمه الله تعالى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ أَبِي غَنِيَّةَ، عَنْ حَسَنِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ، كُرْزٍ التِّيمِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ، وَتَنَجُّزَ مَوْعُودِ اللَّهِ، وَرَغْبَةً فِيمَا

١ – الثقات للعجلي (ص: ٣٩٧) رقم الترجمة ١٤١٣.

٢ – ميزان الاعتدال (٣/ ٤١١).

٣ – تقريب التهذيب (ص: ٤٦١) ترجمة ٥٦٣٧.

٤ – تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/ ٣٠٥– ٣٠٦).

عِنْدَ اللَّهِ، وُكِّلَ بِهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى يَدْخُلَ بَيْتَهُ»[١].

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** لم أقف لهذا الراوي المجهول إلا على هذا الحديث الواحد، وفي متنه ما فيه من المبالغة والنكارة – كما هو واضح- فعلى أي أساس وثقه الحافظان: العجلي، وابن حجر – رحمهما الله-؟!

الفرع الثاني: الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يحكم عليهم أئمة الميزان.

وهؤلاء قد يوافقه أو يختلف معه من بعده من المحدثين في توثيقهم، ومن النماذج التطبيقية على ذلك:

النموذج التطبيقي الأول:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "عبد الله بن ضمرة السلولي: كوفي، ثقة"[٢].

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي:** هو عبد الله بن ضمرة، "سمع أبا هريرة وكعبًا رضى الله عَنْهُمَا، سَمِعَ منه عطاء بْن قرة، روى عَنْهُ عَبْد الرَّحْمَن بْن سابط قَوْله، وقَالَ علي (أي: ابن المديني): هو أخو عاصم، ولَيْسَ يتبين عِنْدي"[٣]. زاد أبو حاتم فيمن روى عنه: مجاهد[٤]. وذكره ابن حبان في كتابه "الثقات"[٥]، وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله-: "وثقه العجلي من الثالثة"[٦].

---

١ – أخرجه ابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ص: ١٢٤) رقم ١٥٠. وأخرجه الشجري في ترتيب الأمالي الخميسية – ترتيب: القاضي محيي الدين محمد القرشي العبشمي- (٢/ ٣٩٣) رقم ٢٨٨٦ من حديث عمرو بن حريث عن علي ﷺ، وإسناده ضعيف.

٢ – الثقات للعجلي (ص: ٢٦٢).

٣ – التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٥/ ١٢٢) ترجمة رقم ٣٦١.

٤ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٨٨) رقم الترجمة ٤٠٠.

٥ – الثقات لابن حبان (٥/ ٣٤) رقم الترجمة ٣٧١٤.

٦ – تقريب التهذيب (ص: ٣٠٨) رقم الترجمة ٣٣٩٦. كأن الحافظ – رحمه الله- اعتمد قوله في هذا الراوي، أو لعله لم يجد فيه إلا هذا الحكم فذكره.

☜ ثالثًا: أحاديثه: منها ما يلي:

١ – قال الترمذي – رحمه الله–: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُؤَدِّبُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ[١]، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ قُرَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ضَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ وَمَا وَالَاهُ، وَعَالِمٌ أَوْ مُتَعَلِّمٌ": "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ"[٢].

٢– حدثنا موسى بن داود ثنا عبد الرحمن بن ثابت عن عطاء بن قرة عن عبد الله بن ضمرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فيما أعلم شك موسى قال: "دراري المسلمين في الجنة يكفلهم إبراهيم عليه السلام"[٣].

٣– قال الحافظ العقيلي: رحمه الله: "وَمِنْ حَدِيثِهِ مَا حَدَّثَنَاهُ يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْهَارُ الْجَنَّةِ تَخْرُجُ مِنْ تَحْتِ تِلَالٍ، أَوْ مِنْ تَحْتِ جِبَالِ مِسْكٍ"[٤].

---

١ – أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٣٢٦) ترجمة عَبْد الرَّحْمَنِ بْن ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ الشَّامِي، رقم٩١٧.وقال: وَلَا يُتَابِعُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلُهُ. وروى بأسانيده في ترجمته (٢/ ٣٢٦): عن الإمام أحمد قوله: لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ. ومن طريق مُعَاوِيَة بْن صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى (ابن معين) يَقُولُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ ضَعِيفٌ، قُلْتُ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ عَلَى ضَعْفِهِ. ومن طريق عُثْمَان بْن سَعِيد: سَأَلْتُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ، فَقَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ ضَعِيفٌ، وَأَبُوهُ ثِقَةٌ.

٢ – أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزهد (٤/ ٥٦١) رقم الحديث ٢٣٢٢، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا (٢/ ١٣٧٧) رقم ٤١١٢ من طريق عُتْبَة بْن حَمَّادٍ الدِّمَشْقِيّ، عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٣٢٦) من طريق أَسَد بْن مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ، به.

٣ – أخرجه أحمد في مسنده (٨/ ٢٧٧) رقم ٨٣٠٧.

٤ – الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣٢٦) ترجمة عَبْد الرَّحْمَنِ بْن ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ الشَّامي، رقم ٩١٧. وقال: وَلَا يُتَابِعُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلُهُ.

٤- وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ (أي: الإسناد السابق): «يُؤْتَى بِالدُّنْيَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُحَازُ مَا كَانَ لِلَّهِ مِنْهَا، ثُمَّ يُقْذَفُ سَائِرُهَا فِي النَّارِ»[١].

٥- قال ابن عدي رحمه الله تعالى: "حَدَّثَنَا حمدان بن عَمْرو، حَدَّثَنا غسان بن الربيع، حَدَّثَنا عَبد الرحمن بْن ثابت بْن ثَوْبَانَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ قُرَّةَ عَنْ عَبد اللَّهِ بْنِ ضَمْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولا، وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ رِضَاهُ، قُلْنَا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَمَا رِضَاهُ؟ قَالَ: يدخله الْجَنَّةِ"[٢].

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** هذا الراوي المقل الذي تفرد بتوثيقه الحافظ العجلي، ليست له إلا هذه الأحاديث القليلة التي تفرد بها، وفيها من الغرائب ما فيها، وهذه التفردات لا تجعله ثقة كما قال العجلي – رحمه الله، إذ إن هذا التفرد المريب فعل الضعفاء لا الثقات، خاصة مع إعراض الأئمة عنه وعدم ذكره، فعلام يدل هذا الإعراض؟!

النموذج التطبيقي الثاني:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "سبيع بن خالد اليشكري: بصري، ثقة"[٣].

☜ ثانيًا: ترجمة الراوي: ذكره البخاري في التاريخ الكبير[٤]. وقال أبو حاتم: روى عن حذيفة، روى عنه نصر بن عاصم، وصخر بن بدر[٥]. وزاد ابن حبان فيمن روى عنه: عَلى بْن زيد[٦]، وقال ابن حجر: مقبول[٧].

---

١ – المصدر السابق (٢/ ٣٢٦). وقال: وَلَا يُتَابِعُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلُهُ.

٢ – الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٦١) ترجمة عبد الرحمن بن بن ثابت بن ثوبان.

٣ – الثقات للعجلي ط الباز (ص: ١٧٧) رقم ٥١١.

٤ – التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٤/ ٢٠٦) رقم الترجمة ٢٥١٢.

٥ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣٠٩).

٦ – الثقات لابن حبان (٤/ ٣٤٧) رقم الترجمة ٣٢٧٤.

٧ – تقريب التهذيب (ص: ٢٢٩) رقم الترجمة ٢٢١٠.

☜ ثالثًا: أحاديثه:

– قال الإمام أبو داود – رحمه الله تعالى–: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ سُبَيْعِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: أَتَيْتُ الْكُوفَةَ فِي زَمَنٍ فُتِحَتْ تُسْتَرُ، أَجْلُبُ مِنْهَا بِغَالًا، فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا صَدْعٌ مِنَ الرِّجَالِ، وَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ تَعْرِفُ إِذَا رَأَيْتَهُ أَنَّهُ مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الْحِجَازِ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَتَجَهَّمَنِي الْقَوْمُ، وَقَالُوا: أَمَا تَعْرِفُ هَذَا؟ هَذَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، فَأَحْدَقَهُ الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي أَرَى الَّذِي تُنْكِرُونَ، إِنِّي قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ هَذَا الْخَيْرَ الَّذِي أَعْطَانَا اللَّهُ، أَيَكُونُ بَعْدَهُ شَرٌّ كَمَا كَانَ قَبْلَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: فَمَا الْعِصْمَةُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «السَّيْفُ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ مَاذَا يَكُونُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ لِلَّهِ خَلِيفَةٌ فِي الْأَرْضِ فَضَرَبَ ظَهْرَكَ، وَأَخَذَ مَالَكَ، فَأَطِعْهُ، وَإِلَّا فَمُتْ، وَأَنْتَ عَاضٌّ بِجِذْلِ شَجَرَةٍ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ يَخْرُجُ الدَّجَّالُ مَعَهُ نَهْرٌ وَنَارٌ، فَمَنْ وَقَعَ فِي نَارِهِ، وَجَبَ أَجْرُهُ، وَحُطَّ وِزْرُهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي نَهْرِهِ، وَجَبَ وِزْرُهُ، وَحُطَّ أَجْرُهُ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ هِيَ قِيَامُ السَّاعَةِ»[(١)][(٢)] .

---

١ – أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الفتن والملاحم، بَابُ ذِكْرِ الْفِتَنِ وَدَلَائِلِهَا (٤/ ٩٥) رقم ٤٢٤٤، وفي (٤/ ٩٦) رقم ٤٢٤٥ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، به، مختصرًا. وفي (٤/ ٩٦) رقم ٤٢٤٧ قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ صَخْرِ بْنِ بَدْرٍ الْعِجْلِيِّ، عَنْ سُبَيْعِ بْنِ خَالِدٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ مختصرًا. وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ٣٥٤) رقم ٤٤٤، قال: حَدَّثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سُبَيْعِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ عَبْدُ الْوَارِثِ وَحَمَّادُ بْنُ نَجِيحٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْدٍ الضُّبَعِيِّ، عَنْ صَخْرِ بْنِ بَدْرٍ، عَنْ سُبَيْعِ بْنِ خَالِدٍ أَوْ خَالِدِ بْنِ سُبَيْعٍ، به، مطولا. وأخرجه ابن عدي في ترجمة حماد بن نجيح الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٠) رقم ٤٢٥، وقال: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لا يَرْوِيهِ، عَن أَبِي عِمْرَانَ غَيْرُ حَمَّادِ بْنِ نَجِيحٍ وَلَيْسَ هُوَ بِكَثِيرِ الرِّوَايَةِ".

٢ – قال الإمام البخاري – رحمه الله–: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَابِرٍ، قَالَ:

- وقال الإمام أَبُو دَاوُدَ الطيالسي – رحمه الله-: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سُبَيْعِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: «يَخْرُجُ الدَّجَّالُ وَمَعَهُ نَهَرٌ وَنَارٌ فَمَنْ دَخَلَ نَهَرَهُ وَجَبَ وِزْرُهُ وَحُطَّ أَجْرُهُ، وَمَنْ دَخَلَ نَارَهُ وَجَبَ أَجْرُهُ وَحُطَّ وِزْرُهُ»(١)(٢).

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية:** لم أقف لهذا الراوي إلا على هذا الحديث، وأصله عن حذيفة ﷺ في الصحيحين، ومن خلال مقارنة لفظ الراوي بما ورد من حديث الثقات في الصحيحين؛ وجدت في روايته زيادات، وألفاظ مخالفة، يترتب عليها أحكام مهمة، فكيف لهذا الراوي المقل – بهذه النوعية من المخالفة والتفرد والنكارة أن يكون ثقة – كما قال الإمام العجلي؟!

حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الحَضْرَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الخَوْلاَنِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ حُذَيْفَةَ بْنَ اليَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ» قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ» قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا؟ فَقَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا» قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلاَ إِمَامٌ؟ قَالَ «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ». أخرجه في موطنين من صحيحه، منها: كتاب المناقب، بَابُ عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ (٤/ ١٩٩) رقم ٣٦٠٦، وأصل الحديث في الصحيحين.

١ – أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ٣٤٩) رقم ٤٣٨.

٢ – قال الإمام مسلم – رحمه الله-: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَهُ إِلَى حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، فَقَالَ لَهُ عُقْبَةُ: حَدِّثْنِي مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الدَّجَّالِ قَالَ: «إِنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ، وَإِنَّ مَعَهُ مَاءً وَنَارًا، فَأَمَّا الَّذِي يَرَاهُ النَّاسُ مَاءً، فَنَارٌ تُحْرِقُ، وَأَمَّا = الَّذِي يَرَاهُ النَّاسُ نَارًا، فَمَاءٌ بَارِدٌ عَذْبٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ، فَلْيَقَعْ فِي الَّذِي يَرَاهُ نَارًا، فَإِنَّهُ مَاءٌ عَذْبٌ طَيِّبٌ»، فَقَالَ عُقْبَةُ: وَأَنَا قَدْ سَمِعْتُهُ تَصْدِيقًا لِحُذَيْفَةَ. أخرجه في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، بَابُ ذِكْرِ الدَّجَّالِ وَصِفَتِهِ وَمَا مَعَهُ (٤/ ٢٢٥٠) رقم ١٠٧ – (٢٩٣٥).

النموذج التطبيقي الثالث:

☜ **أولا: توثيق الإمام العجلي للراوي:** قال رحمه الله: "عبد الله بن عبد الرحمن بن حجيرة الخولاني، أبو عبد الرحمن المصري: ثقة"(١).

☜ **ثانيًا: ترجمة الراوي:** قال الإمام البخاري – رحمه الله–: "عَبد اللهِ بن عَبد الرَّحمَن بن حُجَيرة. عَنْ أَبيه، عَنْ أَبي هُرَيرةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أوصَى سَلمانَ الفارِسِيَّ الخَيرَ، فَقال: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُرِيدُ أَن يَمنَحَكَ كَلِماتٍ.... فذكره. قَالَه عَبد اللهِ بْن يَزِيد، قَالَ: حدَّثنا سَعِيد بْن أَبي أَيوب، حدَّثني عَبد اللهِ بْن الوَلِيد، عَنْ عَبد اللهِ بْنِ عَبد الرَّحمَن بْنِ حُجَيرة"(٢). وقال أبو حاتم – رحمه الله– : "روى عن أبيه عن أبي هريرة، روى سعيد بن أبي أيوب عن عبد الله ابن الوليد عنه"(٣)، وذكره ابن حبان في كتاب"الثقات"(٤)."رَوَى عَنه: إبراهيم بْن نشيط الوعلاني، وخالد بن يَزِيدَ المِصْرِي، وعَبْد اللَّهِ بن الوليد التجيبي، قال النَّسَائي: ليس به بأس(٥). وقال ابن حجر: هو ابن حجيرة الأصغر، ثقة من السادسة، مات بعد المائة(٦).

☜ **ثالثًا: أحاديثه: منها ما يلي:**

أحاديثه المرفوعة:

١– قال الإمام الطبراني – رحمه الله–: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَلُّولٍ، نَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِىءُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

---

١ – الثقات للعجلي (ص: ٢٦٧) رقم الترجمة ٨٤٤.

٢ – التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٥/ ١٣٥) ترجمة رقم ٤٠٥.

٣ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٩٧– ٩٨) رقم الترجمة ٤٥٢.

٤ – الثقات لابن حبان (٧/ ٣٧) رقم الترجمة ٨٨٩٩.

٥ – وينظر ترجمته في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥/ ٢٠٥) رقم الترجمة ٣٣٧٩، تهذيب التهذيب: ٥ / ٢٩٢، والتقريب: ١ / ٤٢٨.

٦ – تقريب التهذيب (ص: ٣١٠) رقم ٣٤٢٩.

بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُجَيْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: دَعَا نَبِيُّ اللَّه ﷺ سَلْمَانَ، فَقَالَ: «إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ يُرِيدُ أَنْ يَمْنَحَكَ كَلِمَاتٍ مِنَ الرَّحْمَنِ، تَرْغَبُ إِلَيْهِ فِيهِنَّ، وَتَدْعُو بِهِنَّ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ صِحَّةً فِي إِيمَانٍ، وَإِيمَانًا فِي حُسْنِ خُلُقٍ، وَنَجَاةً يَتْبَعُهَا فَلَاحٌ، وَرَحْمَةً مِنْكَ وَعَافِيَةً، وَمَغْفِرَةً مِنْكَ وَرِضْوَانًا». لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ(١).

٢- **وقال أيضًا: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَلُّولٍ**، نَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ، ثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُجَيْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ سِتٌّ خِصَالٍ: يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَإِذَا دَعَاهُ أَنْ يُجِيبَهُ، وَإِذَا مَرِضَ أَنْ يَعُودَهُ، وَإِذَا مَاتَ أَنْ يَشْهَدَهُ، وَإِذَا غَابَ أَنْ يَنْصَحَهُ». لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ حُجَيْرَةَ إِلَّا ابْنُهُ، وَلَا عَنِ ابْنِهِ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، تَفَرَّدَ بِهِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ(٢)(٣).

٣- **حدَّثنا أحمدُ بنُ صالح**، حدَّثنا ابنُ وهب، أخبرنا عمرو، أن أبا سوية حدَّثه أنه سمع ابن حُجيرةَ يُخبرُ عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسولُ

---

١ - أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ١٣٢) رقم الحديث ٩٣٣٣. وأحمد في مسنده عن أبي عبد الرحمن المقريء (١٤/ ٢٣) رقم ٨٢٧٢، والنسائي في السنن الكبرى، كِتَابُ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (٩/ ١٤) رقم ٩٧٦٥ قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، به، فذكره.

٢ - أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ١٣٥) رقم ٩٣٤١، وأحمد في مسنده عن أبي عبد الرحمن المقريء (١٤/ ٢٢) رقم ٨٢٧١.

٣ - قال الإمام مسلم – رحمه الله تعالى–: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ» قِيلَ: مَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللهِ؟، قَالَ: «إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللهَ فَسَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدْهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ». أخرجه في صحيحه، كتاب السلام، بَابُ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ رَدُّ السَّلَامِ (٤/ ١٧٠٥) رقم (٢١٦٢).

الله ﷺ: "من قام بعَشْرِ آيات لم يكتَبْ من الغافلين، ومَنْ قامَ بمئةِ آيةِ كُتِبَ مِن القانتين، ومَنْ قامَ بألفِ آية كُتِبَ من المُقنطِرين[١]". قال أبو داود: ابنُ حُجيرة الأصغر عبد الله بن عبد الرحمن بن حُجيرة[٢].

☜ **رابعًا: النتيجة النهائية**: هذا الراوي المقل ليس له إلا ثلاثة أحاديث، وافق الثقات في حديث، وتفرد بالآخرَين، وهذا يدل على أنه ليس من المشتغلين بالحديث الذين تحوز رواياتهم أهمية كبيرة، فقلتها مكمن صعوبة تكوين حكم عليه، غير أنه لا يخرج عن دائرة الاستعمال لأحاديثه، ويستأنس على ذلك بكون أئمة الكتب الستة لم يرووا عنه غير أبي داود – رحمه الله–، فكيف يوثق مثل هذا الراوي؟

١ – "قَوْله: من المقنطرين، أَي: مِمَّن كتب لَهُ قِنْطَار من الْأجر". الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٢٤٨).

٢ – أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب شهر رمضان، باب تحزيب القرآن (٢/ ٥٤٥) رقم ١٣٩٨. ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان، تعظيم القرآن، فصل في مقدار ما تستحب فيه القراءة (٣/ ٤٩٤) رقم الحديث ٢٠٠٥.

☜جدول الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يترجم لهم أئمة الميزان، أو لم يحكموا عليهم

- عددهم: ٥٢٣ راويًا، وأرقام تراجمهم هي:

٣	٤	١٢	١٦	٢٠	٢٤	٣٥
٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٦٣	٦٦
٦٨	٦٩	٧٠	٧٥	٧٩	٩٣	٩٥
١٠١	١٠٢	١٠٤	١١٢	١١٣	١١٤	١١٦
١٢٣	١٢٨	١٣٥	١٣٦	١٤٤	١٥٩	١٧٢
١٧٣	١٧٨	١٧٩	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥
١٨٦	١٨٧	١٩٠	١٩٦	١٩٧	١٩٩	٢٠٠
٢٠١	٢٠٣	٢٠٧	٢٢٠	٢٢١	٢٢٦	٢٢٩
٢٣٢	٢٣٥	٢٣٧	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٨
٢٤٩	٢٥٠	٢٥٢	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠	٢٦٥
٢٦٦	٢٧٠	٢٧١	٢٧٥	٢٧٧	٢٧٩	٢٨١
٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٦	٢٩٩	٣٠٤	٣٠٧
٣٠٨	٣١٤	٣٢١	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٣٠
٣٣٢	٣٣٣	٣٤١	٣٤٣	٣٤٧	٣٤٩	٣٥٠
٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥	٣٧١	٣٨٤	٣٨٥	٣٩٠
٤٠٩	٤١٠	٤١٢	٤١٣	٤١٧	٤١٨	٤٢٠
٤٢٤	٤٢٥	٤٢٧	٤٢٩	٤٣٣	٤٣٥	٤٣٦
٤٤٠	٤٤١	٤٤٥	٤٥٧	٤٦٣	٤٧٥	٤٧٦
٤٧٧	٤٧٩	٤٨٠	٤٨٧	٤٨٨	٤٩٢	٤٩٣
٤٩٧	٥٠١	٥٠٤	٥٠٥	٥٠٩	٥١٠	٥١١
٥١٢	٥١٦	٥٢١	٥٣٨	٥٤٠	٥٤٤	٥٥٥
٥٦٤	٥٧٤	٥٧٦	٥٨٠	٥٨١	٥٨٥	٥٨٧
٥٨٩	٥٩٨	٥٩٩	٦٠١	٦٠٢	٦٢٤	٦٣١
٦٤١	٦٤٧	٦٤٨	٦٥٠	٦٥٥	٦٦٠	٦٦١
٦٦٢	٦٦٣	٦٧١	٦٨٣	٦٨٦	٦٩٣	٦٩٤

٧٠٣	٧١٧	٧١٩	٧٢٢	٧٢٣	٧٣١	٧٤١
٧٤٤	٧٤٨	٧٥٣	٧٥٥	٧٦١	٧٧١	٧٧٣
٨٠١	٨٠٥	٨٠٦	٨٠٩	٨١١	٨١٥	٨١٨
٨٢٧	٨٣١	٨٣٣	٨٤٤	٨٦١	٨٦٢	٨٦٦
٨٦٩	٨٧٢	٨٧٤	٨٨٤	٨٨٧	٨٨٩	٨٩٥
٩٠٢	٩٠٣	٩١١	٩١٤	٩٣٤	٩٤١	٩٤٥
٩٤٩	٩٥١	٩٥٦	٩٥٩	٩٦٠	٩٦٧	
٩٦٩	٩٧١	٩٧٣	٩٧٩	٩٨٢	٩٨٧	٩٩٥
٩٩٩	١٠٢٠	١٠٢١	١٠٢٩	١٠٥١	١٠٥٦	١٠٧٤
١٠٧٦	١٠٧٧	١٠٨٠	١٠٨١	١٠٨٦	١٠٨٨	١٠٩١
١١١٣	١١١٤	١١٢٥	١١٣١	١١٣٨	١١٣٩	١١٤٠
١١٤١	١١٤٧	١١٤٨	١١٤٩	١١٥٠	١١٥١	١١٥٣
١١٥٧	١١٦٣	١١٦٨	١١٧٢	١١٧٩	١١٨٤	١٢٠٢
١٢٠٦	١٢١١	١٢١٥	١٢٤٣	١٢٥٠	١٢٥٨	١٢٥٩
١٢٦٠	١٢٦٢	١٢٧٠	١٢٧١	١٢٧٣	١٢٨٠	
١٢٩١	١٢٩٣	١٣٠٠	١٣٠٢	١٣٠٣	١٣٠٧	١٣١٠
١٣١٢	١٣١٤	١٣١٦	١٣١٧	١٣١٨	١٣٢٤	١٣٢٦
١٣٣٠	١٣٤٠	١٣٤٢	١٣٤٤	١٣٤٧	١٣٤٩	١٣٥٠
١٣٦١	١٣٧٣	١٣٨٢	١٣٩٠	١٣٩١	١٣٩٩	١٤٠١
١٤٠٣	١٤٠٥	١٤٠٦	١٤٠٧	١٤٠٨	١٤١٠	١٤١٣
١٤١٤	١٤١٥	١٤١٦	١٤١٧	١٤١٨	١٤١٩	١٤٢٠
١٤٢٥	١٤٢٦	١٤٥١	١٤٥٢	١٤٥٥	١٤٦٣	١٤٧٠
١٤٧١	١٤٨٣	١٤٨٥	١٥١٠	١٥٢٦	١٥٢٧	١٥٢٨
١٥٣٠	١٥٣٤	١٥٣٥	١٥٤٠	١٥٤٣	١٥٤٩	١٥٥١
١٥٥٢	١٥٥٤	١٥٥٥	١٥٥٨	١٥٦٦	١٥٧٤	١٥٧٧
١٥٨١	١٥٨٣	١٥٩٥	١٥٩٧	١٦٠٦	١٦١٧	١٦١٨
١٦٤٢	١٦٤٨	١٦٤٩	١٦٥٠	١٦٥٢	١٦٥٩	١٦٦٣
١٦٦٨	١٦٧٠	١٦٧٢	١٦٧٤	١٦٧٥	١٦٨٤	١٦٨٥

١٦٩٧	١٧٠٠	١٧١٠	١٧١٦	١٧١٨	١٧٢١	١٧٢٢
١٧٢٣	١٧٢٥	١٧٢٦	١٧٣٣	١٧٤٣	١٧٥٢	١٧٥٣
١٧٥٥	١٧٥٦	١٧٦١	١٧٦٢	١٧٦٣	١٧٦٤	١٧٦٥
١٧٧٤	١٧٧٦	١٧٧٩	١٧٨١	١٧٩٠	١٨٠٨	١٨١٠
١٨١١	١٨١٣	١٨١٤	١٨١٦	١٨١٩	١٨٢٢	١٨٣٣
١٨٣٩	١٨٥١	١٨٥٣	١٨٥٧	١٨٦٢	١٨٦٥	١٨٦٦
١٨٧٢	١٨٧٤	١٨٧٥	١٨٨٥	١٨٩١	١٩٠٢	١٩٠٤
١٩٠٩	١٩١٥	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٦
١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٧	١٩٥١
١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٧
١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٧
١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٤
١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩
٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣١
٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٦	٢٠٣٨	٢٠٣٩	٢٠٤٠
٢٠٤١	٢٠٤٢	٢٠٤٤	٢٠٤٥	٢٠٤٦	٢٠٤٨	٢٠٤٩
٢٠٥٠	٢٠٥٢	٢٠٥٣	٢٠٥٥	٢٠٥٦	٢٠٥٩	٢٠٦٣
٢٠٦٤	٢٠٦٥	٢٠٦٦	٢٠٦٨	٢٠٧١	٢٠٧٥	٢٠٧٦
٢٠٧٧	٢٠٧٨	٢٠٧٩	٢٠٨٠	٢٠٨١	٢٠٨٢	٢٠٨٦
٢٠٨٧	٢٠٩٣	٢٠٩٤	٢٠٩٥	٢٠٩٦	٢٠٩٧	٢١٠٥
٢١١٠	٢١١١	٢١١٢	٢١١٣	٢١١٤	٢١١٥	٢١١٦

📖 المطلب الرابع: الرواة الذين وافق الحافظ العجلي أئمة الميزان في توثيقهم(١).

وهم بقية الرواة الذين وثقهم في كتابه، وقد بلغ عدد كل من وثقهم في كتابه بشكل عام (١٧٤٣) راويًا، يبقى منهم بعد طرح رواة المطالب السابقة (٩٢٢) راويًا وافق فيهم العجلي أئمة الميزان – رحمهم الله–، ومع وفرة عددهم إلا أنهم ليسوا معيارًا لتمييز حال توثيق الحافظ العجلي – رحمه الله– للرواة، واعتماده أو عدم اعتماده؛ لأنه إذا كان غير معتمد، فمن الطبيعي أن يوافق الموثقين؛ لأنه غير المعتمد يسير على طريقة واحدة من المسامحة والتوثيق، فموافقته للموثقين ليس لها كبير فائدة علمية في هذا الباب؛ ولهذا لم أذكر في هذا المطلب نماذج تطبيقية.

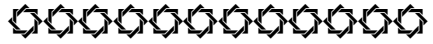

١ – ملحوظتان: الملاحظة الأولى: من منهجي في اعتماد التوثيق للنقاد أئمة الميزان، ما يلي: ١– توثيق أحد من أئمة الميزان له، مع عدم مخالفة الباقين له. ١– إخراج البخاري ومسلم – رحمهما الله– له في صحيحيهما، أو إخراج أحدهما، مع عدم التضعيف من أحد من أئمة الميزان.

الملاحظة الثانية: بعض مراتب الجرح والتعديل وألفاظها المستعملة المتجاذبة في معناها عند أئمة الميزان، كصالح الحديث، ولا بأس به، وما بحديثه بأس، وصدوق... ونحو ذلك، أتعامل معها بعدة طرق، منها: أقيس مقولة العالم منهم على طبقته وأقوالهم كما كان يفعل ابن أبي حاتم – رحمهما الله–، فكلام الناقد الكبير يفسره كلام غيره ممن هو في منزلته، ومنها: النظر في أحاديث الراوي، ومقارنتها بأحاديث الثقات...

المبحث الرابع: تحليل نتائج البحث، وبيان الموقف من توثيق الحافظ العجلي – رحمه الله– للرواة

تحليل نتائج المبحث الأول:-

– يمثل الحافظ العجلي – رحمه الله تعالى– أنموذجًا عمليًّا للعالم العابد الزاهد الورع الرُّحلة، الجامع بين العلم والعمل والعبادة.

– انتقل – رحمه الله– من الكوفة إِلَى بلد المغرب فسكن أطرابلس، وليست بأطرابلس الشام، وانتشر حديثه هناك. وذلك أيّام المحنة بخلْق القرآن – فيما قيل–. وقد رُوي أنه أراد التفرد للعبادة – ولا يثبت هذا من رواية الوليد بن بكر، وإن حُكي عَنْ عَلِيّ بْن أَحْمَدَ – كما ذكر الخطيب البغدادي– رحمه الله–، وليس هذا بالمستغرب، فقد جمع – رحمه الله – بين العلم والتعبد.

– حفل – رحمه الله– بمكانة علمية مرموقة في بلاد المغرب، فكان من أعلم الناس بالحديث فيها كما ذكر.

– ثبت قول عباس الدوري – رحمه الله– عن العجلي – رحمه الله–: إنما كنا نعده (أي: الحافظ العجلي) مثل: أَحْمَد بْن حنبل، ويحيى بْن معين. ولكن إن كان قصده بقوله: "نعده" نفسه، فهذا اجتهاده، نحترمه ونقدره، ونختلف معه فيه، وإن كان يقصد بذلك غيره، فلم يذكر لنا من هم، مع ملاحظة أن عباس الدوري متوفى سنة (٢٧١هـ)، والحافظ العجلي توفى سنة (٢٦١هـ)، ولم أر من نص على سماعه منه، ولا وقفت له على رواية يرويها عنه، وإنما يروي عن عبد الله بن صالح والد العجلي، والله أعلم.

ولم يثبت – كذلك– أن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قد كانا يأخذان عَنْهُ، اللهم إلا أن يكون اجتهادًا من الراوي علي بن أحمد – رحمه الله–، فلا يسلم له، فمن أين رأى أنهما كانا يأخذان عنه، وعليّ هذا صدوق متوفى سنة (٣٧٠هـ)، وبينه وبين وفاة العجلي سنوات كثيرة؟

ولم يثبت – كذلك– قول أحمد بن مغيث المغربي المتوفى سنة (٤٥٩هـ) أن يحيى بن معين سئل عن العجلي – رحمه الله– فقال: هو ثقة ابن ثقة، ابن ثقة، فكيف رأى ذلك، وبينه وبين العجلي سنوات كثيرة؟ (ونحن لا ننازع في إمامته وثقته، ولكننا نتكلم عن القول المروي).

– **لم يظفر المحدثون** بحديث من روايته كما نص على ذلك الذهبي – رحمه الله– وما وقف إلا على حكايات مروية عنه.

– **سبب قلة** روايات الإمام العجلي – رحمه الله– بمصر والشام والعراق بعد المسافة.

– **كتابه "الثقات"** يدل على إمامته وسعة حفظه كما نص على ذلك الذهبي – رحمه الله، وقد علق منه فوائد تدل على تبحره بالصنعة وسعة حفظه. وهذا إنصاف منه – رحمه الله–.

☜ **نستبط مما سبق ذكره أن العجلي** – رحمه الله– إمام كبير، ولكنه ليس كأحمد وابن معين والنقاد الكبار في المنزلة الحديثية، فليس لنا ميزان من الروايات المرفوعة؛ لنعرف حفظه الواسع مثلهم، ولا له من الكتب ما نستطيع به مقارنة صنيعه بصنيعهم، فلم يبق لنا إلا كتابه الثقات، والأمر فيه بعد البحث يدل على البون الواسع بين مستواه ومستواهم الحديثي العلمي، غير أنه متبحر وكتابه يدل على حفظ واسع وصنعة حديثية كبيرة، كما أن أئمة النقد الكبار المتقدمين لم يتعرضوا له، ولم يثنوا عليه الثناء الحافل بما يشير إلى مكانته.

☜ تحليل نتائج المبحث الثاني:–

– **نقاد الحديث من المتقدمين** أحفظ وأقعد وأعلم بعلم الحديث الشريف ممن أتى بعدهم، ونصوص أئمة الحديث المتأخرين تدل على ذلك بوضوح، والمتقدمون من المحدثين – وكذلك المتأخرون– لم تجمعهم مدرسة نقدية واحدة، بل اختلفوا في بعض الأصول والفروع النقدية؛ مما ترتب عليها نشأة المدارس والمذاهب

الحديثية، وتضعيف وتصحيح الكثير من الأحاديث.

- **تنقسم هذه المدارس الحديثية** إلى أربعة أقسام، اخترت منها – ميزان بحثي– وهم أعلمهم وأقعدهم بالعلم الشريف، أهل النظر والنقد من المحدثين، الذين اتفقت الأمة على إمامتهم والرجوع إليهم في نقد الحديث. الذين نقل ابن أبي حاتم– رحمهما الله– اتفاق الأمة على إمامتهم واعتماد كلامهم في الرجال والأحاديث، واتفاق المحدثين على الشيء يكون حجة، وهم قليل، وليس كل من تكلم في الرجال وتصحيح الأحاديث يكون معتمدًا، فالحافظ الذهلي قال عنه أبو حاتم – رحمهما الله: بابه السلامة كما مر في البحث، فالضابط الأساسي في اختيارهم هو الاتفاق والاعتماد، بالإضافة إلى بعض الضوابط الأخرى المذكورة في ثنايا البحث.

- **اشتمل هذا الميزان على عشرين إمامًا كبيرًا** – وهم عدد كبير–، اتفق المحدثون – متقدموهم ومتأخروهم– والأمة على إمامتهم وسعة حفظهم وعلمهم ودقة نقدهم الحديثي، وعلى هذا فميزاننا ثقيل الوزن من الناحية العلمية، ونتائجه أقرب إلى الصحة والواقعية والعملية.

تحليل نتائج المبحث الثالث:-

- **تبين من خلال هذه الدراسة الموسعة** – التي عرضت فيها تراجم وأحاديث هذه المجموعة من الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي – رحمه الله–، وخالف فيهم أئمة الميزان النقاد، حيث إنهم يضعفوهم ضعفًا خفيفًا، أو شديدًا، أو يجهلونهم– مستواه ومستواهم العلمي النقدي، وأنه لا يمكن أن يكون مثلهم حفظًا واطلاعًا ونقدًا، فهذا العدد الكبير لهؤلاء الرواة الذي وصل إلى (اثنين وتسعين راويًا) مع إمكانية إضافة عدد آخر كبير من مطلب (الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يترجم لهم أئمة الميزان، أو لم يحكموا عليهم) إذا اعتبرنا أن سكوت أبي حاتم وأبي زرعة – رحمهما الله– على رواة يعد تجهيلا لهم،

كما يشير إليه قول ابن أبي حاتم – رحمهما الله–: "على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها؛ ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى [١]، يشير إلى فارق المستوى النقدي الكبير بينه وبينهم، وأن إعراضهم عنه سببه أنه ليس من القلة التي يُعتمد عليها، بل هو ممن يوثق المجهول، و المجهول لا يحتج به، وإذا تحول المجهول إلى ثقة سيؤدي إلى نتيجة تفيد الاحتجاج بما لا يحتج به، وهذا خلل كبير يجعله في الصنف الثاني من أصناف المدارس التي لا يعتمد عليها، وهم: من توسع توسعًا كبيرًا فيما ضيقه من يُعتمد على قوله من أهل الحديث، من خلال توثيق المجاهيل، وتصحيح أخبار من تُكُلم فيه من الرواة، كابن حبان والحاكم – رحمهما الله–. وتوثيق المجاهيل عند من يوثقهم مبني على قاعدة – لم يوافَقوا عليها– محصلها أن الأصل في المسلمين والرواة العدالة، ما لم يقم دليل على انعدام عدالتهم، والكلام في ضبطهم يدخل في باب الغيبة المحرمة، وهذا منهج مخالف لمنهج أئمة الحديث النقاد، فالأصل عندهم هو النظر والبحث والاحتياط، وليس الحكم بالعدالة مباشرة، فلا يؤخذ الدين عن المجاهيل.

<u>– موافقته – رحمه الله تعالى– لطائفة الموثقين</u> من أئمة الميزان حين يختلفون مع طبقتهم في مجموعة من الرواة، وعددهم في البحث (٢٠٦ راويًا)، وكذلك موافقته لأئمة الميزان في الرواة الذين وثقوهم، وعددهم (٩٢٢ راويًا)، لا يوقف الباحث على نتيجة علمية صحيحة؛ لأن غير المعتمد إذا تسامح في التوثيق، فقاعدته الأساسية هي التوثيق وتمرير الرواة، ومن ثم فموافقته لغيره ممن يوثق لا تعد ميزة له، كما وافق ابن حبان والحاكم – رحمهما الله– وقد رماهما كثير

١ – مقدمة كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢/ ٣٨).

من المحدثين بالتساهل- بعض النقاد في توثيق مجموعة من الرواة، وأيضًا فتوثيقه للثقات ليس موافقة لأئمة الميزان ولا مخالفة لهم، فهو ليس متشددًا حتى يضعف الثقات، **والفاصل في هؤلاء الرواة** الذين اختلف الإمام العجلي مع النقاد فيهم، والذين تفرد بتوثيقهم، هي نوعية أحاديثهم، وعددها، وليس عدد الرواة أصالة، فقد يكون عددهم قليل غير أنهم يروون أحاديث كثيرة، ومن ثم تصحح كثير من الأحاديث بناء على هذا التوثيق غير المعتمد.

- من فوائد عرض أحاديث الراوي - الذي تميز به بحثي، بفضل الله تعالى- الاطلاع على حقيقة أحاديثه، وما فيها من مخالفات وتفردات، يبعد معها الحكم بتوثيقه، فغالب أحاديث الراوي الضعيف تشتمل على النكارة، ومخالفة الثقات، والتفرد في الأسانيد والألفاظ والأحاديث، والمبالغات في الثواب والعقاب، والإدراجات على روايات الثقات، والدمج، والاختصار، وإثبات فضائل، وقلما توافق معنى من أحاديث الثقات، وبعضها تنبني عليها أحكام فقهية وعقدية مؤثرة فقهيًا وفكريًا؛ مما يبعد توثيق من هذه حاله، ويدل على رخو نفس الإمام الذي يوثقه، خاصة حين يكثر من توثيق من هذا حاله، كما فعل الحافظ العجلي - رحمه الله-.

بيان الموقف من توثيق الحافظ العجلي - رحمه الله- للرواة:

تبين للباحث في نهاية هذه الدراسة البحثية التطبيقية المضنية - وبعد التحليل السابق- أن الحافظ العجلي - رحمه الله- ليس من النقاد القلة الذين اتفق المحدثون على إمامتهم والرجوع إليهم في الكلام على الرواة وتصحيح الأحاديث وتضعيفها، "واتفاق المحدثين على الشيء يكون حجة" كما قال أبو حاتم الرازي -رحمه الله-، فمخالفتهم هي مخالفة الحجة، وداع إلى الخلل، ولم يبلغ في مستواه العلمي والتطبيقي أن يكون مثلهم.

والأصل في توثيقات الحافظ العجلي - رحمه الله- هو النظر والمقارنة ومعرفة

أسبابها؛ لكونه وثق مجاهيل، وضعفاء بل وشديدي الضعف، وليس القبول والاعتماد مطلقاً، فلم يبلغ مرتبة هؤلاء النقاد الكبار، ولا يحتج بكلامه كما يحتج بكلامهم الذي الأصل فيه الصحة والتسليم، فهل نساوي أقواله – مثلا- بأقوال الإمام البخاري، أو من قبله كالإمام أحمد بن حنبل؟!

ثم إنه يبدو – فيما ظهر لي- أنه قد يوثق الراوي بناء على عدالته الدينية، ظهر هذا في ترجمته للفضل بن المؤتمن في الفرع الثالث من المطلب الأول في المبحث الثالث، وفي ترجمته لعبد الرحمن بن أبي جعفر حيث قال: "مصري، تابعي، ثقة، صاحب سنة، رفيع، رجل صالح"[١]، فالتوثيق هنا مبني على علمه ومعتقده وصلاحه، وأحاديثه تدل عليه كما في ترجمته.

ولا يعني هذا الكلام هدر أقواله وتوثيقاته للرواة، ولكن المراد ألا يؤخذ كلامه مسلمًا بدون نظر، كما نفعل بأقوال أئمة الميزان، والنظر والقياس على أئمة الميزان وقواعدهم العلمية – من خلال النظر في أحاديثه ومقارنتها بأحاديث الثقات؛ توصل إلى معرفة الخطأ من الصواب.

☜**قد يقول قائل:** إن إسناد كتاب الثقات للعجلي – رحمه الله- غير ثابت عنه؛ لعدم وجود معلومات كافية عن ابنه صالح الراوي عنه، فلم أقف له على جرح أو تعديل -كما سبق ذكره-، مما يعد حكمًا عليه بالجهالة.

وقد يشكك بعض الباحثين في شخصية الإمام العجلي – رحمه الله- ذاته؛ بسبب ابنه صالح، ولكون أول من وقفت عليه ممن ترجم له هو ابن يونس المصري المتوفى سنة (٣٤٧هـ)، وبين وفاته ووفاة الحافظ العجلي المتوفى سنة (٢٦١هـ) ما يقرب من ست وثمانين سنة، فأين كان المحدثون كل هذه السنين؟ ولماذا لم يترجموا إليه لو كان معتمدًا مشهورًا كأحمد وابن معين؟

١ – الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٢٩٠) رقم ٩٤١.

ولماذا لم يذكر ابن يونس – رحمه الله– في ترجمته سوى بضع كلمات هي: "أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلى الكوفي: يكنى أبا الحسن. مات في سنة إحدى وستين"[1][2]. والجواب عن ذلك يتلخص في عدة نقاط: ١– عدم كلام المحدثين على الراوي من جهة التجريح والتعديل؛ لا يعني بالضرورة عدم صحة كتابه الذي يرويه متى ثبتت شخصيته، ولم يطعن في نقله أحد من العلماء والمحدثين، وقد يضعف الراوي ويسوء حفظه ويقبلون كتابه لأنه صحيح قد ضبطه، كما في ترجمة أبي بكر بن عياش – رحمه الله–، حيث قال فيه ابن حجر – رحمه الله–: "ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح"[3].

٢– ليست كل الأمور العلمية ترجع إلى صحة الإسناد وضعفه، فهذا الأمر – في الحقيقة– يرجع إلى طبيعة كتب الأندلسيين والمغاربة، وطبيعة مدارسهم الحديثية التي لا تعتنى وتنتقي وتهتم بهم كالمشارقة، ولهذا فرحوا بالعجلى – رحمه الله– أيما فرح، واعتبروه إمامًا كبيرًا، كأحمد بن حنبل، وابن معين – رحمهما الله تعالى–، فهذا هو مستوى المدرسة المغربية، لا يهتمون كثيرًا في كتبهم بالجرح والتعديل، ولم تهتم كتب الطبقات بعلمائهم. فشح المعلومات عن طبيعة المدرسة المغربية ونتاجها، وعدم اهتمام المشارقة بالترجمة لهم؛ أدى إلى

---

١ – تاريخ (ابن يونس المصري) (٢/٢٥) رقم الترجمة ٥٨.

٢ – ما ينطبق عليه سينطبق تمامًا على الشيخ السيد أحمد البدوي – رحمه الله–، الولي المشهور المدفون بمدينة طنطا– محافظة الغربية– مصر، المتوفى سنة (٦٧٥هـ)، فهو مغربي، وأول من ترجم له الشيخ عبد الرحمن بن عبد المحسن الواسطي الشافعي (المتوفى سنة ٧٤٤هـ) – رحمه الله– في كتابه المسمى "ترياق المحبين في طبقات خرقة المشايخ العارفين"، ثم الشيخ سراج الدين ابن الملقن – رحمها الله– المتوفى سنة (٨٠٤هـ) في كتابه "طبقات الأولياء (١/٤٢٢)، ولي في ترجمته عدة وريقات أسميتها ب "القول المختصر الجلي في ترجمة سيدي أحمد البدوي". وقد رأيت إثبات هذه النقطة هنا من باب الفائدة العلمية حيث التشابه الكبير بين حالتيهما – رضي الله عنهما–، وأنها مما أنعم الله به علي، فلم يسبقني إلى قول ذلك أحد – فيما أعلم–.

٣ – تقريب التهذيب (ص: ٦٢٤) رقم الترجمة ٧٩٨٥.

ذلك، فكأن العجلي – رحمه الله– أفضل الموجودين عند المغاربة، فعدوه الإمام المعتمد في بلادهم. ولا يعني هذا مساواته للنقاد الكبار؛ ولذا نجد في بعض المدارس الحديثية أشخاص دون مستوى النقاد يوضعون في مراتب عالية.

٣– **مشكلة أخرى أن المصادر** التي نقل منها العلماء الذين ترجموا له ليست كلها بين أيدينا اليوم، فهناك مصادر ضاعت وتلفت واختفت تمامًا خاصة تلك التي تحدثت عن المدرسة المغربية، بالإضافة إلى أن المحدثين لم يتشاغلوا كثيرًا بالنقل عن مصادرها ومصادرها الخطية وتحقيقها لأسباب ليس هنا محل ذكرها.

٤– **شخصية الإمام العجلى ثابتة**، ولكتابه مكانة عند المحدثين، وإلا لم يشر الحافظ العراقي على تلميذه الهيثمي – رحمهما الله– بترتيب الثقات، كما في مقدمة كتاب ثقات العجلي، وكذلك نقل المحدثين المتأخرين كالخطيب البغدادي، والمزي، وغيرهما لأقواله، وثناء بعضهم على الصنعة الحديثية في الكتاب التي تدل على تبحر صاحبه في العلم كما نص عليه الذهبي – رحمه الله–، وقول الصفدي رحمه الله–: "هُوَ كتابٌ مُفِيد يدل على إِمَامَته وسعة حفظه"[١]، ونسبة العلماء وأصحاب كتب الفهارس الكتاب إليه، وعدم طعن أحد فيه، وترجمة أصحاب كتب البلدان للإمام العجلي في أطرابلس المغرب؛ يؤكد ما ذكرته.

٥– بغض النظر عن الغموض في كتاب العجلي – رحمه الله– إسناده وطريقة نقله وظهوره، فما به من مادة علمية تدل على أنه حافظ مطلع وعالم، والشخص المجهول لا يستطيع أن يؤلف كتابًا بهذا المستوى العلمي؛ ولهذا أثنى الذهبي – رحمه الله– على ما به من صنعة حديثية، ووجدنا الحافظ العجلي يؤصل لبعض الأشياء المهمة في تراجمه، ويضعف – أحيانًا– بعض الرواة، ويذكر أسباب

١ – الوافي بالوفيات (٧/ ٥١).

عدم قبولهم؛ مما يدل على علمه ودرايته – رحمه الله– ، ولكن المشكلة في المنهجية اللينة التي اختارها ومشى عليها، كمنهجية ابن حبان – رحمه الله– في كتابه الثقات، حيث غلّبا منهج "الأصل في المسلمين ومن ثم الرواة العدالة"، وهو منهج يخالف المنهج المعتمد بعد البحث والمقارنة، وقد يجر إلى كثير من التساهل.

٦- **ليس الهدف معرفة مؤلف الكتاب**، وسر هذا الغموض في شخصيته وشخصية ابنه صالح الراوي عنه، ولكن الهدف هو الحكم على هذا المنهج الموجود فيه، هل هو منهج معتمد أم لا؟

٧- **هذه الإشكاليات السابقة جعلت** الأئمة لا يعتمدونه، فمستوى المدرسة الأطرابلسية المغربية غامض، ونقل الكتاب نفسه طريقته غامضة شيئًا ما، ونتائج العجلي – رحمه الله– نفسه غير متوافقة مع كبار النقاد، إذن فلماذا نعتمده؟ والاحتياط يقتضي ذلك، وهكذا يفعل المحدثون النقاد الكبار مع الراوي المجهول – مثلا– حيث يهملون الرواية عنه، لكون هذه الروايات جاءت بطرق غريبة غامضة، وبأسانيد يشوبها النكارة والغموض، ولهذا – أيضًا– كان المحدثون الكبار يضربون على بعض أحاديثهم التي رووها شيئًا فشيئًا من باب الديانة والاحتياط، والاحتياط يقضي بأن نجعل العجلي – رحمه الله– في باب عدم الاعتماد حتى ننظر.

٨- **مما يدل على عدم اعتماد المحدثين له** – في حياته وبعد وفاته– عدم نقلهم لمقولاته النقدية من كتابه الثقات وغيره إلى سنوات كثيرة بعده، وإهمال النقل عنه سببه عدم اعتمادهم له، فلما جاء بعض المتأخرين لم يفرقوا بين المعتمد وغيره، وصاروا يبحثون عن أي قول من أي محدث ليخرجوا بنتيجة منه في الحكم على الراوي، ويعتبروا قوله أفضل من لا شيء، وهذه قاعدة خاطئة، فلا بد أن يكون الكلام صحيحًا ومعتمدًا، ويفعل قريبًا من هذا بعض الفقهاء، حين

يأخذون بحديث ضعيف أو منكر ويعملون به، ويظنون أن وجود خبر أفضل من عدم الوجود.

٩- ويؤكد على عدم اعتماده – بالإضافة إلى نتائج البحث- اضطراب بعض المحدثين المتأخرين في اعتماد توثيقه، حيث يوافقوا القوم – أحياناً-، ويخالفوهم – أحياناً- أخرى، ومنهم من يقول: "وثق"، فيمن تفرد العجلي بتوثيقه، ولو كان العجلي معتمدًا عندهم في حج الأئمة، كأحمد بن حنبل – رحمه الله-؛ لم يفروا إلى المخالفة.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فمن خلال هذه الدراسة في بحث {الميزان في بيان حقيقة توثيق العجلي للرواة – في كتابه "الثقات"–، (دراسة تحليلية مقارنة)}، يتبين لكل قارئ أن الحافظ العجلي – رحمه الله– من المحدثين المتقدمين الذين شغلوا العقل الحديثي المعاصر؛ بسبب هذه الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها أقواله النقدية – خاصة التوثيقية منها– في كتابه "الثقات"، وتنازع المحدثين المتأخرين في اعتمادها وعدم اعتمادها، ورميه بالتساهل أو خلافه، فكان هذا البحث ليحسم الجدل والخلاف فيها بمنهجية كبار نقاد عصره من الأئمة الحفاظ الكبار الذين اتفقت الأمة على إمامتهم وعلمهم، وعلى الرجوع إليهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتضعيف، والعلل والمحفوظ، وهكذا سائر أنواع علوم الحديث الشريف الدرائية، وبين – أيضًا– مكانته الحديثية الحقيقية، وقيمة أقواله النقدية الحديثية، وكشف عن حقيقة بعض الأصول الحديثية الكلية المهمة، وعقد مقارنات للرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي بأقوال أئمة الميزان)، وحلل هذه النتائج، وبين الموقف النهائي من توثيقه لهم.

وقد جاءت هذه الدراسة البحثية لتكشف حقيقة توثيقه للرواة، من حيث أهميتها، وموقعها من الاعتماد وعدمه، من خلال مقارنتها بكبار نقاد عصره المتفق على إمامتهم وعلمهم، فهم الميزان لغيرهم.

★★★★★★★★★★

المقترحات والتوصيات:

في نهاية هذا البحث أوصي أقراني من الباحثين والباحثات بما يلي:

- تعظيم أقوال النقاد الكبار من المحدثين السابقين لاسيما النقاد منهم (أئمة الميزان) من أهل النظر التام، وفهم طرقهم النقدية، ومناهجهم العلمية، ومقارنة المناهج الحديثية الأخرى بمنهجهم، وفهم أقوال كل حافظ في ضوء أقوال الأئمة من طبقته.
- التوسع في تصنيف البحوث الحديثية المتخصصة لمعرفة منهج الحافظ العجلي – رحمه الله– في أقواله النقدية الأخرى في كتابه "الثقات"، ومنهج غيره من المحدثين كذلك، بهذه المنهجية المقارنة المتبعة.

ثبت بأهم مصادر ومراجع البحث

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يَعْلَى الخَلِيل بن عبد الله الخَلِيلي (ت ٤٤٦ هـ)، دار النشر: مكتبة الرشد ــ الرياض، ط: الأولى ١٤٠٩هـ، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
- الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥ م، عدد الأجزاء: ١.
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السَّمْعَانِي (ت ٥٦٢هـ)، الناشر: دار الجنان، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الفِدَاء إسماعيل بن عمر بن كَثِير (ت ٧٧٤ هـ)، دار النشر: مكتبة دار التراث ــ مصر، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٣م. تحقيق: أحمد محمد شاكر.
- البداية والنهاية، لأبي الفِدَاء، إسماعيل بن عمر بن كَثِير (ت ٧٧٤ هـ)، دار النشر: مكتبة المعارف ــ بيروت.
- بغية الطلب في تاريخ حلب، لأبي القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جَرَادَة (ت ٦٦٦ه)، طبعته: دار الفكر ــ بيروت، تحقيق: د. سهيل زكار.
- البلدان، لأحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر اليعقوبي (المتوفى: بعد ٢٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك، أبي الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، الناشر: دار طيبة - الرياض، ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- تاريخ ابن معين ــ رواية الدوري، لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، الناشر: مركز البحوث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ــ مكة

المكرمة، الطبعة: الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

- تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبي سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ، جزءان.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: دار الكتاب العربي، مكان النشر: بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.
- تاريخ الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، جزء واحد.
- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، لمحمد بن جرير بن يزيد، أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، الناشر: دار التراث – بيروت، الطبعة: الثانية – ١٣٨٧ هـ.
- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخَارِي (ت ٢٥٦ هـ)، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عَسَاكِر الدِّمَشْقِي (ت ٥٧١ هـ)، دار النشر: دار الفكر ـ بيروت، ١٩٩٥م، تحقيق: عمر بن غرامة العمري.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.

- التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني (المتوفى: ١١٨٢هـ)، الناشر: مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض – المملكة الْعَرَبيَّة السعودية، ط: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيُوْطِي (ت ٩١١ هـ)، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
- تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، الناشر: مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
- الترغيب والترهيب، لإسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: أيمن بن صالح، الناشر: دار الحديث – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لسليمان بن خلف الباجي المالكي (ت ٤٧٤ هـ)، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- تفسير القرآن العظيم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، ط: الثالثة – ١٤١٩ هـ.
- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، دار النشر: دار الفكر ــ بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (ت ٧٤٢ هـ) دار النشر: مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م، تحقيق: د. بشار عواد.
- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد التَّمِيمِي البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ)، دار النشر: دار الفكر ــ بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض. جزءان.
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، الطبعة: الأولى ١٢٧١هـ ــ ١٩٥٢م.
- الدعاء، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور/ محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

- الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِمِ ﷺ، لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى القاسمي، (المتوفى: ٨٤٠هـ)، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، التِّرْمِذِي (ت ٢٧٩ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- السنن الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح (أبو غدة)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الثانية، ١٩٨٦
- سؤالات أبى بكر البرقانى للدارقطني في الجرح والتعديل، لأحمد بن محمد بن أحمد، أبي بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.
- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن مخلوف (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، ط: دار ابن كثير - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط.
- شرف أصحاب الحديث، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمد سعيد، الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، عدد الأجزاء: ٤.
- صحيح البُخَارِي، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخَارِي (ت ٢٥٦ هـ)، دار النشر: دار ابن كثير ــ بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- صحيح مُسْلِم، لأبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِي النَّيْسَابُوْرِي (ت ٢٦١ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخَارِي (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العُقَيْلِي (ت ٣٢٢ هـ)، دار النشر: دار المكتبة العلمية ــ بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.
- الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، لعبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، أبي زرعة (ت ٢٦٤هـ)، الناشر: الجامعة الإسلامية ــ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م، المحقق: د. سعد الهاشمي.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، ٦ أجزاء.

- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن الفَرَّاء الحَنْبَلِي، المعروف بابن أبي يَعْلَى (ت ٥٢٦ هـ)، دار النشر: دار المعرفة ــ بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكِي (ت ٧٧١ هـ)، دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤١٣ه.
- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن مَنِيع البَصْرِي (ت ٢٣٠ هـ)، دار النشر: دار صادر ــ بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٦٨م، المحقق: إحسان عباس.
- العبر في خبر من غبر، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت، المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
- علل الحديث، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: مطابع الحميضي، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد حنبل الشَّيْبَانِي (ت ٢٤١ هـ)، ط: المكتب الإسلامي، دار الخاني ــ بيروت، الرياض ــ ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
- فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض، ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
- القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، جزء واحد.

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن ـ جدة، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، تحقيق: محمد عوامة.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عَدِي الجُرْجَانِي (ت ٣٦٥ هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض.
- كتاب الضعفاء، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البُخَارِي (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان، الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني – صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- لب اللباب في تحرير الأنساب، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الناشر: دار صادر ـ بيروت.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير، أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد، ابن محمد الشَّيْبَانِي الجَزَرِي (ت ٦٣٠ هـ)، دار النشر: دار صادر ـ بيروت، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، ط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ــ بيروت، الثالثة ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند.
- المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع ــ دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م، دراسة وتحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت ٣٥٤ هـ)، دار النشر: دار الوعي ــ حلب، الطبعة: الأولى ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لعفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي (المتوفى: ٧٦٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

- المراسيل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧ هـ) تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط / الأولى – ١٣٩٧هـ.
- المرض والكفارات، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي، المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)، المحقق: عبد الوكيل الندوي، الناشر: الدار السلفية – بومباي، ط: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسَابُوْرِي (ت ٤٠٥ هـ)، ط: دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ ــ ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار هجر – مصر، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٤.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط: الأولى.
- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٧.
- المعجم الصغير، لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد شكور محمود، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان، ط: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الثانية، عدد الأجزاء:٢٥.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي العربية، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٥م، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، عدد الأجزاء: ٥.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث ـ بيروت، عام النشر: ١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠.

٢ - فهرس عام للموضوعات.

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣١١
المبحث الأول: التعريف بالحافظ العجلي (ت: ٢٦١ هـ)، وكتابه (الثقات).	٣٢٤
المطلب الأول: التعريف بالحافظ العجلي (ت: ٢٦١ هـ).	٣٢٤
المطلب الثاني: التعريف بكتابه "الثقات".	٣٣٣
المبحث الثاني: أئمة الميزان النقدي المتفق عليهم	٣٤٢
المطلب الأول: ضوابط اختيار أئمة الميزان النقدي.	٣٤٢
المطلب الثاني: تراجم أئمة الميزان النقدي المتفق عليهم.	٣٥٧
المبحث الثالث: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي مقارنة بأقوال أئمة الميزان.	٣٦٥
تمهيد.	٣٦٥
المطلب الأول: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، مخالفًا أئمة الميزان.	٣٦٦
الفرع الأول: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من الضعفاء عند أئمة الميزان.	٣٦٦
الفرع الثاني: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من الضعفاء جدًّا عند أئمة الميزان.	٣٨٠
الفرع الثالث: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، وهم من المجاهيل عند أئمة الميزان.	٣٨٦
المطلب الثاني: الرواة الذين وثقهم الحافظ العجلي، ووافق فيهم طائفة الموثقين من أئمة الميزان، وخالف الطائفة الأخرى.	٣٨٩
المطلب الثالث: الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يترجم لهم أئمة الميزان، أو لم يحكموا عليهم.	٣٩٢
الفرع الأول: الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يترجم لهم أئمة الميزان.	٣٩٢

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني: الرواة الذين انفرد الحافظ العجلي بتوثيقهم، ولم يحكم عليهم أئمة الميزان.	٣٩٩
المطلب الرابع: الرواة الذين وافق الحافظ العجلي أئمة الميزان في توثيقهم.	٤١٠
المبحث الرابع: تحليل نتائج البحث، وبيان الموقف النهائي من توثيق الحافظ العجلي – رحمه الله– للرواة.	٤١١
الخاتمة.	٤٢١
المقترحات والتوصيات.	٤٢٢
ثبت بأهم المصادر والمراجع.	٤٢٣
فهرس عام للموضوعات.	٤٣٥